جامع المسائل الحديثية (٤)

القضاء والقدر

جمع وترتيب وتعليق

أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

دار ابن القيم

دار ابن عفان

جامع المسائل الحديثية (٤)



جمع وترتيب وتعليق
أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

دار ابن القيم
دار ابن عفان

جامع المسائل الحديثية

العنوان ورقمه	عدد مجلداته	تسلسل المجلدات
١- كتاب القرآن	مجلد	١
٢- الإيمان	٢ مجلد	٣،٢
٣- التوحيد	مجلد	٤
٤- القضاء والقدر	مجلد	٥
٥- بدء الخلق والملائكة والجن والأنبياء	مجلد	٦
٦- الجنائز وأحوال الموتىٰ وأمور الآخرة	٣ مجلد	٧-٩
٧- الاعتصام بالكتاب والسنة	مجلد	١٠
٨- العلم	مجلد	١١
٩- الطهارة	مجلد	١٢
١٠- الصلاة	٥ مجلد	١٣-١٧
١١- الزكاة والحج	مجلد	١٨
١٢- الصيام	مجلد	١٩
١٣- البيوع والمعاملات المادية	مجلد	٢٠
١٤- النكاح	مجلد	٢١
١٥- الطلاق والأطعمة والأشربة	مجلد	٢٢
١٦- الطب والرقىٰ	مجلد	٢٣
١٧- الحدود والأقضية	مجلد	٢٤
١٨- اللباس والزينة	مجلد	٢٥
١٩- الأدب	٢ مجلد	٢٧،٢٦
٢٠- الزهد والرقائق	مجلد	٢٨
٢١- الذكر والدعاء	مجلد	٢٩
٢٢- وظائف الأوقات والمواسم سننها وبدعها	مجلد	٣٠
٢٣- الفضائل	مجلد	٣١
٢٤- السير والمغازي	٢ مجلد	٣٣،٣٢
٢٥- الفتن والملاحم	مجلد	٣٤
٢٦- الأحاديث المشاهير	٢ مجلد	٣٦،٣٥
٢٧- القواعد الحديثية	٢ مجلد	٣٨،٣٧
٢٨- قواعد الجرح والتعديل	٢ مجلد	٤٠،٣٩
٢٩- تاريخ الرجال	مجلد	٤١
٣٠- الكتب الحديثية	٢ مجلد	٤٣،٤٢
٣١- الفهارس العلمية	٣ مجلد	٤٦،٤٤

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع	٢٢٣٨٩ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولى	977 - 375 - 065 - 5



دار ابن القيم للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٣١٥٨٨٢ . فاكس : ٤٣١٨٨٩١
الرياض : ص . ب : ١٥٦٤٧١
الرمز البريدى : ١١٧٧٨
المملكة العربية السعودية

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

القاهرة : ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت : ٥٠٦٦٤٢٠ - محمول : ٠١٠١٥٨٣٦٢٦
الإدارة ، الجيزة برج الأطباء أول ش فيصل
ت : ٥٦٩٣٦١٥ - تليفاكس : ٥٦٩٢٨٥٠ - ٣٢٥٥٨٢٠
ص . ب ٨ بين السرايات
جمهورية مصر العربية
E-mail:ebnaffan@hotmail. com

مُقَدِّمَة

فهذا مجلد «القدر» ضمن «جامع المسائل الحديثية»، وهو يشتمل علىٰ مسائل في شروح كثير من الأحاديث، والجواب عن إشكالات وقعت في فهم معانيها.

ومن هذه الأحاديث: حديث عمران بن حصين مرفوعًا: «**يا بني تميم، اقبلوا البشرىٰ**»، و«**أول ما خلق اللَّه القلم**»، و«**إن اللَّه خلق خلقه في ظلمة فألقىٰ عليهم من نوره**»، و«**إن اللَّه قبض قبضتين فقال: هذه للجنة ولا أبالي، وهذه للنار ولا أبالي**»، والحديث القدسي: «**إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا**» و«**ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن**»، و«**لو لم تذنبوا لذهب اللَّه بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم**».

و«**كل شيء بقدر**»، و«**إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة**»، و«**إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة**»، و«**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**»، و«**إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها**»، و«**لو فر أحدكم من رزقه لأدركه كما يدركه الموت**».

و«**السعيد من سعد في بطن أمه**»، و«**احرص علىٰ ما ينفعك واستعن باللَّه**»، و«**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، و«**العين تسبق القدر**»،

و« **لا يرد القضاء إلا الدعاء** » ، و« **حج آدم موسىٰ** » ، و« **كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين** » ، و« **ما من نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ** » ، وحديث مسائل سلمان الفارسي رضي الله عنه لرسول الله ﷺ ، وغير ذلك من الأحاديث .

ويتضمن أيضًا مسائل في بيان معنىٰ : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ ، وفي حكم من يموت وهو طفل ، وفي الجمع بين قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ ، وهل المحو والإثبات في أم الكتاب؟ ومسألة في بيان حكم الاحتجاج بالقدر وأخرىٰ في بيان حكم قول : « المكتوب علىٰ الجبين لا بد أن تراه العين » .

وتجد في غضون ذلك مسائل أخرىٰ مشتملة كغيرها علىٰ كثير من الفوائد التي لا غنىٰ للباحث عنها .

❊ ❊ ❊

• وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليمًا.

في «صحيح البخاري»، وغيره من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**يا بني تميم! اقبلوا البشرىٰ**» قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، فأقبل علىٰ أهل اليمن، فقال: «**يا أهل اليمن، اقبلوا البشرىٰ؛ إذ لم يقبلها بنو تميم**»، فقالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**»، وفي لفظ: «**معه**»، وفي لفظ: «**غيره**»، «**وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض**»، وفي لفظ: «**ثم خلق السماوات والأرض**»، ثم جاءني رجل فقال: أدرك ناقتك، فذهبت، فإذا السراب ينقطع دونها، فوالله لوددت أني تركتها، ولم أقم[٢].

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ /٢١٠).
(٢) أخرجه: البخاري (٤/١٢٨) (٥/١٥٢، ٢١٩، ٢١٢)، وأحمد (٤/٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦)، والترمذي (٣٩٥١).

قوله: «**كتب في الذكر**» يعني: اللوح المحفوظ، كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] ، أي: من بعد اللوح المحفوظ، يسمىٰ ما يكتب في الذكر ذكرًا كما يسمىٰ ما يكتب فيه كتابًا، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨].

والناس في هذا الحديث علىٰ قولين:

منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن اللَّه كان موجودًا وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها، وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وأن اللَّه صار فاعلًا بعد أن لم يكن يفعل شيئًا من الأزل إلىٰ حين ابتدأ الفعل؛ ولا كان الفعل ممكنًا.

ثم هؤلاء علىٰ قولين:

منهم من يقول: وكذلك صار متكلمًا بعد أن لم يكن يتكلم بشيء، بل ولا كان الكلام ممكنًا له.

ومنهم من يقول: الكلام أمر يوصف به بأنه يقدر عليه، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، بل هو أمر لازم لذاته بدون قدرته ومشيئته.

ثم هؤلاء منهم من يقول: هو المعنىٰ دون اللفظ المقروء، عبر عنه بكل من التوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان.

ومنهم من يقول: بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل، ولا تزال، وكل ألفاظ الكتب التي أنزلها وغير ذلك.

والقول الثاني في معنىٰ الحديث: إنه ليس مراد الرسول هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه اللَّه في ستة أيام، ثم استوىٰ علىٰ العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع، فقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧].

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن عبد اللَّه بن عمرو؛ عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدر اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء**»(١).

فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق في ستة أيام، وكان حينئذ عرشه علىٰ الماء. كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذي رواه البخاري في «صحيحه»، عن عمران رضي الله عنه.

ومن هذا: الحديث الذي رواه أبو داود، والترمذي، وغيرهما، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أول ما خلق اللَّه القلم، فقال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»(٢).

فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السماوات والأرض، وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال السلف في غير هذا الموضع.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٥١)، وأحمد (٢/ ١٦٩)، والترمذي (٢١٥٦).

(٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩).

والمقصود هنا: بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

والدليل علىٰ هذا القول الثاني وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر». إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هو الأول كان النبي ﷺ قد أجابهم؛ لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقًا، بل قال: «**كان اللَّه ولا شيء قبله، وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض**»، فلم يذكر إلا خلق السماوات والأرض، ولم يذكر خلق العرش، مع أن العرش مخلوق أيضًا، فإنه يقول: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وهو خالق كل شيء: العرش وغيره، ورب كل شيء: العرش وغيره.

وفي حديث أبي رزين قد أخبر النبي ﷺ بخلق العرش[1]، وأما في حديث عمران فلم يخبر بخلقه، بل أخبر بخلق السماوات والأرض، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم لا بأول الخلق مطلقًا.

وإذا كان إنما أجابهم بهذا، عُلم أنهم إنما سألوه عن هذا، لم يسألوه عن أول الخلق مطلقًا؛ فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه، ولم

---

(١) لعله يقصد الحديث الذي أخرجه: أحمد (٤/ ١١، ١٢)، والترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، عن أبي رزين قال: قلت يا رسول اللَّه، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «**كان في عماء ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وما ثَمَّ خلق عرشه علىٰ الماء**».

يجبهم عما سألوا عنه؛ بل هو ﷺ منزه عن ذلك، مع أن لفظه إنما يدل علىٰ هذا؛ لا يدل علىٰ ذكره أول الخلق وإخباره بخلق السماوات والأرض بعد أن كان عرشه علىٰ الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات علىٰ بعض.

فإنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، فعلم أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بذلك، كما نطق في أولها في أول الأمر: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وبعضهم يشرحها: في البدء - أو في الابتداء - خلق اللَّه السماوات والأرض.

والمقصود؛ أن فيها الإخبار بابتداء خلق السماوات والأرض، وأنه كان الماء غامرًا للأرض، وكانت الريح تهب علىٰ الماء، فأخبر أنه حينئذ كان هذا ماءً، وهواءً، وترابًا، وأخبر في القرآن العظيم أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وكان عرشه علىٰ الماء.

وفي الآية الأخرىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] ، وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء، وهو الدخان.

والمقصود هنا: أن النبي ﷺ أجابهم عما سألوه عنه، ولم يذكر إلا ابتداء خلق السماوات والأرض، فدل علىٰ أن قولهم: «جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر» كان مرادهم خلق هذا العالم، واللَّه أعلم.

الوجه الثاني: أن قولهم: «هذا الأمر» إشارة إلىٰ حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول به، وهو المأمور الذي كونه اللَّه

بأمره، وهذا مرادهم؛ فإن الذي هو قوله: «كن» ليس مشهودًا مشارًا إليه، بل المشار إليه هذا المأمور به، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] وقال تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] ونظائره متعددة.

ولو سألوه عن أول الخلق مطلقًا لم يشيروا إليه بهذا؛ فإن ذاك لم يشهدوه، فلا يشيرون إليه بهذا، بل لم يعلموه أيضًا؛ فإن ذاك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، والرسول ﷺ لم يخبرهم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه، فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود.

الوجه الثالث: أنه قال: «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله**»، وقد روي: «**معه**»، وروي: «**غيره**»، والألفاظ الثلاثة في «البخاري»، والمجلس كان واحدًا، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذي روىٰ الحديث لم يقم منه حين انقضىٰ المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ الرسول، فدل علىٰ أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخران رويا بالمعنىٰ.

وحينئذ فالذي ثبت عنه لفظ «القَبْل»؛ فإنه قد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»[(١)]، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٧٨).

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ « القَبْل » فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبدًا، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ « القبل »: «**كان الله ولا شيء قبله**»، مثل الحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وغيرهم.

وإذا كان إنما قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**» لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

الوجه الرابع: أنه قال فيه: «**كان الله ولم يكن شيء قبله** - أو **معه** - أو **غيره** - **وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر كل شيء**»، فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ « الواو »، لم يذكر في شيء منها « ثم »، وإنما جاء « ثم » في قوله: «**خلق السماوات والأرض**»، وبعض الرواة ذكر فيه خلق السماوات والأرض « بثم »، وبعضهم ذكرها بـ« الواو ».

فأما الجمل الثلاث المتقدمة فالرواة متفقون علىٰ أنه ذكرها بلفظ الواو، ومعلوم أن لفظ الواو لا يفيد الترتيب علىٰ الصحيح الذي عليه الجمهور؛ فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك علىٰ بعض، وإن قدر أن الترتيب مقصود، إما من ترتيب الذكر لكونه قدم بعض ذلك علىٰ بعض، وإما من « الواو » عند من يقول به؛ فإنما فيه تقديم كونه علىٰ كون العرش علىٰ الماء، وتقديم كون العرش علىٰ الماء علىٰ كتابته في الذكر كل شيء، وتقديم كتابته في الذكر كل شيء علىٰ تقديم خلق السماوات والأرض.

وليس في هذا ذكر أول المخلوقات مطلقًا، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء، وإن كان ذلك كله مخلوقًا كما أخبر به في مواضع أخر.

لكن في جواب أهل اليمن إنما كان مقصوده إخباره إياهم عن بدء خلق السماوات والأرض، وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا بابتداء ما خلقه اللَّه قبل ذلك.

الوجه الخامس: أنه ذكر تلك الأشياء بما يدل علىٰ كونها ووجودها، ولم يتعرض لابتداء خلقها، وذكر السماوات والأرض بما يدل علىٰ خلقها، وسواء كان قوله: «**وخلق السماوات والأرض**»، أو «**ثم خلق السماوات والأرض**» فعلىٰ التقديرين أخبر بخلق ذلك، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن كان قد خلق من مادة، كما في «صحيح مسلم» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ أنه قال: «**خلق اللَّه الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم**»[١].

فإن كان لفظ الرسول ﷺ «**ثم خلق**» فقد دل علىٰ أن خلق السماوات والأرض بعد ما تقدم ذكره من كون عرشه علىٰ الماء، ومن كتابته في الذكر، وهذا اللفظ أولىٰ بلفظ رسول اللَّه ﷺ؛ لما فيه من تمام البيان، وحصول المقصود بلفظة الترتيب.

وإن كان لفظه «الواو» فقد دل سياق الكلام علىٰ أن مقصوده أنه خلق السماوات والأرض بعد ذلك، وكما دل علىٰ ذلك سائر النصوص، فإنه قد عُلم أنه لم يكن مقصوده الإخبار بخلق العرش ولا الماء؛ فضلًا علىٰ أن يقصد أن خلق ذلك كان مقارنًا لخلق السماوات والأرض.

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٢٢٦)، وأحمد (٦/ ١٥٣، ١٦٨).

وإذا لم يكن في اللفظ ما يدل على خلق ذلك إلا مقارنة خلقه لخلق السماوات والأرض - وقد أخبر عن خلق السماوات مع كون ذلك - علم أن مقصوده أنه خلق السماوات والأرض حين كان العرش على الماء، كما أخبر بذلك في القرآن، وحينئذ يجب أن يكون العرش كان على الماء قبل خلق السماوات والأرض، كما أخبر بذلك في الحديث الصحيح حيث قال: «**قدر اللّٰه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[1]، فأخبر أن هذا التقدير السابق لخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة حين كان عرشه على الماء.

الوجه السادس: أن النبي ﷺ: إما أن يكون قد قال: «**كان ولم يكن قبله شيء**»؛ وإما أن يكون قد قال: «**ولا شي معه**» أو «**غيره**».

فإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث.

وإن كان قد قال الثاني أو الثالث فقوله: «**ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر**»؛ إما أن يكون مراده أنه حين كان لا شيء معه كان عرشه على الماء، أو كان بعد ذلك كان عرشه على الماء. فإن أراد الأول كان معناه: لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسئول عنه، وهو هذا العالم، ويكون المراد أنه: كان اللّٰه قبل هذا العالم المشهود، وكان عرشه على الماء.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٥١)، وأحمد (٢/ ١٦٩)، والترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد اللّٰه ابن عمرو رضي الله عنهما.

وأما القسم الثالث: وهو أن يكون المراد به: كان لا شيء معه، وبعد ذلك كان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر، ثم خلق السماوات والأرض؛ فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه اللَّه مطلقًا؛ بل ولا فيه إخباره بخلق العرش والماء، بل إنما فيه إخباره بخلق السماوات والأرض، ولا صرح فيه بأن كون عرشه علىٰ الماء كان بعد ذلك؛ بل ذكره بحرف «الواو»، و«الواو» للجمع المطلق، والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه.

وإذا كان لم يبين الحديث أول المخلوقات، ولا ذكر متىٰ كان خلق العرش الذي أخبر أنه كان علىٰ الماء مقرونًا بقوله: «**كان اللَّه ولا شيء معه**»، دل ذلك علىٰ أن النبي ﷺ لم يقصد الإخبار بوجود اللَّه وحده قبل كل شيء، وبابتداء المخلوقات بعد ذلك؛ إذ لم يكن لفظه دالًّا علىٰ ذلك، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض.

الوجه السابع: أن يقال: لا يجوز أن يجزم بالمعنىٰ الذي أراده الرسول ﷺ إلا بدليل يدل علىٰ مراده، فلو قدر أن لفظه يحتمل هذا المعنىٰ وهذا المعنىٰ؛ لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل، فيكون إذا كان الراجح هو أحدهما، فمن جزم بأن رسول اللَّه ﷺ أراد ذلك المعنىٰ الآخر فهو مخطئ.

الوجه الثامن: أن يقال: هذا المطلوب لو كان حقًّا، لكان أجل من أن يحتج عليه بلفظ محتمل في خبر لم يروه إلا واحد، ولكان ذكر هذا في القرآن والسنة من أهم الأمور؛ لحاجة الناس إلىٰ معرفة ذلك؛ لما وقع فيه من الاشتباه والنزاع، واختلاف الناس.

فلما لم يكن في السنة ما يدل علىٰ هذا المطلوب، لم يجز إتيانه بما يظن أنه معنىٰ الحديث بسياقه، وإنما سمعوا أن النبي ﷺ قال: «**كان الله ولا شيء معه**» فظنوه لفظًا ثابتًا مع تجرده عن سائر الكلام الصادر عن النبي ﷺ، وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالىٰ علىٰ كل شيء، وبنوا علىٰ هذين الظنين نسبة ذلك إلىٰ النبي ﷺ، وليس عندهم بواحدة من المقدمتين علم، بل ولا ظن يستند إلىٰ أمارة.

وهب أنهم لم يجزموا بأن مراده المعنىٰ الآخر، فليس عندهم ما يوجب الجزم بهذا المعنىٰ، وجاء بينهم الشك وهم ينسبون إلىٰ الرسول ما لا علم عندهم بأنه قاله، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذا كله لا يجوز.

الوجه العاشر(١): أنه قد زاد فيه بعض الناس: «**وهو الآن علىٰ ما عليه كان**»، وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده، وليست في شيء من الروايات، ثم إن منهم من يتأولها علىٰ أنه ليس معه الآن موجود؛ بل وجوده عين وجود المخلوقات! كما يقوله أهل وحدة الوجود الذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق، كما يقوله ابن عربي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، وابن الفارض، ونحوهم. وهذا القول مما يعلم بالاضطرار شرعًا وعقلًا أنه باطل.

---

(١) لم يذكر الوجه التاسع. فالله أعلم.

الوجه الحادي عشر: أن كثيرًا من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع: أن الحوادث لها ابتداء، وأن جنس الحوادث مسبوق بالعدم إذ لم يجدوا في الكتاب والسنة ما ينطق به؛ مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين، واليهود، والنصارىٰ، كما يوجد مثل هذا في كتب أكثر أهل الكلام المبتدع في الإسلام الذي ذمه السلف، وخالفوا به الشرع والعقل.

وبعضهم يحكيه إجماعًا للمسلمين، وليس معهم بذلك نقل، لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة، فضلًا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.

وبعضهم يظن أن من خالف ذلك فقد قال بقدم العالم، ووافق الفلاسفة الدهرية؛ لأنه نظر في كثير من كتب الكلام، فلم يجد فيها إلا قولين: قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم، إما صورته وإما مادته، سواء قيل: هو موجود بنفسه؛ أو معلول لغيره. وقول من رد علىٰ هؤلاء من أهل الكلام: الجهمية، والمعتزلة، والكرامية الذين يقولون: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئًا ولا يتكلم بشيء، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب أصلًا.

وطائفة أخرىٰ كالكلابية ومن وافقهم يقولون: بل الكلام قديم العين إما معنًى واحد، وإما أحرف وأصوات قديمة أزلية قديمة الأعيان، ويقول هؤلاء: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئًا، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم حدث ما يحدث بقدرته ومشيئته، إما قائمًا بذاته أو منفصلًا عنه عند من يجوز ذلك، وإما منفصلًا عنه عند من لم يجوز قيام ذلك بذاته.

ومعلوم أن هذا القول أشبه بما أخبرت به الرسل من أن اللَّه خالق كل

شيء، وأن اللَّه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، فمن ظن أنه ليس للناس إلا هذان القولان، وكان مؤمنًا بأن الرسل لا يقولون إلا حقًّا يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم.

ثم إذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحد أن يأتي بآية، ولا حديث يدل علىٰ ذلك، لا نصًّا ولا ظاهرًا؛ بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين لهم بإحسان.

وقد جعلوا ذلك معنىٰ حدوث العالم الذي هو أول مسائل أصول الدين عندهم، فيبقىٰ أصل الدين الذي هو دين الرسل عندهم ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله، ولا في العقل ما يدل عليه، بل العقل والسمع يدل علىٰ خلافه. ومن كان أصل دينه الذي هو عنده دين اللَّه ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به؛ كان من أضل الناس في دينه.

الوجه الثاني عشر: أنهم لما اعتقدوا أن هذا هو دين الإسلام؛ أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم، وعمدتهم التي هي أعظم الحجج مبناها علىٰ امتناع حوادث لا أول لها، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة، وسموا ذلك إثباتًا لحدوث الأجسام؛ فلزمهم علىٰ ذلك نفي صفات الرب عز وجل، وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق منفصل عنه، وكذلك رضاه وغضبه.

والتزموا علىٰ ذلك أن اللَّه لا يُرىٰ في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، إلىٰ غير ذلك من اللوازم التي نفوا بها ما أثبته اللَّه ورسوله، وكان حقيقة

قولهم تكذيبًا لما جاء به الرسول ﷺ، وتسلط أهل العقول علىٰ تلك الحجج التي لهم فبينوا فسادها.

وكان ذلك مما سلط الدهرية - القائلين بقدم العالم - لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم، ونسوا فساده، ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول ﷺ، واعتقدوا أنه باطل، قالوا: إن الرسول لم يبين الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به، فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة؛ لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين، وقولهم.

وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية علىٰ قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلًا، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث اللَّه به رسوله ﷺ.

الوجه الثالث عشر: أن الغلط في معنىٰ هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيرًا من النظار وأتباعهم في الحيرة والضلال؛ فإنهم لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلًا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته.

ورأوا لوازم كل قول تقتضي فساده وتناقضه؛ فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصىٰ منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازي وغيره.

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا في حقيقة قول الفلاسفة؛ فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارنًا للفاعل أزلًا وأبدًا، وصريح العقل يقتضي بأنه لابد أن يتقدم الفاعل علىٰ فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارنًا له لم يتقدم الفاعل عليه؛ بل هو معه أزلًا وأبدًا؛ أمر يناقض صريح العقل.

وقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقًا يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن، ولهذا كان ما أخبر اللَّه به في كتابه من أنه خلق السماوات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية، كابن سينا وأمثاله.

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية كأرسطو وأتباعه فلا يقولون: إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة، كما يقوله هؤلاء؛ بل قولهم وإن كان أشد فسادًا من قول متأخريهم، فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء.

وإن كانوا خالفوه من جهات أخرىٰ، ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلًا بعد أن لم يكن فاعلًا من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلًا.

ورأوا صريح العقل يقتضي بأنه إذا صار فاعلًا بعد أن لم يكن فاعلًا، فلابد من حدوث شيء، وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا بلا حدوث، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث؛ وأن حدوث جنس الوقت ممتنع.

فصاروا يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء أنه يلزم الجمع بين النقيضين، وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل، وأنه يمتنع أن يصير فاعلًا بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه، فيكون الفعل مقارنًا غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثًا مسبوقًا بالعدم، فامتنع علىٰ هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقًا بالعدم، ووجب علىٰ التقدير الأول أن يكون فعل الفاعل مسبوقًا بالعدم. ووجدوا عقولهم تقصر عما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفي، والجمع بين النقيضين ممتنع؛ فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك.

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل، فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة، ولم يميزوا في المعقولات بين المشتبهات، وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلمًا بشيء بعد شيء دائمًا، وكون الفاعل يفعل شيئًا بعد شيء دائمًا، وبين آحاد الفعل والكلام، فيقول: كل واحد من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقًا بالفاعل، وأن يكون مسبوقًا بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلًا وأبدًا.

وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلًا بعد فعل، فهذا من كمال الفاعل، فإذا كان الفاعل حيًا، وقيل: إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة، كما قال ذلك أئمة أهل الحديث كالبخاري والدارمي وغيرهما، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء ونحو ذلك، كما قاله ابن المبارك وأحمد وغيرهما من أئمة أهل الحديث والسنة، كان كونه متكلمًا أو فاعلًا من لوازم حياته، وحياته لازمة له، فلم يزل متكلمًا فعالًا.

مع العلم بأن الحي يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وأن ذلك يوجب

وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، فالفاعل يتقدم علىٰ كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق، ولا نقول: إنه كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتىٰ خلق له قدرة، والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولكن نقول: لم يزل اللَّه عالمًا قادرًا مالكًا، لا شبه له ولا كيف.

فليس مع اللَّه شيء من مفعولاته قديم معه، لا؛ بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن قدر أنه لم يزل خالقًا فعالًا.

وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال؛ لقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾ [النحل: ١٧] أمكن أن تكون خالقيته دائمة، وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم، وليس مع اللَّه شيء قديم، وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلًا غير قادر علىٰ الفعل، ثم يصير قادرًا، والفعل ممكنًا له بلا سبب، وأما جعل المفعول المعين مقارنًا له أزلًا وأبدًا، فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلًا وأبدًا، مخالف لصريح المعقول.

فهؤلاء الفلاسفة الدهرية وإن ادعوا أنهم يثبتون دوام الفاعلية، فهم في الحقيقة معطلون للفاعلية، وهي الصفة التي هي أظهر صفات الرب تعالىٰ، ولهذا وقع الإخبار بها في أول ما أنزل علىٰ الرسول ﷺ فإن أوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥].

فأطلق الخلق ثم خص الإنسان، وأطلق التعليم ثم خص التعليم بالقلم، والخلق يتضمن فعله، والتعليم يتضمن قوله، فإنه يعلم بتكليمه، وتكليمه بالإيحاء، وبالتكلم من وراء حجاب، وبإرسال رسول يوحي بإذنه ما يشاء.

قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمٰن: ١-٥].

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم في الحقيقة أنه لم يخلق، ولم يعلم، فإن ما يثبتونه من الخلق والتعليم إنما يتضمن التعطيل؛ فإنه علىٰ قولهم لم يزل الفلك مقارنًا له أزلًا وأبدًا؛ فامتنع حينئذ أن يكون مفعولًا له، فإن الفاعل لا بد أن يتقدم علىٰ فعله، وعندهم أنه لا يعلم شيئًا من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم؛ فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكليات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان، فإذا لم يعلم شيئًا من الجزئيات لم يعلم شيئًا من الموجودات، فامتنع أن يعلم غيره شيئًا من العلم بالموجودات المعينة.

ومن قال منهم: لا يعلم لا كليًا ولا جزئيًا فقوله أقبح، ومن قال: يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة فهو عندهم لا يعلم شيئًا من الحوادث، ولا يعلمها لأحد من خلقه، كما يقتضي قولهم أنه لم يخلقها؛ فعلىٰ قولهم لا خلق ولا علم!

وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو؛ فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة فاعلة؛ بل الذي أثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به كتحريك المعشوق للعاشق. وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم، وأول ما أنزل اللَّه علىٰ نبيه محمد ﷺ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥].

الوجه الرابع عشر: أن اللَّه تعالىٰ أرسل الرسل، وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلىٰ عبادته وحده لا شريك له، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته، وهي المخلوقات المشهودة الموجودة - من السماوات والأرض وما بينهما -، فأخبر في الكتاب الذي لم يأت من عنده كتاب أهدىٰ منه بأنه خلق أصول هذه المخلوقات الموجودة المشهودة في ستة أيام، ثم استوىٰ علىٰ العرش.

وشرع لأهل الإيمان أن يجتمعوا كل أسبوع يومًا يعبدون اللَّه فيه، ويحتفلون بذلك، ويكون ذلك آية علىٰ الأسبوع الأول الذي خلق اللَّه فيه السماوات والأرض.

ولما لم يعرف الأسبوع إلا بخبر الأنبياء فقد جاء في لغتهم عليهم السلام أسماء أيام الأسبوع؛ فإن التسمية تتبع النصوص فالاسم يعبر عما تصوره. فلما كان تصور اليوم والشهر والحول معروفًا بالعقل؛ تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك، وأما الأسبوع فلما لم يكن في مجرد العقل ما يوجب معرفته - فإنما عرف بالسمع - صارت معرفته عند أهل السمع المتلقين عن الأنبياء دون غيرهم.

وحينئذ فأخبروا الناس بخلق هذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه، وأنه خلقه في ستة أيام، وأما ما خلقه قبل ذلك شيئًا بعد شيء فهذا بمنزلة ما سيخلقه بعد قيام القيامة، ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما، وهذا مما لا سبيل للعباد إلىٰ معرفته تفصيلًا.

ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قام فينا رسول اللَّه ﷺ مقامًا، فأخبرنا عن بدء الخلق حتىٰ دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم» رواه البخاري[1]، فالنبي ﷺ أخبرهم ببدء الخلق إلىٰ دخول أهل الجنة والنار منازلهما.

وقوله: «**بدء الخلق**» مثل قوله في الحديث الآخر: «**قدر اللَّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»؛ فإن الخلائق هنا المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش، وكونه علىٰ الماء. ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو التقدير لخلق هذا العالم، كما في حديث القلم: «**إن اللَّه لما خلقه قال: اكتب، قال: وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»[2].

وكذلك في الحديث الصحيح: «**إن اللَّه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه علىٰ الماء**»[3]، وقوله في الحديث الآخر الصحيح: «**كان اللَّه ولا شيء**

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٢٩).

(٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٣١٧)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩).

(٣) أخرجه: الترمذي (٤/ ٤٥٨)، وأحمد (٢/ ١٦٩)، وابن حبان (١٤/ ٥).

قبله، وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السماوات والأرض»[١].

يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه من ذلك، فإن لفظ كل شيء يعم في كل موضع بحسب ما سيقت له، كما في قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النور: ٤٥]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وأخبرت الرسل بتقدم أسمائه وصفاته كما في قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]، وأمثال ذلك.

قال ابن عباس: «كان ولا يزال»، ولم يقيد كونه بوقت دون وقت ويمتنع أن يُحدِث له غيره صفة، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه علىٰ غيره سبحانه، فهو المستحق لغاية الكمال، وذاته هي المستوجبة لذلك.

فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله علىٰ غيره؛ بل نفسه المقدسة، وهو المحمود علىٰ ذلك أزلًا وأبدًا، وهو الذي يحمد نفسه ويثني عليها بما يستحقه.

وأما غيره فلا يحصي ثناء عليه، بل هو نفسه كما أثنىٰ علىٰ نفسه، كما

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/١٢٨) (٥/١٥٢، ٢١٩، ٢١٢)، وأحمد (٤/٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦)، والترمذي (٣٩٥١).

قال سيد ولد آدم في الحديث الصحيح: «**اللَّهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت علىٰ نفسك**»(١).

وإذا قيل: لم يكن متكلمًا، ثم تكلم، أو قيل: كان الكلام ممتنعًا، ثم صار ممكنًا له؛ كان هذا مع وصفه له بالنقص في الأزل، وأنه تجدد له الكمال، ومع تشبيهه له بالمخلوق الذي ينتقل من النقص إلىٰ الكمال؛ ممتنعًا؛ من جهة أن الممتنع لا يصير ممكنًا بلا سبب، والعدم المحض لا شيء فيه، فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكنًا بلا سبب حادث.

وكذلك إذا قيل: كلامه كله معنىٰ واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة، ولا مشيئة، كان هذا في الحقيقة تعطيلًا للكلام وجمعًا بين المتناقضين؛ إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له، بل ممتنع أن يكون موجودًا، مع أنه لا مدح فيه، ولا كمال.

وكذلك إذا قيل: كلامه كله قديم العين، وهو حروف وأصوات قديمة ولازمة لذاته ليس له فيه قدرة، ولا مشيئة. كان هذا مع ما يظهر من تناقضه، وفساده في المعقول لا كمال فيه؛ إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته، ولا إذا شاءه.

أما قول من يقول: ليس كلامه إلا ما يخلقه في غيره، فهذا تعطيل للكلام من كل وجه، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية،

---

(١) أخرجه: أحمد (١/٩٦، ١١٨)، وأبو داود (١٤٢٧)، وابن ماجه (١١٧٩)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي (٣/٢٤٨) من حديث علي بن أبي طالب.

وهو سلب للصفات؛ إذ فيه من التناقض والفساد - حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه - ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين، بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهىٰ، ويخبر ويبشر، وينذر وينادي؛ من غير أن يقوم به شيء من ذلك. كما قالوا: إنه يريد ويحب، ويبغض ويغضب، من غير أن يقوم به شيء من ذلك، وفي هذا من مخالفة صريح المعقول، وصحيح المنقول ما هو مذكور في غير هذا الموضع.

وأما القائلون بقدم هذا العالم: فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته، والذي يخلقه في غيره، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث في النفوس من المعقولات والمتخيلات، وهذا معنىٰ تكليمه لموسىٰ عليه السلام عندهم، فعاد التكليم إلىٰ مجرد علم المُكَلَّم.

ثم إذا قالوا مع ذلك: إنه لا يعلم الجزئيات؛ فلا علم ولا إعلام، وهذا غاية التعطيل والنقص، وهم ليس لهم دليل قط علىٰ قدم شيء من العالم؛ بل حججهم إنما تدل علىٰ قدم نوع الفعل؛ وأنه لم يزل الفاعل فاعلًا، أو لم يزل لفعله مدة، أو أنه لم يزل للمادة مادة. وليس في شيء من أدلتهم ما يدل علىٰ قدم الفلك، ولا قدم شيء من حركاته؛ ولا قدم الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك.

والرسل أخبرت بخلق الأفلاك، وخلق الزمان الذي هو مقدار حركتها، مع إخبارها بأنها خلقت من مادة قبل ذلك، وفي زمان قبل هذا الزمان؛ فإنه سبحانه أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام.

وسواء قيل: إن تلك الأيام بمقدار هذه الأيام المقدرة بطلوع الشمس وغروبها، أو قيل: إنها أكبر منها، كما قال بعضهم: إن كل يوم قدره ألف سنة؛ فلا ريب أن تلك الأيام التي خلقت فيها السماوات والأرض غير هذه الأيام، وغير الزمان الذي هو مقدار حركة هذه الأفلاك، وتلك الأيام مقدَّرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والأرض.

وقد أخبر سبحانه أنه: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصّلت: ١١] فخلقت من الدخان، وقد جاءت الآثار عن السلف: أنها خلقت من بخار الماء؛ وهو الماء الذي كان العرش عليه، المذكور في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]؛ فقد أخبر أنه خلق السماوات والأرض في مدة ومن مادة.

ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئًا، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريَم: ٩] ، مع إخباره أنه خلقه من نطفة.

وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطُور: ٣٥] فيها قولان:

فالأكثرون على أن المراد: أم خلقوا من غير خالق؛ بل من العدم المحض؟! كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النّساء: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: ٥٣].

وقيل: أم خلقوا من غير مادة؟! وهذا ضعيف، لقوله بعد ذلك: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]؛ فدل ذلك علىٰ أن التقسيم: أم خلقوا من غير خالق، أم هم الخالقون؟! ولو كان المراد: من غير مادة لقال: أم خلقوا من غير شيء، أم من ماء مهين؟! فدل علىٰ أن المراد: أنا خالقهم لا مادتهم.

ولأن كونهم خلقوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق، فلو ظنوا ذلك لم يقدح في إيمانهم بالخالق؛ بل دل علىٰ جهلهم، ولأنهم لم يظنوا ذلك، ولا يوسوس الشيطان لابن آدم بذلك؛ بل كلهم يعرفون أنهم خلقوا من آبائهم وأمهاتهم؛ ولأن اعترافهم بذلك لا يوجب إيمانهم، ولا يمنع كفرهم.

والاستفهام: استفهام إنكار، مقصوده تقريرهم أنهم لم يخلقوا من غير شيء؛ فإذا أقروا بأن خالقًا خلقهم نفعهم ذلك، وأما إذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة، لم يغن ذلك عنهم من اللَّه شيئًا.

الوجه الخامس عشر: أن الإقرار بأن اللَّه لم يزل يفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء، هو وصف الكمال الذي يليق به، وما سوىٰ ذلك نقص يجب نفيه عنه؛ فإن كونه لم يكن قادرًا، ثم صار قادرًا علىٰ الكلام أو الفعل - مع أنه وصف له -؛ فإنه يقتضي أنه كان ناقصًا عن صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال؛ فهو ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني.

فإنه إذا لم يكن قادرًا، ثم صار قادرًا؛ فلا بد من أمر جعله قادرًا بعد أن

لم يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض، امتنع أن يصير قادرًا بعد أن لم يكن، وكذلك يمتنع أن يصير عالمًا بعد أن لم يكن قبل هذا، بخلاف الإنسان؛ فإنه كان غير عالم، ولا قادر، ثم جعله غيره عالمًا قادرًا، وكذلك إذا قالوا: كان غير متكلم، ثم صار متكلمًا.

وهذا مما أورده الإمام أحمد علىٰ الجهمية: إذ جعلوه كان غير متكلم، ثم صار متكلمًا. قالوا: كالإنسان، قال: فقد جمعتم بين تشبيه وكفر، وقد حكيت ألفاظه في غير هذا الموضع.

وإذا قال القائل: كان في الأزل قادرًا علىٰ أن يخلق فيما لا يزال، كان هذا كلامًا متناقضًا؛ لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادرًا؛ فإن الجمع بين كونه قادرًا، وبين كون المقدور ممتنعًا جمع بين الضدين؛ فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادرًا.

وأيضًا: يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعًا إلىٰ كونه ممكنًا بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع.

وأيضًا: فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن، وهو قادر، وإذ قدر قبل ذلك شيئًا شاءه اللَّه فالأمر كذلك، فلم يزل قادرًا، والفعل ممكن، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول، فلم يزل قادرًا يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعًا عليه قط.

وأيضًا فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل، والأزل ليس شيئًا محدودًا يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل

ذلك بلا غاية محدودة؛ حتىٰ لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها، وقدر أنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة، فنيٰ الخردل كله والأزل لم ينته، ولو قدر أضعاف ذلك أضعافًا لا ينتهي. فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل ذلك، وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكنًا، وإذا كان ممكنًا فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهىٰ؟

وأيضًا: فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئًا محدودًا، فقولنا: لم يزل قادرًا بمنزلة قولنا: هو قادر دائمًا، وكونه قادرًا وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء، ولم يزل يفعل ما شاء». يقتضي دوام كونه متكلمًا وفاعلًا بمشيئته وقدرته.

وإذا ظن الظان أن هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوره؛ فإنه إذا كان خالق كل شيء؛ فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم؛ فليس معه شيء قديم بقدمه.

وإذا قيل: «لم يزل يخلق كان معناه لم يزل يخلق مخلوقًا بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقًا بعد مخلوق، تنفي ما تنفيه من الحوادث والحركات شيئًا بعد شيء، وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولًا من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل؛ بل هي من كماله، قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في

المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن، إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.

وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح لكن يشتبه علىٰ كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك علىٰ كثير من الناس في الكلام؛ فلم يفرقوا بين كون كلامه قديمًا بمعنىٰ أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديمًا. وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديمًا، وبين كون نوع الفعل المعين قديمًا، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه.

وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح، وإن غلط أهل الفلسفة والكلام أو غيرهم فيهما أو في أحدهما، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضًا، لا يكذب بعضه بعضًا. قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزُّمَر: ٣٣]، بعد قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [العَنكبوت: ٦٨]، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه.

وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق؛ بل قبله ولم يعارض بينهما، ولم يدفع أحدهما بالآخر، وحال

من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبته إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل.

وقال تعالى عن أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]؛ فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلْآفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] أي: أن القرآن حق؛ فأخبر أنه سيري عباده الآيات المشهودة المخلوقة؛ حتى يتبين أن الآيات المتلوة المسموعة حق.

ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين: غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك.

فطائفة - كأرسطوا وأتباعه - قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثًا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلًا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثاً بعد أن لم يكن حادثاً، مع أن «قبل» و«بعد» لا يكون إلا في زمان.

وهذه القضايا كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة - وهي حركة الفلك - هي القديمة الأزلية، وزمانها قديم؛ فضلوا ضلالًا مبينًا مخالفًا لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء - صلى الله عليهم وسلم -، مع مخالفته لصريح المعقول الذي عليه جمهور العقلاء من الأولين والآخرين.

وطائفة: ظنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن شيء من ذلك، أو أنه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلًا، ثم حدثت الحوادث بلا سبب أصلًا، وانتقل الفعل من الامتناع إلىٰ الإمكان بلا سبب، وصار قادرًا بعد أن لم يكن بلا سبب، وكان الشيء بعد ما لم يكن في غير زمان، وأمثال ذلك مما يخالف صريح العقل.

وهم يظنون مع ذلك أن هذا قول أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارىٰ، وليس هذا القول منقولًا عن موسىٰ، ولا عيسىٰ، ولا محمد - صلوات اللَّه عليهم وسلامه -، ولا عن أحد من أصحابهم، إنما هو مما أحدثه بعض أهل البدع، وانتشر عند الجهال بحقيقة أقوال الرسل وأصحابهم؛ فظنوا أن هذا قول الرسل - صلى اللَّه عليهم وسلم -، وصار نسبة هذا القول إلىٰ الرسل وأتباعهم يوجب القدح فيهم: إما بعدم المعرفة بالحق في هذه المطالب العالية، وإما بعدم بيان الحق، وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا الكتاب والسنة وآثار السلف عن الاهتداء.

وإنما ضلوا لعدم علمهم بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم والتابعون لهم بإحسان؛ فإن اللَّه تعالىٰ أرسل رسوله ﷺ بالهدىٰ ودين الحق؛ ليظهره علىٰ الدين كله، وكفىٰ باللَّه شهيدًا.

* * *

● ومن «الحاوي للفتاوي» للسيوطي[١]:

مسألة: حديث أول ما خلق القلم هل ورد؟ ومن خرجه؟ وهل هو صحيح أم لا؟

الجواب:

هو حديث صحيح ورد من رواية جماعة من الصحابة؛ فعن عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن أول ما خلق اللَّه القلم، فقال له: اكتب، قال: يارب، ما أكتب؟ قال: أكتب القدر وما هو كائن إلى الأبد**»[٢] رواه أحمد في «مسنده»، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح.

وعن ابن عباس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن أول ما خلق اللَّه القلم، قال: ما أكتب؟ قال: كل شيء كائن إلىٰ يوم القيامة**»[٣] رواه الطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات إلا أن فيه مؤمل بن إسماعيل، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره.

ورواه أيضًا بلفظ: «**لما خلق اللَّه القلم قال له: اكتب؛ فجرىٰ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة**»[٤] ورجاله ثقات، ورواه أيضًا موقوفًا عليه بلفظ:

---

(١) «فتاوىٰ السيوطي» (١/ ٣٥٨).
(٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٣١٧)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأبو داود (٤٧٠٠).
(٣) أخرجه: الحاكم في «المستدرك» (٣٦٩٣)، وابن أبي حاتم في «الأوائل» (١/ ٦٠)، والطبراني في «الأوائل» (١/ ٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٥٩).
(٤) «المعجم الكبير» (١٢٥٠٠).

«**إن اللَّه خلق العرش فاستوىٰ عليه، ثم خلق القلم فأمره أن يجري بإذنه، فقال: يا رب، بما أجرىٰ؟ قال: بما أنا خالق وكائن في خلقي من قطر، أو نبات، أو نفس، أو أثر، أو رزق، أو أجل، فجرىٰ القلم بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»[(١)] ورجاله ثقات إلا الضحاك بن مزاحم فوثقه ابن حبان، وقال: لم يسمع من ابن عباس، وضعفه جماعة.

ورواه ابن جرير، وابن أبي حاتم من طرق موقوفًا على ابن عباس بلفظ: «**أول ما خلق اللَّه القلم قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر؛ فجرىٰ بما يكون من ذلك اليوم إلىٰ قيام الساعة**»[(٢)] ورواه ابن جرير أيضًا عن ابن عباس موقوفًا بلفظ: «**إن أول شيء خلقه اللَّه القلم فأمره بكتب كل شيء**» ورجاله ثقات[(٣)].

ورواه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق أبي عبد اللَّه مولىٰ بني أمية عن أبي صالح، عن أبي هريرة: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن أول شيء خلقه اللَّه القلم، ثم خلق النون - وهو الدواة -، ثم قال له: اكتب ما يكون، أو ما هو كائن من عمل، أو رزق، أو أثر، أو أجل؛ فكتب ذلك إلىٰ يوم القيامة**»[(٤)].

(١) «المعجم الكبير» (١٠٥٩٥).
(٢) الطبري (١٢/ ١٧٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٣٨٠)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٨)، والآجري في «الشريعة» (١/ ١٨٩).
(٣) الطبري (١١/ ١٦٥).
(٤) ابن عساكر في «تاريخه» (٥/ ١٧٣)، (٥٦/ ٢٠٨) وغيرهما، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٥).

ورواه ابن جرير من طريق معاوية بن قرة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القَلَم: ١] قال: «**لوح من نور، وقلم من نور، يجري بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»(١).

* * *

● ومن «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي(٢):

وسئل نفع الله به: «أول ما خلق الله القلم» هل ورد؟

فأجاب:

نعم ورد، بل صح من طرق، وفي رواية: «**أن الله خلق العرش فاستوىٰ عليه**» - أي استواء يليق بجلال ذاته - «**ثم خلق القلم، فأمره أن يجري بإذنه، فقال: يا رب بم أجري؟ قال: بما أنا خالق وكائن في خلقي من قطر، أو نبات، أو نفس، أو أثر، أو رزق، أو أجل، فجرىٰ القلم بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»(٣) ورجالها ثقات إلا الضحاك بن مزاحم؛ فوثقه ابن حبان وقاله: لم يسمع من ابن عباس، وضعفه جماعة.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه: «إن أول شيء خلقه الله القلم، فأمره أن يكتب كل شيء»(٤)، ورجاله ثقات.

وفي رواية لابن عساكر مرفوعة: «**إن أول شيء خلقه الله القلم، ثم**

(١) «تفسير الطبري» (١٢/ ١٧٥).
(٢) «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي (١٥٨-١٥٩).
(٣) الطبراني في «الكبير» (١٠٥٩٥).
(٤) الطبري في «التفسير» (١١/ ١٦٥).

خلق النون - وهي الدواة -، ثم قال له: اكتب ما يكون أو ما هو كائن»(١) الحديث.

وروىٰ ابن جرير أنه ﷺ قال: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القَلَم: ١] قال: «**لوح من نور، وقلم من نور يجري بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»(٢).

* * *

• **ومن «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي**(٣):

وسئل نفع الله به: عن حديث: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، فألقىٰ عليهم من نوره فمن أصابه من ذلك النور شيء اهتدىٰ، ومن أخطأ ضل، فلذلك أقول: جف القلم علىٰ علم الله»(٤) من رواه؟

فأجاب بقوله:

رواه الترمذي - رحمه الله تعالىٰ -، وحسنه، وابن جرير، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، وبسطت الكلام علىٰ معناه في «شرح المشكاة».

* * *

(١) ابن عساكر في «تاريخه» (٥/ ١٧٣)، (٥٦/ ٢٠٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٥).

(٢) الطبري في «التفسير» (١٢/ ١٧٥).

(٣) «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي (٢٩٠).

(٤) أخرجه: الترمذي (٢٦٤٢)، والبيهقي (٩/ ٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٦٤).

• ومن «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي[1]:

وسُئل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأفاض علينا من مدده: عن قوله ﷺ: «كان للَّه ولم يكن معه شيء وكان عرشه علىٰ الماء» الحديث، يدل أنه ما كان مع اللَّه شيء، والحال أن عرشه كان معه؟

فأجاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لفظ حديث البخاري: «**كان اللَّه ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه علىٰ الماء، ثم خلق السماوات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء**»[2]، وأخرج الترمذي: «قلت: يا رسول اللَّه، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «**كان في عماء ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه علىٰ الماء**»[3].

قال الترمذي: قال أحمد: يريد بالعماء: ليس معه شيء.

قال ابن الأثير في «جامعه»: العماء في اللغة: السحاب الرقيق، وقيل: الكثيف، وقيل: الضباب.

ولا بد في الحديث من حذف مضاف تقديره: أين كان عرش ربنا، فحذف، كقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ

(١) «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي (٢٦٨-٢٦٩).

(٢) أخرجه: البخاري (٤/ ١٢٨)، وابن حبان (٦١٤٢)، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (١/ ٣٣) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) الترمذي (٣١٠٩)، وابن ماجه (١٨٢)، وأحمد (٤/ ١١)، والطبراني في «الكبير» (٤٦٨)، والذهبي في «العلو» (١/ ١٨) من حديث أبي رزين العقيلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البَقَرة: ٢١٠] أي أمر اللّه، ويدل علىٰ هذا المحذوف قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧] وحكىٰ عن بعضهم في عمىٰ مقصور، وهو كل أمر لا يدركه الفطن.

قال الأزهري: قال أبو عبيد: إنما تأولنا هذا الحديث علىٰ كلام العرب المعقول منهم، وإلا فلا ندري كيف كان ذلك العماء؟ قال الأزهري: فنحن نؤمن به، ولا نكيف بصفة.

وقال أبو حيان في «بحره» عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧] : والظاهر أن قوله ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧] تقديره: قبل خلق السماوات والأرض، وفي هذا دليل علىٰ أن الماء والعرش كانا مخلوقين قبل. قال كعب: خلق اللّه ياقوتة خضراء، فنظر إليها بالهيبة فصارت ماء، ثم خلق الريح فجعل الماء علىٰ منتهاه، ثم وضع العرش علىٰ الماء.

وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قيل له: علىٰ أي شيء كان الماء؟ قال: علىٰ متن الريح.

قال البيضاوي: وكان عرشه علىٰ الماء قبل خلقهما: أي السماء والأرض، لم يكن حائل بينهما إلا أنه كان موضوعًا علىٰ متن الماء، واستدل به علىٰ إمكان الخلاء، وأن الماء أول حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم، وقيل: كان الماء علىٰ متن الريح، واللّه أعلم بذلك.

إذا تقرر ذلك فلفظ الحديث: «**ولم يكن قبله شيء**» خلافًا لما في السؤال، علىٰ أنه لو فرض أن ذلك ورد أيضًا لم يكن فيه إشكال مع قوله:

﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: ٧] ؛ لأن معناه: ولم يكن معه شيء أي في أزله، وأما بعد أن أوجد بعض خلقه، فكان العرش حينئذ علىٰ الماء.

فقول السائل: «والحال أن عرشه معه» إن أراد، أنه كان معه في الأزل فباطل، وإن أراد أنه كان معه فيما لا يزال فصحيح، فحينئذ هو لا ينافي الحديث الذي ذكره كما لا يخفىٰ ذلك عن ذي بصيرة، والله أعلم بالصواب[١].

* * *

• **ومن «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي[٢]:**

وسُئل نفع الله به: هل ورد عن النبي ﷺ التصريح بكفر فرعون؟

فأجاب بقوله:

نعم ورد ذلك في عدة أحاديث:

منها: حديث ابن عدي، والطبراني، والبيهقي وضعفه: «**خلق الله يحيىٰ بن زكريا في بطن أمه مؤمنًا، وخلق فرعون في بطن أمه كافرًا**»[٣].

---

(١) راجع: شرح ابن تيمية لحديث عمران بن حصين، وقد تقدم في أول «كتاب القدر» أول هذا المجلد.

(٢) «الفتاوىٰ الحديثية» للهيتمي (٢٩١).

(٣) أخرجه: الطبراني (١٠/ ٢٧٦) وراجع «السلسلة الصحيحة» (١٨٣١).

ومنها: حديث الدارقطني وابن عساكر: «**خلق اللَّه الناس علىٰ طبقات، ثم قال: ومنهم من يولد كافرًا ويحيا كافرًا، ويموت كافرًا، منهم فرعون ذو الأوتاد**»[(١)].

ومنها: حديث البيهقي: «**يولد العبد مؤمنًا، ويحيا مؤمنًا، منهم: يحيىٰ ابن زكريا، ويولد كافرًا ويحيا كافرًا ويموت كافرًا، منهم: فرعون**»[(٢)].

* * *

● **ومن «الأجوبة المرضية» للسخاوي**[(٣)]:

الحديث القدسي الذي روي: «من لم يرض بقضائي وقدري؛ فليلتمس له ربًا غيري» من أي رواية ومن أي كتاب من الكتب المعتمدة؟

الجواب:

أخرجه الطبراني وأبو نعيم وغيرهما من رواية زياد بن فائد بن زياد، عن أبيه، عن جده زياد بن أبي هند الداري، عن أبي هند رضي الله عنه: سمعت رسول اللَّه ﷺ - يعني عن ربه عز وجل - قال: «**من لم يرض بقضائي، ولم يصبر علىٰ بلائي؛ فليلتمس ربًا سواي**»[(٤)].

(١) راجع: «تاريخ الطبري» (١/ ٢٣)، و«كنز العمال» (٣٢٤٣٧).
(٢) أخرجه: الترمذي (٢١٩١)، والبيهقي في «الشعب» (٨٢٨٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣٣١٦) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٣) «الأجوبة المرضية» (٣/ ٩٤٨-٩٤٩).
(٤) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٠٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ٦٠) و(٤٣/ ٢٠٩)، وقد ضعفه العلماء.

وزياد، هو وجده بزاي منقوطة، ثم تحتانية مشددة، وفائد: بالفاء، وهو وولده ضعيفان.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني في «الأوسط» من وجهين مرفوعًا بلفظ: «**من لم يرض بقضاء اللَّه، ويؤمن بقدر اللَّه، فليلتمس إلهًا غير اللَّه**»(١).

ولأبي الليث السمرقندي، عن ابن عباس أنه قال: «أول شيء كتبه اللَّه في اللوح المحفوظ: إني أنا اللَّه لا إله إلا أنا، محمد رسولي، من استسلم لقضائي، وصبر علىٰ بلائي، وشكر نعمائي كتبته صديقًا، وبعثته يوم القيامة مع الصديقين إلىٰ الجنة، ومن لم يستسلم لقضائي، ولم يصبر علىٰ بلائي، ولم يشكر نعمائي فليتخذ ربًا سواي»(٢).

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية(٣):

سُئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس: عن الحديث الذي ورد: «إن اللَّه قبض قبضتين، فقال: هذه للجنة ولا أبالي، وهذه للنار ولا أبالي» فهل هذا الحديث صحيح؟ واللَّه قبضها بنفسه، أو أمر أحدًا من الملائكة بقبضها؟

---

(١) «المعجم الأوسط» (٧٢٧٣).

(٢) وذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢١٢) وعزاه للديلمي وقال: إسناده ظلمات، وقال الألباني في «الضعيفة» (٥٤٢٩) موضوع.

(٣) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٨/ ٦٥-٧٧).

والحديث الآخر في «إن اللَّه لما خلق آدم أراه ذريته عن اليمين والشمال، ثم قال: هؤلاء إلىٰ النار ولا أبالي، وهؤلاء إلىٰ الجنة ولا أبالي» وهذا في الصحيح؟

فأجاب رضي الله عنه :

نعم؛ هذا المعنىٰ مشهور عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، مثل ما في «موطأ مالك»، و«سنن أبي داود والنسائي»، وغيره، عن مسلم بن يسار وفي لفظ عن نعيم بن ربيعة: «أن عمر بن الخطاب سُئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر عن رسول اللَّه ﷺ، وفي لفظ: سمعت رسول اللَّه ﷺ سُئل عنها، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون**»، فقال رجل: يا رسول اللَّه، ففيم العمل؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه إذا خلق الرجل للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة، وإذا خلق الرجل للنار استعمله بعمل أهل النار، حتىٰ يموت علىٰ عمل من أعمال أهل النار، فيدخله به النار**»[1].

وفي حديث الحكم بن سفيان، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: قال

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وأحمد (١/ ٤٤-٤٥).

رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه قبض قبضة فقال: إلىٰ الجنة برحمتي، وقبض قبضة، فقال: إلىٰ النار ولا أبالي**»(١).

وهذا الحديث ونحوه فيه فصلان:

أحدهما: القَدَر السابق، وهو أن اللَّه سبحانه علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملوا الأعمال، وهذا حق يجب الإيمان به؛ بل قد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد: أن من جحد هذا فقد كفر؛ بل يجب الإيمان أن اللَّه علم ما سيكون كله قبل أن يكون، ويجب الإيمان بما أخبر به من أنه كتب ذلك وأخبر به قبل أن يكون، كما في «صحيح مسلم» عن عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن اللَّه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه علىٰ الماء**»(٢)، وفي «صحيح البخاري» وغيره، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ أنه قال: «**كان اللَّه ولا شيء غيره، وكان عرشه علىٰ الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض - وفي لفظ - ثم خلق السماوات والأرض**»(٣).

وفي «المسند» عن العرباض بن سارية عن النبي ﷺ أنه قال: «**إني عند اللَّه مكتوب بخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأنبئكم بأول ذلك؛ دعوة أبي إبراهيم، وبشرىٰ عيسىٰ، ورؤيا أمي، رأت حين ولدتني أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام**»(٤).

---

(١) أخرجه: أحمد (٥/ ٦٨)، وأبو يعلىٰ (٣٤٢٢، ٣٤٥٣).

(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥١). (٣) أخرجه: البخاري (٤/ ١٢٩).

(٤) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢٧، ١٢٨)، وابن حبان (٦٤٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٨٥)، والطبراني (١٨/ ٢٥٢-٢٥٣).

وفي حديث ميسرة الفجر، قلت: يا رسول اللَّه، متىٰ كتبت نبيًّا - وفي لفظ - متىٰ كنت نبيًّا؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**»(١).

وفي «الصحيحين» عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «**إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يُبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وعمله، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح - قال: فوالذي نفسي بيده**» أو قال: «**فالذي لا إله غيره - إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار**»(٢).

وفي «الصحيحين» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول اللَّه ﷺ ببقيع الغرقد في جنازة، فقال: «**ما منكم أحد إلا قد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة**»، فقالوا: يا رسول اللَّه، أفلا نتكل علىٰ الكتاب، وندع العمل؟، قال: «**اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة؛ فسيسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة، فسييسر لعمل أهل الشقاوة**»، ثم قرأ قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ

---

(١) أخرجه: أحمد (٤/ ٦٦)، (٥/ ٥٩، ٣٧٩)، والترمذي (٣٦١٠)، والطبراني (١٢/ ٩٢) رقم (١٢٥٧١)، (١٢/ ١١٩) رقم (١٢٦٤٦)، (٢/ ٣٥٣) رقم (٨٣٣)، وفي «الأوسط» (٤١٧٥).

وراجع: تعليقي علىٰ «المنتخب من العلل للخلال».

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٢)، ومسلم (٨/ ٤٤).

أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠]»[١].

وفي «الصحيح» أيضًا: أنه قيل له: يا رسول اللّٰه، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ فقال: «**نعم**»! فقيل له: ففيم العمل؟ قال: «**اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له**»[٢].

فبين النبي ﷺ أن اللّٰه علم أهل الجنة من أهل النار، وأنه كتب ذلك، ونهاهم أن يتكلوا علىٰ هذا الكتاب، ويَدَعوا العمل كما يفعله الملحدون. وقال: «**كل ميسر لما خلق له**»، وأن أهل السعادة ميسرون لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة ميسرون لعمل أهل الشقاوة، وهذا من أحسن ما يكون من البيان.

وذلك أن اللّٰه سبحانه وتعالىٰ يعلم الأمور علىٰ ما هي عليه، وقد جعل للأشياء أسبابًا تكون بها، فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطأ امرأة فيحبلها، فلو قال هذا: إذا علم اللّٰه أنه يولد لي، فلا حاجة إلىٰ الوطء، كان أحمق؛ لأن اللّٰه علم أن سيكون بما يقدره من الوطء.

وكذلك إذا علم أن هذا ينبت له الزرع بما يسقيه من الماء ويبذره من الحب، فلو قال: إذا علم أن سيكون، فلا حاجة إلىٰ البذر، كان جاهلًا ضالًّا؛ لأن اللّٰه علم أن سيكون بذلك.

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦-٤٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٢-١٥٣)، ومسلم (٨/ ٤٨).

وكذلك إذا علم أن هذا يشبع بالأكل، وهذا يروىٰ بالشرب، وهذا يموت بالقتل، فلا بد من الأسباب التي علم اللَّه أن هذه الأمور تكون بها.

وكذلك إذا علم أن هذا يكون سعيدًا في الآخرة، وهذا شقيًا في الآخرة قلنا: ذلك لأنه يعمل بعمل الأشقياء، فاللَّه علم أنه يشقىٰ بهذا العمل، فلو قيل: هو شقي، وإن لم يعمل كان باطلًا؛ لأن اللَّه لا يدخل النار أحدًا إلا بذنبه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥] ، فأقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه، ومن اتبع إبليس فقد عصىٰ اللَّه تعالىٰ، ولا يعاقب اللَّه العبد علىٰ ما علم أنه يعمله حتىٰ يعمله.

ولهذا لما سُئل النبي ﷺ عن أطفال المشركين، قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»(١)، يعني أن اللَّه يعلم ما يعملون لو بلغوا، وقد روي أنهم في القيامة يبعث إليهم رسول؛ فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار، فيظهر ما علمه فيهم من الطاعة والمعصية.

وكذلك الجنة خلقها اللَّه لأهل الإيمان به وطاعته، فمن قدر أن يكون منهم يسره للإيمان والطاعة، فمن قال: أنا أدخل الجنة سواء كنت مؤمنًا أو كافرًا إذا علم أني من أهلها، كان مفتريًا علىٰ اللَّه في ذلك، فإن اللَّه إنما علم أنه يدخلها بالإيمان، فإذا لم يكن معه إيمان، لم يكن هذا هو الذي علم اللَّه أن يدخل الجنة؛ بل من لم يكن مؤمنًا؛ بل كافرًا. فإن اللَّه يعلم أنه من أهل النار، لا من أهل الجنة.

ولهذا، أمر الناس بالدعاء، والاستعانة باللَّه، وغير ذلك من الأسباب،

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٥)، ومسلم (٨/ ٥٤).

ومن قال: أنا لا أدعو ولا أسأل اتكالًا على القدر، كان مخطئًا أيضًا؛ لأن اللَّه جعل الدعاء والسؤال من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته وهداه ونصره ورزقه. وإذا قدر للعبد خيرًا يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء، وما قدره اللَّه وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم، فإنما قدره اللَّه بأسباب يسوق المقادير إلى المواقيت، فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، واللَّه خالق الأسباب والمسببات.

ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع.

ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب، فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافيًا في حصول النبات؛ بل لا بد من ريح مربية بإذن اللَّه، ولا بد من صرف الانتفاء عنه؛ فلا بد من تمام الشروط، وزوال الموانع، وكل ذلك بقضاء اللَّه وقدره.

وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج، بل كم من أنزل ولم يولد له؛ بل لا بد من أن اللَّه شاء خلقه فتحبل المرأة وتربيه في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط، وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة؛ بل هي سبب؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «**إنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول اللَّه، قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللَّه برحمة منه وفضل**»[1].

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٣٩)، وأحمد (٢/ ٢٥٦، ٤٧٣).

وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] فهذه «باء» السبب، أي: بسبب أعمالكم. والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة كما يقال: اشتريت هذا بهذا، أي: ليس العمل عوضًا، وثمنًا كافيًا في دخول الجنة، بل لا بد من عفو اللّه، وفضله، ورحمته؛ فبعفوه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف البركات.

وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس:

فريق آمنوا بالقدر، وظنوا أن ذلك كاف في حصول المقصود، فأعرضوا عن الأسباب الشرعية، والأعمال الصالحة، وهؤلاء يؤول بهم الأمر إلىٰ أن يكفروا بكتب اللّه ورسله ودينه.

وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من اللّه كما يطلبه الأجير من المستأجر، متكلين علىٰ حولهم وقوتهم وعملهم، وكما يطلبه المماليك، وهؤلاء جهال ضُلَّال؛ فإن اللّه لم يأمر العباد بما أمرهم به حاجة إليه، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلًا به، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وهو سبحانه كما قال: «**يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني**».

فالملك إذا أمر مملوكيه بأمر أمرهم لحاجته إليهم، وهم فعلوه بقوتهم التي لم يخلقها لهم، فيطالبون بجزاء ذلك، واللّه تعالىٰ غني عن العالمين، فإن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم وإن أساءوا فلها، لهم ما كسبوا وعليهم ما اكتسبوا، ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصّلت: ٤٦].

وفي الحديث الصحيح عن اللَّه تعالىٰ أنه قال: «**يا عبادي! إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا، يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعًا ولا أبالي؛ فاستغفروني أغفر لكم، يا عبادي! كلكم ضال إلىٰ من هديته؛ فاستهدوني أهدكم، يا عبادي! كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا علىٰ أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئًا، يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم اجتمعوا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك في ملكي شيئًا، إلا كما ينقص البحر أن يغمس فيه المخيط غمسة واحدة، يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»(١).

وهو سبحانه مع غناه عن العالمين، خلقهم وأرسل إليهم رسولًا يبين لهم ما يسعدهم وما يشقيهم، ثم إنه هدىٰ عباده المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه؛ فمنَّ عليهم بالإيمان والعمل الصالح، فخلقه بفضله، وإرساله الرسول بفضله، وهدايته لهم بفضله، وجميع ما ينالون به الخيرات من قواهم وغير قواهم هي بفضله.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/١٦-١٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠).

فكذلك الثواب والجزاء هو بفضله، وإن كان أوجب ذلك علىٰ نفسه، كما حرم علىٰ نفسه الظلم، ووعد بذلك كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] ، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فهو واقع لا محالة، واجب بحكم إيجابه ووعده؛ لأن الخلق لا يوجبون علىٰ اللَّه شيئًا، أو يحرمون عليه شيئًا، بل هم أعجز من ذلك، وأقل من ذلك، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، كما في الحديث المتقدم: «**إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»(١).

وفي الحديث الصحيح: «**سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللَّهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا علىٰ عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عَلَيَّ، وأبوء بذنبي؛ فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها إذا أصبح موقنًا بها فمات من ليلته دخل الجنة**»(٢).

فقوله: «**أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي**»؛ اعتراف بإنعام الرب وذنب العبد، كما قال بعض السلف: إني أصبح بين نعمة تنزل من اللَّه علي، وبين ذنب يصعد مني إلىٰ اللَّه، فأريد أن أحدث للنعمة شكرًا، وللذنب استغفارًا.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦-١٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠).
(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ٨٣).

فمن أعرض عن الأمر والنهي، والوعد والوعيد ناظرًا إلىٰ القدر فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر فقد ضل؛ بل المؤمن كما قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فنعبده إتباعًا للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ اللَّه من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن باللَّه ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر اللَّه وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان**»(١).

فأمره النبي ﷺ بشيئين: أن يحرص علىٰ ما ينفعه: وهو امتثال الأمر، وهو العبادة، وهو طاعة اللَّه ورسوله، وأن يستعين باللَّه، وهو يتضمن الإيمان بالقدر: أنه لا حول ولا قوة إلا باللَّه، وأنه ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن أنه يطيع اللَّه بلا معونته، كما يزعم القدرية والمجوسية؛ فقد جحد قدرة اللَّه التامة، ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء، ومن ظن أنه إذا أعين علىٰ ما يريد، ويسر له ذلك كان محمودًا - سواء وافق الأمر الشرعي أو خالفه -؛ فقد جحد دين اللَّه، وكذب بكتبه ورسله، ووعده ووعيده، واستحق من غضبه وعقابه أعظم ما يستحقه الأول.

فإن العبد قد يريد ما يرضاه، ويحبه، ويأمر به، ويقرب إليه، وقد يريد

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٦).

ما يبغضه اللَّه، ويكرهه ويسخطه، وينهى عنه ويعذب صاحبه، فكل من هذين قد يُسر له ذلك، كما قال النبي ﷺ: «**كل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة**»(١).

وقد قال تعالىٰ: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَـٰٓؤُلَآءِ وَهَـٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ١٨-٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَـٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥-١٧].

بين سبحانه أنه ليس كل من ابتلاه في الدنيا يكون قد أهانه، بل هو يبتلي عبده بالسراء والضراء؛ فالمؤمن يكون صبَّارًا شكورًا، فيكون هذا وهذا خيرًا له، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يقضي اللَّه للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له**»(٢).

والمنافق هلوع جزوع، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ١٩-٢٥] إلىٰ قوله: ﴿جَنَّـٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٥].

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦-٤٧).

(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٢٢٧)، وأحمد (٦/ ١٦).

ولما كان العبد ميسرًا لما لا ينفعه؛ بل يضره من معصية اللَّه، والبطر، والطغيان، وقد يقصد عبادة اللَّه، وطاعته، والعمل الصالح فلا يتأتىٰ له ذلك؛ أُمر في كل صلاة بأن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥].

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقول اللَّه عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال:** ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ **قال: حمدني عبدي؛ فإذا قال:** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ **قال: أثنىٰ علي عبدي، فإذا قال:** ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، **قال: مجدني عبدي، فإذا قال:** ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، **قال: هذه الآية بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل، فإذا قال:** ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ **قال: فهؤلاء لعبدي، ولعبدي ما سأل**»(١).

وقال بعض السلف: أنزل اللَّه عز وجل مائة كتاب، وأربعة كتب جمع علمها في الكتب الأربعة: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، وجمع الأربعة في القرآن، وعلم القرآن في المفصل، وعلم المفصل في الفاتحة، وعلم الفاتحة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥].

فكل عمل يعمله العبد، ولا يكون طاعة للَّه وعبادة وعملًا صالحًا؛ فهو باطل، فإن الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ما كان للَّه، وإن نال بذلك العمل رئاسة ومالًا، فغاية المترئس أن يكون كفرعون، وغاية المتمول أن يكون كقارون.

---

(١) أخرجه: مسلم (٢/ ٩).

وقد ذكر اللَّه في سورة القصص من قصة فرعون وقارون ما فيه عبرة لأولي الألباب، وكل عمل لا يعين اللَّه العبد عليه فإنه لا يكون ولا ينفع، فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، فلذلك أمر العبد أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥].

والعبد له في المقدور حالان: حال قبل القدر، و حال بعده، فعليه قبل المقدور أن يستعين باللَّه، ويتوكل عليه ويدعوه، فإذا قدر المقدور بغير فعله، فعليه أن يصبر عليه أو يرضىٰ به، وإن كان بفعله وهو نعمة حمد اللَّه علىٰ ذلك، وإن كان ذنبًا استغفر إليه من ذلك.

وله في المأمور حالان:

حال قبل الفعل: وهو العزم علىٰ الامتثال، والاستعانة باللَّه علىٰ ذلك.

وحال بعد الفعل: وهو الاستغفار من التقصير، وشكر اللَّه علىٰ ما أنعم به من الخير، وقال تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] أمره أن يصبر علىٰ المصائب المقدرة ويستغفر من الذنب، وإن كان استغفار كل عبد بحسبه؛ فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٦].

وقال يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يُوسُف: ٩٠] فذكر الصبر علىٰ المصائب، والتقوىٰ بترك المعائب، وقال النبي ﷺ: «**احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن باللَّه**

ولا تعجزن وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر اللّٰه وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان»(١).

فأمره إذا أصابته المصائب أن ينظر إلىٰ القدر، ولا يتحسر علىٰ الماضي، بل يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، فالنظر إلىٰ القدر عند المصائب، والاستغفار عند المعائب: قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ [التغابن: ١١].

قال علقمة وغيره: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند اللّٰه فيرضىٰ ويسلم، واللّٰه سبحانه وتعالىٰ أعلم.

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية(٢):

سُئل شيخ الإسلام: عن معنىٰ حديث أبي ذر رضي الله عنه عن رسول اللّٰه ﷺ فيما يروي عن اللّٰه تبارك وتعالىٰ أنه قال:

«يا عبادي! إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/٥٦)، وابن ماجه (٧٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٢)، وأحمد (٢/٣٦٦، ٣٧٠).

(٢) «فتاوىٰ ابن تيمية» (١٨/١٣٦-٢٠٩).

وهناك شرح آخر للشوكاني لهذا الحديث أدخلناه في «الزهد والرقائق» للمناسبة.

يا عبادي! كلكم ضال إلا من هديته؛ فاستهدوني أهدكم.

يا عبادي! كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم.

يا عبادي! كلكم عار إلا من كسوته؛ فاستكسوني أكسكم.

يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعًا؛ فاستغفروني أغفر لكم.

يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني.

يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئًا.

يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئًا.

يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته؛ ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر.

يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا؛ فليحمد اللَّه عز وجل، ومن وجد غير ذلك؛ فلا يلومن إلا نفسه»[1].

فأجاب:

الحمد للَّه رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦-١٧)، والترمذي (٢٤٩٧).

أما قوله تعالىٰ: «**يا عبادي! إني حرمت الظلم علىٰ نفسي**» ففيه مسألتان كبيرتان، كل منهما ذات شعب وفروع:

إحداهما:

في الظلم الذي حرمه اللَّه علىٰ نفسه، ونفاه عن نفسه بقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧].

ونفىٰ إرادته بقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١].

ونفىٰ خوف العباد له بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢].

فإن الناس تنازعوا في معنىٰ هذا الظلم تنازعًا صاروا فيه بين طرفين متباعدين ووسط بينهما، وخيار الأمور أوساطها.

وذلك بسبب البحث في القدر ومجامعته للشرع؛ إذ الخوض في ذلك بغير علم تام أوجب ضلال عامة الأمم، ولهذا نهىٰ النبي ﷺ أصحابه عن التنازع فيه.

فذهب المكذبون بالقدر القائلون: بأن اللَّه لم يخلق أفعال العباد، ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون، وغلاتهم المكذبون بتقدم علم اللَّه، وكتابه بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم، إلىٰ أن الظلم منه هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه ومثلوه في الأفعال

بأفعال العباد، حتىٰ كانوا هم ممثلة الأفعال، وضربوا للَّه الأمثال. ولم يجعلوا له المثل الأعلىٰ، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب علىٰ العباد ويحرم، بقياسه علىٰ العباد وإثبات الحكم في الأصل بالرأي.

وقالوا عن هذا: إذا أمر العبد، ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالًّا، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا.

وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته علىٰ فعل المأمور كان ظالمًا، إلىٰ أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلمًا.

وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك، ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرىٰ عامة أو خاصة.

وهذا الموضع زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام، فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر، فقالوا: ليس للظلم منه حقيقة يمكن وجودها، بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها؛ فلا يجوز أن يكون مقدورًا ولا أن يقال: إنه هو تارك له باختياره ومشيئته، وإنما هو من باب الجمع بين الضدين، وجعل الجسم الواحد في مكانين، وقلب القديم محدثًا، والمحدث قديمًا، وإلا فمهما قدر في الذهن وكان وجوده ممكنًا، واللَّه قادر عليه، فليس بظلم منه، سواء فعله أو لم يفعله.

وتلقىٰ هذا القول عن هؤلاء طوائف من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل

الحديث، من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، ومن شراح الحديث ونحوهم، وفسروا هذا الحديث بما ينبني علىٰ هذا القول، وربما تعلقوا بظاهر من أقوال مأثورة.

كما روينا عن إياس بن معاوية أنه قال: ما ناظرت بعقلي كله أحدًا إلا القدرية، قلت لهم: ما الظلم؟ قالوا: أن تأخذ ما ليس لك، أو أن تتصرف فيما ليس لك. قلت: فللَّه كل شيء.

وليس هذا من إياس إلا ليبين أن التصرفات الواقعة هي في ملكه، فلا يكون ظلمًا بموجب حدهم، وهذا مما لا نزاع بين أهل الإثبات فيه؛ فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر علىٰ أن كل ما فعله اللَّه فهو عدل.

وفي حديث الكرب الذي رواه الإمام أحمد عن عبد اللَّه بن مسعود قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما أصاب عبدًا قط هم ولا حزن، فقال: اللَّهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمي، إلا أذهب اللَّه همه وغمه، وأبدله مكانه فرحًا**»، قالوا: يا رسول اللَّه، أفلا نتعلمهن؟ قال: «**بلىٰ؛ ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن**»[1].

فقد بين أن كل قضائه في عبده عدل؛ ولهذا يقال: كل نعمة منه فضل،

(١) أخرجه: أحمد (١/ ٣٩١، ٤٥٢).

وكل نقمة منه عدل، ويقال: أطعتك بفضلك والمنة لك، وعصيتك بعلمك - أو بعدلك - والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك عليَّ وانقطاع حجتي إلا ما غفرت لي.

وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لغيلان حين قال له غيلان: نشدتك اللَّه! أترىٰ اللَّه يحب أن يُعصىٰ؟ فقال: نشدتك اللَّه! أترىٰ اللَّه يعصى قسرًا؟ يعني: قهرًا. فكأنما ألقمه حجرًا.

فإن قوله: «يحب أن يعصىٰ» لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتىٰ في المناظرة تفسير المجملات خوفًا من لدد الخصم، فيؤتىٰ بالواضحات، فقال: أفتراه يعصى قسرًا؟ فإن هذا إلزام له بالعجز الذي هو لازم للقدرية، ولمن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم.

وكذلك إياس رأى أن هذا الجواب المطابق لحدهم قاصم[1] لهم، ولم يدخل معهم في التفصيل الذي يطول.

وبالجملة؛ فقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢] ، قال أهل التفسير من السلف: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره، ولا يهضم فينقص من حسناته.

ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شيء ممتنع غير مقدور عليه؛ فيكون التقدير: لا يخاف ما هو ممتنع لذاته، خارج عن الممكنات والمقدورات؛ فإن مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكنًا حتىٰ يقولوا: إنه

---

(١) في المطبوع: «خاصم»، والمثبت أشبه.

غير مقدور، ولو أراده كخلق المثل له فكيف يعقل وجوده؟ فضلًا أن يتصور خوفه حتىٰ ينفي خوفه.

ثم أي فائدة في نفي خوف هذا؟ وقد عُلم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل المحسن لا يجزي علىٰ إحسانه بالظلم والهَضم.

فعُلم أن الظلم والهضم المنفي يتعلق بالجزاء كما ذكره أهل التفسير، وأن اللَّه لا يجزيه إلا بعمله؛ ولهذا كان الصواب الذي دلت عليه النصوص: أن اللَّه لا يعذب في الآخرة إلا من أذنب؛ كما قال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فلو دخلها أحد من غير أتباعه لم تمتلئ منهم.

ولهذا ثبت في «الصحيحين» في حديث تحاج الجنة والنار من حديث أبي هريرة وأنس: «**إن النار لا تمتلئ ممن كان ألقي فيها؛ حتىٰ ينزوي بعضها إلىٰ بعض، وتقول: قط قط! بعد قولها: «هل من مزيد؟»، وأما الجنة فيبقىٰ فيها فضل عمن يدخلها من أهل الدنيا، فينشئ اللَّه لها خلقًا آخر**»(١).

ولهذا كان الصواب الذي عليه الأئمة فيمن لم يكلف في الدنيا من أطفال المشركين ونحوهم ما صح به الحديث، وهو: أن اللَّه أعلم بما كانوا عاملين، فلا نحكم لكل منهم بالجنة ولا لكل منهم بالنار، بل هم ينقسمون بحسب ما يظهر من العلم، إذا كلفوا يوم القيامة في العَرَصَات كما جاءت بذلك الآثار.

---

(١) أخرجه: البخاري (٦/ ١٧٣)، (٩/ ١٦٤)، ومسلم (٨/ ١٥١).

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، يدل الكلام علىٰ أنه لا يظلم محسنًا فينقصه من إحسانه أو يجعله لغيره، ولا يظلم مسيئًا فيجعل عليه سيئات غيره؛ بل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

وهذا كقوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٦-٣٩]، فأخبر أنه ليس علىٰ أحد من وزر غيره شيء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه.

وكلا القولين حق علىٰ ظاهره؛ وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ينافي الأول، فليس كذلك؛ إذ ذلك النائح يعذب بنوحه لا يحمل الميت وزره، ولكن الميت يناله ألم من فعل هذا، كما يتألم الإنسان من أمور خارجة عن كسبه، وإن لم يكن جزاء الكسب. والعذاب أعم من العقاب، كما قال ﷺ: «**السفر قطعة من العذاب**»(١).

وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي ينافي قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، فليس الأمر كذلك؛ فإن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي بالنسبة إلىٰ الآية كانتفاعه بالعبادات المالية، ومن ادعىٰ أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر؛ فقوله ظاهر الفساد.

بل ذلك بالنسبة إلىٰ الآية كانتفاعه بالدعاء، والاستغفار، والشفاعة، وقد بينا في غير هذا الموضع نحوًا من ثلاثين دليلًا شرعيًا يبين انتفاع

---

(١) أخرجه: البخاري (٣/ ١٠)، (٧/ ١٠٠)، ومسلم (٦/ ٥٥).

الإنسان بسعي غيره؛ إذ الآية إنما نفت استحقاق السعي وملكه؛ وليس كل ما لا يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه مالكه ومستحقه بما ينتفع به منه، فهذا نوع وهذا نوع، وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة؛ فإن هذا كذب في الأمور الدينية والدنيوية.

وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء؛ وأنه لا يبخس عامل عمله، وكذلك قوله فيمن عاقبهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] بيَّن أن عقاب المجرمين عدلًا لذنوبهم، لا لأنَّا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب.

والحديث الذي في السنن: «**لو عذب اللَّه أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم، وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم**»(١)، يبين أن العذاب لو وقع لكان لاستحقاقهم ذلك؛ لا لكونه بغير ذنب، وهذا يبين أن من الظلم المنفي: عقوبة من لم يذنب.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠-٣١]، يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلمًا؛ لاستحقاقهم ذلك، وأن اللَّه لا يريد الظلم.

والأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم

---

(١) أخرجه: أحمد (٥/ ١٨٢، ١٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧).

إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها، فعُلم أن اللَّه قادر علىٰ ما نزَّه نفسه عنه من الظلم، وأنه لا يفعله، وبذلك يصح قوله: «**إني حرَّمت الظلم علىٰ نفسي**»[(١)]، وأن التحريم هو المنع، وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته.

فلا يصلح أن يقال: حرمت علىٰ نفسي، أو منعت نفسي من خلق مثلي، أو جعل المخلوقات خالقة، ونحو ذلك من المحالات، وأكثر ما يقال في تأويل ذلك ما يكون معناه: إني أخبرت عن نفسي بأن ما لا يكون مقدورًا لا يكون مني.

وهذا المعنىٰ مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب؛ وأنه يجب تنزيه اللَّه ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنىٰ الذي لا يليق الخطاب بمثله؛ إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح: ليس فيه مدح ولا ثناء، ولا ما يستفيده المستمع، فعُلم أن الذي حرَّمه علىٰ نفسه هو أمر مقدور عليه، لكنه لا يفعله؛ لأنه حرَّمه علىٰ نفسه، وهو سبحانه منزه عن فعله، مقدس عنه.

يبين ذلك: أن ما قاله الناس في حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك، كقول بعضهم: الظلم وضع الشيء في غير موضعه، كقولهم: من أشبه أباه فما ظلم. أي: فما وضع الشبه غير موضعه، ومعلوم أن اللَّه سبحانه

(١) أخرجه: مسلم (٨/١٦-١٧)، وابن حبان (٦١٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣٨)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١١٢٨٣)، وغيرهم من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه دون هذه اللفظة.
وقال فيه الإمام أحمد: هو أشرف حديث لأهل الشام.

حكم عدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها، ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعًا لذاته؛ بل هو ممكن لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريده، بل يكرهه ويبغضه؛ إذ قد حرمه علىٰ نفسه.

وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق؛ فإن اللَّه لا يعاقب أحدًا بغير حق، وكذلك من قال: هو نقص الحق؛ وذكر أن أصله النقص كقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣] .

وأما من قال: هو التصرف في ملك الغير فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق، ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالمًا، وظلم العبد نفسه كثير في القرآن.

وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به ونحو ذلك، إن سلم صحة مثل هذا الكلام فاللَّه سبحانه قد كتب علىٰ نفسه الرحمة، وحرم علىٰ نفسه الظلم؛ فهو لا يفعل خلاف ما كتب، ولا يفعل ما حرَّم.

وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التي نبهنا عليها فيه وإنما نشير إلىٰ النكت، وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو:

أن الظلم الذي حرمه اللَّه علىٰ نفسه مثل: أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها، ويعاقب البريء علىٰ ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط؛ ونحو ذلك من الأفعال التي ينزه الرب عنها لقسطه وعدله، وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه، وكما أن اللَّه منزه عن صفات النقص والعيب، فهو أيضًا منزه عن أفعال النقص والعيب.

وعلىٰ قول الفريق الثاني ما ثَمَّ فعل يجب تنزيه اللَّه عنه أصلًا، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل علىٰ خلاف ذلك، ولكن متكلموا أهل الإثبات لما ناظروا متكلمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل.

وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعي، والزبيدي، والثوري، وأحمد بن حنبل، وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو في الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضًا علىٰ من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو في الإثبات، حتىٰ دخل في تمثيل الخالق بالمخلوق.

وقد بسطنا الكلام في هذا وهذا، وذكرنا كلام السلف والأئمة في هذا في غير هذا الموضع.

ولو قال قائل: هذا مبني علىٰ «مسألة تحسين العقل وتقبيحه»، فمن قال: العقل يعلم به حسن الأفعال وقبحها؛ فإنه ينزه الرب عن بعض الأفعال، ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع؛ فإنه يُجوِّز جميع الأفعال عليه لعدم النهي في حقه.

قيل له: ليس بناء هذه علىٰ تلك بلازم، وبتقدير لزومها ففي تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه في موضعه، وذلك أنا فرضنا أنَّا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها؛ لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق، حتىٰ يكون ما جعله حسنًا لهذا أو قبيحًا له، جعله حسنًا للآخر أو قبيحًا له؛ كما يفعل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة.

وإن فرضنا أن حُسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع، فالشرع قد دلَّ على أن اللَّه قد نزَّه نفسه عن أفعال وأحكام - فلا يجوز أن يفعلها - تارة بخبره مثنيًا على نفسه بأنه لا يفعلها؛ وتارة بخبره أنه حرَّمها على نفسه.

وهذا يبين المسألة الثانية، فنقول:

الناس لهم في أفعال اللَّه باعتبار ما يصلح منه ويجوز، وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال: طرفان ووسط:

فالطرف الواحد: طرف القَدَرِيَّة، وهم الذين حجروا عليه أن [لا][1] يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه الجائز له، حتىٰ وضعوا له شريعة التعديل والتجويز، فأوجبوا عليه بعقلهم أمورًا كثيرة، وحرَّموا عليه بعقلهم أمورًا كثيرة؛ لا بمعنىٰ: أن العقل آمر له وناهٍ؛ فإن هذا لا يقوله عاقل، بل بمعنىٰ: أن تلك الأفعال مما علم بالعقل وجوبها وتحريمها، ولكن أدخلوا في ذلك المنكرات ما بنوه علىٰ بدعتهم في التكذيب بالقدر وتوابع ذلك.

والطرف الثاني: طرف الغلاة في الرد عليهم، وهم الذين قالوا: لا ينزه الرب عن فعل من الأفعال، ولا نعلم وجه امتناع الفعل منه إلا من جهة خبره أنه لا يفعله، المطابق لعلمه بأنه لا يفعله، وهؤلاء منعوا حقيقة ما أخبر به من أنه كتب علىٰ نفسه الرحمة، وحرَّم علىٰ نفسه الظلم، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

وفي « الصحيحين » عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عن النبي ﷺ قال: « **إن الله لما قضىٰ الخلق كتب علىٰ نفسه كتابًا، فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي** »[1].

ولم يعلم هؤلاء أن الخبر المجرد المطابق للعلم لا يبين وجه فعله وتركه؛ إذ العلم يطابق المعلوم؛ فعلمه بأنه يفعل هذا، وأنه لا يفعل هذا، ليس فيه تعرض لأنه كتب هذا علىٰ نفسه، وحرَّم هذا علىٰ نفسه. كما لو أخبر عن كائن من كان أنه يفعل كذا ولا يفعل كذا، لم يكن في هذا بيان لكونه محمودًا ممدوحًا علىٰ فعل هذا وترك هذا؛ ولا في ذلك ما يبين قيام المقتضىٰ لهذا والمانع من هذا؛ فإن الخبر المحض كاشف عن المخبر عنه؛ ليس فيه بيان ما يدعو إلىٰ الفعل ولا إلىٰ الترك، بخلاف قوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعَام: ١٢] ، « **وحرم علىٰ نفسه الظلم** »؛ فإن التحريم مانع من الفعل، وكتابته علىٰ نفسه داعية إلىٰ الفعل.

وهذا بيِّن واضح؛ إذ ليس المراد بذلك مجرد كتابته أنه يفعل، وهو كتابة التقدير، كما قد ثبت في « الصحيح »: « **أنه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه علىٰ الماء** »[2]، فإنه قال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعَام: ١٢] ، ولو أريد كتابة التقدير لكان قد كتب علىٰ نفسه الغضب كما كتب علىٰ نفسه الرحمة؛ إذ كان المراد مجرد الخبر عما سيكون، ولكان قد حرَّم علىٰ نفسه كل ما لم يفعله من الإحسان كما حرَّم الظلم.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٢٩) (٩/ ١٥٣، ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٩٥).
(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥١).

وكما أن الفرق ثابت في حقنا بين قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البَقَرَة: ١٧٨] ، وبين قوله: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾ [القَمَر: ٥٢] ، وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحَديد: ٢٢] ، وقوله: «**فيبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقي أو سعيد**»(١)، فهكذا الفرق أيضًا ثابت في حق اللَّه.

ونظير ما ذكره من كتابته علىٰ نفسه كما تقدم، قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: ٤٧] ، وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يا معاذ، أتدري ما حق اللَّه علىٰ عباده؟**»، قلت: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد علىٰ اللَّه إذا فعلوا ذلك؟**»، قلت: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**حقهم عليه ألا يعذبهم**»(٢)، ومنه قوله في غير حديث: «**كان حقًّا علىٰ اللَّه أن يفعل به كذا**»(٣)، فهذا الحق الذي عليه هو أحقه علىٰ نفسه بقوله.

ونظير تحريمه علىٰ نفسه وإيجابه علىٰ نفسه ما أخبر به من قسمه «ليفعلن»، وكلمته السابقة، كقوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، ومسلم (٨/ ٤٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٤٠)، ومسلم (١/ ٤٣، ٤٤).

(٣) منها ما رواه البخاري عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من آمن باللَّه وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقًّا علىٰ اللَّه أن يدخله الجنة جاهد في سبيل اللَّه أو جلس في أرضه التي ولد فيها**»، وللمزيد انظر أبو داود (٣٦٨٠)، (٥٠٧٢)، والترمذي (٢٥٣٠)، والنسائي (٣١٣٢).

رَبِّكَ﴾ [يونس: ١٩] ، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣] ، ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦] ، ونحو ذلك من صيغ القسم المتضمنة معنىٰ الإيجاب، والمعنىٰ بخلاف القسم المتضمن للخبر المحض.

ولهذا قال الفقهاء: اليمين إما أن توجب حقًّا؛ أو منعًا؛ أو تصديقًا؛ أو تكذيبًا، وإن كان معقولًا في الإنسان أن يكون آمرًا مأمورًا كقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣] ، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، مع أن العبد له آمر وناه فوقه، والرب الذي ليس فوقه أحد؛ لأن يتصور أن يكون هو الآمر الكاتب علىٰ نفسه الرحمة، والناهي المحرم علىٰ نفسه الظلم؛ أولىٰ وأحرىٰ.

وكتابته علىٰ نفسه ذلك تستلزم إرادته لذلك، ومحبته له، ورضاه بذلك، وتحريمه الظلم علىٰ نفسه يستلزم بغضه لذلك، وكراهته له، وإرادته ومحبته للفعل توجب وقوعه منه، وبغضه له وكراهته؛ لأن يفعله يمنع وقوعه منه.

فأما ما يحبه ويبغضه من أفعال عباده فذلك نوع آخر، ففرق بين فعله هو، وبين ما هو مفعول مخلوق له. وليس في مخلوقه ما هو ظلم منه وإن كان بالنسبة إلىٰ فاعله الذي هو الإنسان هو ظلم.

كما أن أفعال الإنسان هي بالنسبة إليه تكون سرقة وزنًا وصلاة وصومًا،

واللَّه تعالىٰ خالقها بمشيئته، وليست بالنسبة إليه كذلك؛ إذ هذه الأحكام هي للفاعل الذي قام به هذا الفعل، كما أن الصفات هي صفات للموصوف الذي قامت به، لا للخالق الذي خلقها وجعلها صفات، «**واللَّه تعالىٰ خلق كل صانع، وصنعته**»[1] كما جاء ذلك في الحديث، وهو خالق كل موصوف وصفته.

ثم صفات المخلوقات ليست صفات له: كالألوان، والطعوم، والروائح؛ لعدم قيام ذلك به، وكذلك حركات المخلوقات ليست حركات له ولا أفعالًا له بهذا الاعتبار؛ لكونها مفعولات هو خلقها.

وبهذا الفرق تزول شبه كثيرة، والأمر الذي كتبه علىٰ نفسه يستحق عليه الحمد والثناء، وهو مقدس عن ترك هذا الذي لو ترك لكان تركه نقصًا، وكذلك الأمر الذي حرمه علىٰ نفسه يستحق الحمد والثناء علىٰ تركه، وهو مقدس عن فعله الذي لو كان لأوجب نقصًا.

وهذا كله بيِّن وللَّه الحمد عند الذين أوتوا العلم والإيمان، وهو أيضًا مستقر في قلوب عموم المؤمنين، ولكن القدرية شبَّهوا علىٰ الناس بشبههم، فقابلهم من قابلهم بنوع من الباطل كالكلام الذي كان السلف والأئمة يذمونه.

---

(١) أخرجه: البخاري في «جزء خلق أفعال العباد» (ص٤٦)، وأبو بكر القطيعي في «جزء الألف دينار» (١/ ٣٤٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٧/ ٣٤٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٧) وصححه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٥٣٠)، والألباني في «الظلال» من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وذلك أن المعتزلة قالوا: قد حصل الاتفاق علىٰ أن اللَّه ليس بظالم، كما دلَّ عليه الكتاب والسنة. والظالم من فعل الظلم، كما أن العادل من فعل العدل، هذا هو المعروف عند الناس من مسمىٰ هذا الاسم سمعًا وعقلًا، قالوا: ولو كان اللَّه خالقًا لأفعال العباد التي هي الظلم لكان ظالمًا.

فعارضهم هؤلاء بأن قالوا: ليس الظالم من فعل الظلم؛ بل الظالم من قام به الظلم، وقال بعضهم: الظالم من اكتسب الظلم، وكان منهيًّا عنه، وقال بعضهم: الظالم من فعل محرمًا عليه أو ما نُهي عنه.

ومنهم من قال: من فعل الظلم لنفسه، وهؤلاء يعنون: أن يكون الناهي له والمُحرِّم عليه غيره، الذي يجب عليه طاعته؛ ولهذا كان تصور الظلم منه ممتنعًا عندهم لذاته؛ كامتناع أن يكون فوقه آمر له وناهٍ، ويمتنع عند الطائفتين أن يعود إلىٰ الرب من أفعاله حكم لنفسه.

وهؤلاء لم يمكنهم أن ينازعوا أولئك في أن العادل من فعل العدل؛ بل سلموا ذلك لهم، وإن نازعهم بعض الناس منازعة عنادية.

والذي يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذي يعرفه الناس - وإن كان فاعلًا للظلم والعدل - فذلك يأثم به أيضًا، ولا يعرف الناس من يسمىٰ ظالمًا ولم يقم به الفعل الذي به صار ظالمًا؛ بل لا يعرفون ظالمًا إلا من قام به الفعل الذي فعله، وبه صار ظالمًا؛ وإن كان فعله متعلقًا بغيره، وله مفعول منفصل عنه، لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك.

فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه من فعل الظلم، وعنيتم بذلك من فعله في غيره، فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة، كما فعلتم في مسمىٰ المتكلم حيث قلتم: هو من فعل الكلام، ولو في غيره، وجعلتم من أحدث كلامًا منفصلًا عنه قائمًا بغيره متكلمًا، وإن لم يقم به هو كلام أصلًا، وهذا من أعظم البهتان والقرمطة والسفسطة.

ولهذا ألزمهم السلف أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات، وكذلك أيضًا ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فُصّلت: ٢١] ولم تقل: نطق اللّه بذلك.

ولهذا قال من قال من السلف - كسليمان بن داود الهاشمي وغيره - ما معناه: أنه علىٰ هذا يكون الكلام الذي خلق في فرعون حتىٰ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: ٢٤] كالكلام الذي خلق في الشجرة حتىٰ قالت: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] فإما أن يكون فرعون محقًّا أو تكون الشجرة كفرعون، وإلىٰ هذا المعنىٰ ينحو الاتحادية من الجهمية وينشدون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وهذا يستوعب أنواع الكفر، ولهذا كان من الأمر البين للخاصة والعامة أن من قال: المتكلم لا يقوم به كلام أصلًا، فإن حقيقة قوله: إنه ليس بمتكلم؛ إذ ليس المتكلم إلا هذا.

ولهذا كان أَوَّلُوهُم يقولون: ليس بمتكلم. ثم قالوا: هو متكلم بطريق المجاز، وذلك لما استقر في الفِطَر أن المتكلم لا بد أن يقوم به كلام وإن

كان مع ذلك فاعلًا له، كما يقوم بالإنسان كلامه وهو كاسب له، أما أن يجعل مجرد إحداث الكلام في غيره كلامًا له: فهذا هو الباطل.

وهكذا القول في الظلم، فهب أن الظالم من فعل الظلم، فليس هو من فعله في غيره، ولم يقم به فعل أصلًا، بل لا بد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعديًا إلىٰ غيره؛ فهذا جواب.

ثم يقال لهم: الظلم فيه نسبة وإضافة؛ فهو ظلم من الظالم، بمعنىٰ: أنه عدوان وبغي منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنىٰ أنه بغي واعتداء عليه، وأما من لم يكن متعدىٰ عليه به، ولا هو منه عدوان علىٰ غيره؛ فهو في حقه ليس بظلم، لا منه ولا له.

واللَّه سبحانه إذا خلق أفعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم، فهم الموصوفون بذلك، فهو سبحانه إذا جعل بعض الأشياء أسود وبعضها أبيض، أو طويلًا أو قصيرًا، أو متحركًا أو ساكنًا، أو عالمًا أو جاهلًا، أو قادرًا أو عاجزًا، أو حيًّا أو ميتًا، أو مؤمنًا أو كافرًا، أو سعيدًا أو شقيًّا، أو ظالمًا أو مظلوم: كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود، والطويل والقصير، والحي والميت، والظالم والمظلوم، ونحو ذلك.

واللَّه سبحانه لا يوصف بشيء من ذلك وإنما إحداثه للفعل الذي هو ظلم من شخص وظلم لآخر بمنزلة إحداثه الأكل والشرب، الذي هو أكل من شخص وأكل لآخر، وليس هو بذلك آكلًا ولا مأكولًا.

ونظائر هذا كثيرة، وإن كان في خلق أفعال العباد - لازمها ومتعديها - حكمة بالغة، كما له حكمة بالغة في خلق صفاتهم وسائر المخلوقات؛

لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك؛ وقد ظهر بهذين الوجهين تدليس القدرية.

وأما تلك الحدود التي عورضوا بها فهي دعاوٍ، ومخالفة أيضًا للمعلوم من الشرع واللغة والعقل، أو مشتملة علىٰ نوع من الإجمال؛ فإن قول القائل: الظالم من قام به الظلم يقتضي أنه لا بد أن يقوم به، لكن يقال له: وإن لم يكن فاعلًا له آمرًا له لا بد أن يكون فاعلًا له مع ذلك، فإن أراد الأول كان اقتصاره علىٰ تفسير الظالم بمن قام به الظلم كاقتصار أولئك علىٰ تفسير الظالم في فعل الظلم، والذي يعرفه الناس - عامهم وخاصهم - أن الظالم فاعل للظلم، وظلمه فعل قائم به، وكل من الفريقين جحد بعض الحق.

وأما قولهم: من فعل محرمًا عليه أو منهيًا عنه، ونحو ذلك، فالإطلاق صحيح، لكن يقال: قد دل الكتاب والسنة علىٰ أن اللَّه تعالىٰ كتب علىٰ نفسه الرحمة، وكان حقًّا عليه نصر المؤمنين، وكان حقًّا عليه أن يجزي المطيعين، وأنه حرم الظلم علىٰ نفسه، فهو سبحانه الذي حرم بنفسه علىٰ نفسه الظلم، كما أنه هو الذي كتب بنفسه علىٰ نفسه الرحمة، لا يمكن أن يكون غيره محرمًا عليه أو موجبًا عليه، فضلًا عن أن يُعلم ذلك بعقل أو غيره.

وإذا كان كذلك: فهذا الظلم الذي حرمه علىٰ نفسه هو ظلم بلا ريب، وهو أمر ممكن مقدور عليه، وهو سبحانه يتركه مع قدرته عليه بمشيئته واختياره؛ لأنه عادل ليس بظالم، كما يترك عقوبة الأنبياء والمؤمنين، وكما يترك أن يحمل البريء ذنوب المعتدين.

فصل

قوله: «**وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**»[(١)] ينبغي أن يعرف أن هذا الحديث شريف القدر، عظيم المنزلة؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول: هو أشرف حديث لأهل الشام، وكان أبو إدريس الخولاني إذا حدث به جثا علىٰ ركبتيه، وراويه أبو ذر الذي ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة منه.

وهو من الأحاديث الإلهية التي رواها الرسول ﷺ عن ربه، وأخبر أنها من كلام اللَّه تعالىٰ وإن لم تكن قرآنًا، وقد جمع في هذا الباب زاهر السحامي، وعبد الغني المقدسي، وأبو عبد اللَّه المقدسي وغيرهما.

وهذا الحديث قد تضمن من قواعد الدين العظيمة في العلوم والأعمال؛ والأصول والفروع؛ فإن تلك الجملة الأولىٰ وهي قوله: «**حرمت الظلم علىٰ نفسي**»[(١)] يتضمن جل مسائل الصفات والقدر إذا أعطيت حقها من التفسير، وإنما ذكرنا فيها ما لا بد من التنبيه عليه من أوائل النكت الجامعة.

وأما هذه الجملة الثانية وهي قوله: «**وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**» فإنها تجمع الدين كله؛ فإن ما نهىٰ اللَّه عنه راجع إلىٰ الظلم، وكل ما أمر به راجع إلىٰ العدل، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ
إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦-١٧)، والترمذي (٢٤٩٧).

فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَـٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [الحَديد: ٢٥] .

فأخبر أنه أرسل الرسل وأنزل الكتاب والميزان؛ لأجل قيام الناس بالقسط، وذكر أنه أنزل الحديد الذي به ينصر هذا الحق، فالكتاب يهدي، والسيف ينصر، وكفىٰ بربك هاديًا ونصيرًا.

ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء، وقالوا في قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النِّساء: ٥٩] أقوالًا تجمع العلماء والأمراء.

ولهذا نص الإمام أحمد وغيره علىٰ دخول الصنفين في هذه الآية، إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة اللَّه، وكان نواب رسول اللَّه ﷺ في حياته كعلي، ومعاذ، وأبي موسىٰ، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص وأمثالهم، يجمعون الصنفين، وكذلك خلفاؤه من بعده كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ونوابهم.

ولهذا كانت السنة أن الذي يصلي بالناس صاحب الكتاب، والذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد، إلىٰ أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار: يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة اللَّه في ذلك.

وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها: يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة اللَّه في ذلك، وكذلك من قام بالكتاب، بتبليغ أخباره وأوامره

وبيانها: يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق في ذلك، وفيما يأمر به من طاعة اللَّه في ذلك.

والمقصود هنا: أن المقصود بذلك كله هو أن يقوم الناس بالقسط؛ ولهذا ما كان المشركون يحرمون أشياء ما أنزل اللَّه بها من سلطان، ويأمرون بأشياء ما أنزل اللَّه بها من سلطان، أنزل اللَّه في سورة الأنعام والأعراف، وغيرهما يذمهم علىٰ ذلك.

وذكر ما أمر به هو، وما حرمه هو فقال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهذه الآية تجمع أنواع المحرمات، كما قد بيناه في غير هذا الموضع، وتلك الآية تجمع أنواع الواجبات كما بيناه أيضًا، وقوله: ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أمر مع القسط بالتوحيد الذي هو عبادة اللَّه وحده لا شريك له، وهذا أصل الدين. وضده: هو الذنب الذي لا يغفر، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وهو الدين الذي أمر اللَّه به جميع الرسل، وأرسلهم به إلىٰ جميع الأمم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن

رُسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢-٥٢].

ولهذا ترجم البخاري في «صحيحه» «باب ما جاء في أن دين الأنبياء واحد»، وذكر الحديث الصحيح في ذلك، وهو الإسلام العام الذي اتفق عليه جميع النبيين، قال نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، وقال تعالىٰ في قصة إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١-١٣٢]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]. وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وقال في قصة بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].

وهذا التوحيد الذي هو أصل الدين هو أعظم العدل، وضده - وهو الشرك - أعظم الظلم، كما أخرجا في «الصحيحين» عن عبد اللّٰه بن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم

بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال: «**ألم تسمعوا إلىٰ قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم**»[(١)].

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول اللَّه، أي الذنب أعظم؟ قال: «**أن تجعل للَّه ندًّا وهو خلقك**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك**»، قلت: ثم أي؟ قال: «**أن تزاني بحليلة جارك**». فأنزل اللَّه تصديق ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨][(٢)].

وقد جاء عن غير واحد من السلف، وروي مرفوعًا: «**الظلم ثلاثة دواوين: فديوان لا يغفر اللَّه منه شيئًا، وديوان لا يترك اللَّه منه شيئًا، وديوان لا يعبأ اللَّه به شيئًا، فأما الديوان الذي لا يغفر اللَّه منه شيئًا هو الشرك؛ فإن اللَّه لا يغفر أن يشرك به، وأما الديوان الذي لا يترك اللَّه منه شيئًا فهو ظلم العباد بعضهم بعضًا؛ فإن اللَّه لا بد أن ينصف المظلوم من الظالم، وأما الديوان الذي لا يعبأ اللَّه به شيئًا فهو ظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه**»[(٣)]، أي: مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضا الخلق؛ فإن شاء عذب هذا الظالم لنفسه، وإن شاء غفر له.

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ١٥)، (٤/ ١٧١، ١٩٨)، ومسلم (١/ ٨٠).
(٢) أخرجه: البخاري (٦/ ٢٢)، ومسلم (١/ ٦٣).
(٣) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٠٩)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٩٢٧) بمعناه.

وقد بسطنا الكلام في هذه الأبواب الشريفة، والأصول الجامعة في القواعد، وبينا أنواع الظلم، وبينا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم، ومسمىٰ الشرك جليله ودقيقه؟ فقد جاء في الحديث: «**الشرك في هذه الأمة أخفىٰ من دبيب النمل**»(١).

وروي أن هذه الآية نزلت في أهل الرياء: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وكان شداد بن أوس يقول: يا بقايا العرب! يا بقايا العرب! إنما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية.

قال أبو داود السجستاني صاحب «السنن» المشهورة: الخفية حب الرياسة؛ وذلك أن حب الرياسة هو أصل البغي والظلم، كما أن الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك.

والشرك أعظم الفساد كما أن التوحيد أعظم الصلاح؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٤]، إلىٰ أن ختم السورة بقوله: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ﴾ [القصص: ٨٣].

وقال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]، وقال: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ

(١) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣١، ١١٤) (٧/ ١١٢) (٩/ ٢٥٣)، والحاكم (٢/ ١٩١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٣٩)، والعقيلي (٣/ ٦١).

إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

فأصل الصلاح: التوحيد والإيمان، وأصل الفساد: الشرك والكفر، كما قال عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٢].

وذلك أن صلاح كل شيء أن يكون بحيث يحصل له وبه المقصود الذي يُراد منه؛ ولهذا يقول الفقهاء: العقد الصحيح: ما ترتب عليه أثره، وحصل به مقصوده، والفاسد: ما لم يترتب عليه أثره، ولم يحصل به مقصوده، والصحيح المقابل للفاسد في اصطلاحهم هو الصالح.

وكان يكثر في كلام السلف: هذا لا يصلح أو يصلح، كما كثر في كلام المتأخرين يصح ولا يصح، واللَّه تعالىٰ إنما خلق الإنسان لعبادته، وبدنه تبع لقلبه، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**»[1]، وصلاح القلب: في أن يحصل له وبه المقصود الذي خُلق له من معرفة اللَّه ومحبته وتعظيمه، وفساده في ضد ذلك؛ فلا صلاح للقلوب بدون ذلك قط.

والقلب له قوتان: العلم، والقصد. كما أن للبدن: الحس، والحركة

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٢٠) (٣/ ٦٩)، ومسلم (٥/ ٥٠، ٥١) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

الإرادية؛ فكما أنه متىٰ خرجت قوىٰ الحس والحركة عن الحال الفطري الطبيعي فسدت، فإذا خرج القلب عن الحال الفطرية التي يولد عليها كل مولود، وهي أن يكون مقرًّا لربه مريدًا له فيكون هو منتهىٰ قصده وإرادته.

وتلك هي العبادة: إذ العبادة كمال الحب بكمال الذل، فمتىٰ لم تكن حركة القلب ووجهه وإرادته للَّه تعالىٰ كان فاسدًا. إما بأن يكون معرضًا عن اللَّه، وعن ذكره، غافلًا عن ذلك مع تكذيب أو بدون تكذيب. أو بأن يكون له ذكر وشعور، ولكن قصده وإرادته غيره، لكون الذكر ضعيفًا لم يجتذب القلب إلىٰ إرادة اللَّه ومحبته وعبادته. وإلا فمتىٰ قوي علم القلب وذكره أوجب قصده وعلمه.

قال تعالىٰ: ﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٢٩-٣٠]، فأمر نبيه بأن يعرض عمن كان معرضًا عن ذكر اللَّه، ولم يكن له مراد إلا ما يكون في الدنيا. وهذه حال من فسد قلبه، ولم يذكر قلبه، ولم ينب إليه فيريد وجهه ويخلص له الدين، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠] فأخبر أنهم لم يحصل لهم علم فوق ما يكون في الدنيا؛ فهي أكبر همهم ومبلغ علمهم، وأما المؤمن فأكبر همه هو اللَّه، وإليه انتهىٰ علمه، وذكره. وهذا الآن باب واسع عظيم قد تكلمنا عليه في مواضعه.

وإذا كان التوحيد أصل صلاح الناس، والإشراك أصل فسادهم، والقسط مقرون بالتوحيد؛ إذ التوحيد أصل العدل، وإرادة العلو مقرونة بالفساد؛ إذ هو أصل الظلم، فهذا مع هذا، وهذا مع هذا كالملزوزين في قرن.

فالتوحيد وما يتبعه من الحسنات هو صلاح وعدل؛ ولهذا كان الرجل الصالح هو القائم بالواجبات، وهو البر، وهو العدل.

والذنوب التي فيها تفريط أو عدوان في حقوق اللَّه تعالىٰ، وحقوق عباده، هي فساد وظلم؛ ولهذا سُمي قطاع الطريق مفسدين، وكانت عقوبتهم حقًّا للَّه تعالىٰ؛ لاجتماع الوصفين.

والذي يريد العلو علىٰ غيره من أبناء جنسه هو ظالم له باغ؛ إذ ليس كونك عاليًا عليه بأولىٰ من كونه عاليًا عليك، وكلاكما من جنس واحد، فالقسط والعدل أن يكونوا إخوة كما وصف اللَّه المؤمنين بذلك.

والتوحيد وإن كان أصل الصلاح فهو أعظم العدل؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ولهذا كان تخصيصه بالذكر في مثل قوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ﴾ [الأعراف: ٢٩] لا يمنع أن يكون داخلًا في القسط، كما أن ذكر العمل الصالح بعد الإيمان لا يمنع أن يكون داخلًا في الإيمان، كما في قوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧].

هذا إذا قيل: إن اسم الإيمان يتناوله، سواء قيل: إنه في مثل هذا يكون داخلًا في الأول، فيكون مذكورًا مرتين، أو قيل: بل عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلًا فيه هنا، وإن كان داخلًا فيه منفردًا.

كما قيل مثل ذلك في لفظ الفقراء والمساكين وأمثال ذلك مما تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران، لكن المقصود: أن كل خير فهو داخل في القسط والعدل، وكل شر فهو داخل في الظلم.

ولهذا كان العدل أمرًا واجبًا في كل شيء وعلىٰ كل أحد، والظلم محرمًا في كل شيء ولكل أحد، فلا يحل ظلم أحد أصلًا، سواء كان مسلمًا أو كافرًا أو ظالمًا، بل الظلم إنما يباح أو يجب فيه العدل عليه أيضًا، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨]، أي: لا يحملنكم شنآن - أي: بغض قوم، وهم الكفار - علىٰ عدم العدل: ﴿قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾.

وقال تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البَقَرَة: ١٩٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠].

وقد دل علىٰ هذا قوله في الحديث: «**يا عبادي، إني حرَّمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا**»؛ فإن هذا خطاب لجميع العباد أن لا يظلم أحد أحدًا، وأمر العالم في الشريعة مبني علىٰ هذا، وهو العدل في الدماء والأموال، والأبضاع والأنساب والأعراض.

ولهذا جاءت السنة بالقصاص في ذلك، ومقابلة العادي بمثل فعله، لكن المماثلة قد يكون علمها أو عملها متعذرًا أو متعسرًا؛ ولهذا يكون الواجب ما يكون أقرب إليها بحسب الإمكان، ويقال: هذا أمثل؛ وهذا أشبه.

وهذه الطريقة المثلىٰ لما كان أمثل بما هو العدل، والحق في نفس الأمر؛ إذ ذاك معجوز عنه. ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فذكر أنه لم يكلف نفسًا إلا وسعها حين أمر بتوفية الكيل والميزان بالقسط؛ لأن الكيل لابد له أن يفضل أحد المكيلين علىٰ الآخر، ولو بحبة أو حبات، وكذلك التفاضل في الميزان قد يحصل بشيء يسير لا يمكن الاحتراز منه، فقال تعالىٰ: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾ [الأنعام: ١٥٢] .

ولهذا كان القصاص مشروعًا إذا أمكن استيفاؤه من غير جَنَف؛ كالاقتصاص في الجروح التي تنتهي إلىٰ عظم، وفي الأعضاء التي تنتهي إلىٰ مفصل، فإذا كان الجنف واقعًا في الاستيفاء عدل إلىٰ بدله، وهو الدية؛ لأنه أشبه بالعدل من إتلاف زيادة في المقتص منه.

وهذه حجة من رأىٰ من الفقهاء أنه لا قود إلا بالسيف في العنق. قال: لأن القتل بغير السيف وفي غير العنق لا نعلم فيه المماثلة، بل قد يكون التحريق والتغريق والتَّوْسِيط ونحو ذلك أشد إيلامًا؛ لكن الذين قالوا: يفعل به مثل ما فعل، قولهم أقرب إلىٰ العدل؛ فإنه مع تحري التسوية بين الفعلين يكون العبد قد فعل ما يقدر عليه من العدل، وما حصل من تفاوت الألم خارج عن قدرته.

وأما إذا قطع يديه ورجليه ثم وَسَّطَهُ فقوبل ذلك بضرب عنقه بالسيف؛ أو رضَّ رأسه بين حجرين فضرب بالسيف، فهنا قد تيقنا عدم المعادلة والمماثلة، وكنا قد فعلنا ما تيقنا انتفاء المماثلة فيه، وأنه يتعذر معه

وجودها، بخلاف الأول، فإن المماثلة قد تقع؛ إذ التفاوت فيه غير متيقن.

وكذلك القصاص في الضربة واللطمة ونحو ذلك، عدل عنه طائفة من الفقهاء إلىٰ التعزير؛ لعدم إمكان المماثلة فيه، والذي عليه الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة - وهو منصوص أحمد -: ما جاءت به سنة رسول اللَّه ﷺ من ثبوت القصاص به[1]؛ لأن ذلك أقرب إلىٰ العدل، والمماثلة.

فإنا إذا تحرينا أن نفعل به من جنس فعله، ونقرب القدر من القدر كان هذا أمثل من أن نأتي بجنس من العقوبة تخالف عقوبته جنسًا وقدرًا وصفة.

وهذا النظر أيضًا في ضمان الحيوان والعقار ونحو ذلك بمثله تقريبًا، أو بالقيمة، كما نص أحمد علىٰ ذلك في مواضع ضمان الحيوان وغيره.

ونص عليه الشافعي فيمن خرب حائط غيره: أنه يبنيه كما كان، وبهذا قضىٰ سليمان عليه السلام في حكومة الحرث التي حكم فيها هو وأبوه؛ كما قد بُين ذلك في موضعه.

فجميع هذه الأبواب المقصود للشريعة فيها تحري العدل بحسب الإمكان، وهو مقصود العلماء؛ لكن أفهمهم من قال بما هو أشبه بالعدل في نفس الأمر، وإن كان كل منهم قد أوتي علمًا وحكمًا؛ لأنه هو الذي أنزل اللَّه به الكتب، وأرسل به الرسل، وضده الظلم كما قال سبحانه:

---

(١) كما روىٰ البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٣) عن أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر لطمت جارية فكسرت ثنيتها فأتوا النبي ﷺ فأمر بالقصاص، وهو عند مسلم بسياق أتم وفيه قصة.

«يا عبادي! إني حرمت الظلم علىٰ نفسي وجعلته بينكم محرمًا؛ فلا تظالموا».

ولما كان العدل لا بد أن يتقدمه علم - إذ من لا يعلم لا يدري ما العدل؟ والإنسان ظالم جاهل إلا من تاب اللَّه عليه فصار عالمًا عادلًا - صار الناس من القضاة، وغيرهم ثلاثة أصناف: العالم الجائر، والجاهل الظالم؛ فهذان من أهل النار، كما قال النبي ﷺ: «**القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة: رجل علم الحق وقضىٰ به فهو في الجنة، ورجل قضىٰ للناس علىٰ جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضىٰ بخلافه فهو في النار**»[1] فهذان القسمان كما قال: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**»[2]، و«**من قال في القرآن برأيه فأخطأ فليتبوأ مقعده من النار**»[3].

وكل من حكم بين اثنين فهو قاض، سواء كان صاحب حرب، أو متولي ديوان، أو منتصبًا للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) أخرجه: أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢).

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨٠٣٢)، والنسائي في «فضائل القرآن» (١٠٩)، وأحمد (١/ ٢٣٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما هو مروي بلفظ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**».

أخرجه: الترمذي (٢٩٥٢)، والطبراني في «الكبير» (١٦٧٢)، وفي «الأوسط» (٥١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٧٧) وغيرهم من حديث جندب بن عبد اللَّه رضي الله عنه.

حتىٰ الذي يحكم بين الصبيان في الخطوط؛ فإن الصحابة كانوا يعدونه من الحكام. ولما كان الحكام مأمورين بالعدل والعلم، وكان المفروض إنما هو بما يبلغه جهد الرجل، قال النبي ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»(١).

فَصل

فلما ذكر في أول الحديث ما أوجبه من العدل وحرَّمه من الظلم علىٰ نفسه وعلىٰ عباده: ذكر بعد ذلك إحسانه إلىٰ عباده مع غناه عنهم وفقرهم إليه، وأنهم لا يقدرون علىٰ جلب منفعة لأنفسهم، ولا دفع مضرة إلا أن يكون هو المُيسر لذلك. وأمر العباد أن يسألوه ذلك، وأخبر أنهم لا يقدرون علىٰ نفعه، ولا ضره مع عظم ما يُوصِل إليهم من النعماء؛ ويدفع عنهم من البلاء.

وجلب المنفعة ودفع المضرة، إما أن يكون في الدين أو في الدنيا؛ فصارت أربعة أقسام: الهداية، والمغفرة - وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة في الدين -، والطعام، والكسوة - وهما: جلب المنفعة، ودفع المضرة في الدنيا.

وإن شئت قلت: الهداية والمغفرة يتعلقان بالقلب الذي هو ما لك البدن، وهو الأصل في الأعمال الإرادية، والطعام والكسوة يتعلقان بالبدن: الطعام لجلب منفعته، واللباس لدفع مضرته.

---

(١) أخرجه: البخاري (٩/ ١٣٢)، ومسلم (٥/ ١٣١)، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، وأحمد (٤/ ١٩٨) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

وفتح الأمر بالهداية، فإنها وإن كانت الهداية النافعة هي المتعلقة بالدين، فكل أعمال الناس تابعة لهدىٰ اللَّه إياهم، كما قال سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٣]، وقال موسىٰ: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] وقال تعالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البَلَد: ١٠] ، وقال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسَان: ٣] .

ولهذا قيل: الهدىٰ أربعة أقسام:

أحدها: الهداية إلىٰ مصالح الدنيا، فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والأعجم، وبين المؤمن والكافر.

والثاني: الهدىٰ بمعنىٰ دعاء الخلق إلىٰ ما ينفعهم وأمرهم بذلك وهو نصب الأدلة وإرسال الرسل وإنزال الكتب، فهذا أيضًا يشترك فيه جميع المكلفين، سواء آمنوا أو كفروا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذا مع قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦] يُبين أن الهدىٰ الذي أثبته هو البيان والدعاء، والأمر والنهي، والتعليم وما يتبع ذلك، ليس هو الهدىٰ الذي نفاه، وهو القسم الثالث الذي لا يقدر عليه إلا اللَّه.

والقسم الثالث: الهدىٰ الذي هو جعل الهدىٰ في القلوب. وهو الذي يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد، وبعضهم يقول: هو خلق القدرة علىٰ

الإيمان؛ كالتوفيق عندهم ونحو ذلك، وهو بناء علىٰ أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل؛ فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدىٰ ونحو ذلك خلق القدرة علىٰ الطاعة.

وأما من قال: إنهما استطاعتان:

أحداهما: قبل الفعل، وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلىٰ جنب**»(١). وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة والترك أخرىٰ، وهي الاستطاعة التي لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. وأما الذي عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعًا، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعًا.

والثانية: المقارنة للفعل؛ وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وفي قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١] وهذا الهدىٰ الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ٦٠)، وأبو داود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، وأحمد (٤/ ٤٢٦).

يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي قوله: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وأمثال ذلك.

وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون اللّه هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم؛ حيث قال: «**يا عبادي! كلكم ضال إلا من هديته؛ فاستهدوني أهدكم**»، فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك في أم الكتاب في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وعند القدرية أن اللّه لا يقدر من الهدىٰ إلا علىٰ ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن علىٰ الكافر في هداية اللّه تعالىٰ، ولا نعمة له علىٰ المؤمن أعظم من نعمته علىٰ الكافر في باب الهدىٰ.

وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، فقد جمع الحديث: تنزيهه عن الظلم الذي يجوزه عليه بعض المثبتة، وبيان أنه هو الذي يهدي عباده، ردًا علىٰ القدرية. فأخبر هناك بعدله الذي يذكره بعض المثبتة، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته الذي تنكره القدرية، وإن كان كل منهما قصده تعظيمًا لا يعرف ما اشتمل عليه قوله.

والقسم الرابع: الهدىٰ في الآخرة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٢٣﴾ وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣-٢٤]، وقال: ﴿إِنَّ

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يونس: ٩]، فقوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ﴾ كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ﴾ [الطور: ٢١] على أحد القولين في الآية.

وهذا الهدى ثواب الاهتداء في الدنيا، كما أن ضلال الآخرة جزاء ضلال الدنيا؛ وكما أن قصد الشر في الدنيا جزاؤه الهدى إلى طريق النار، كما قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٢-٢٣].

وقال: ﴿وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]، وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وقال: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ﴾ الآية [الإسراء: ٩٧]، فأخبر أن الضالين في الدنيا يحشرون يوم القيامة عميًا وبكمًا وصمًّا، فإن الجزاء أبدًا من جنس العمل، كما قال ﷺ: «**الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»[1]، وقال: «**من سلك**

---

(١) أخرجه: أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وأحمد (٢/ ١٦٠)، والحميدي (٥٩١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

طريقًا يلتمس فيه علمًا سهَّل اللَّه له طريقًا إلىٰ الجنة، ومن يسر علىٰ معسر يسر اللَّه عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره اللَّه في الدنيا والآخرة، واللَّه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»(١). وقال: «**من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه اللَّه يوم القيامة بلجام من نار**»(٢).

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وقال: ﴿إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وأمثال هذا كثير في الكتاب والسنة.

ولهذا أيضًا يجزي الرجل في الدنيا علىٰ ما فعله من خير الهدىٰ بما يفتح عليه من هدىً آخر، ولهذا قيل: «من عمل بما علم ورثه اللَّه علم ما لم يعلم». وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦] إلىٰ قوله: ﴿مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨]، وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]. وقال: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]،

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٧١)، وأبو داود (١٤٥٥)، والترمذي (١٤٢٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» - كما في «التحفة» (٩/ ١٢٤٦٢) -، وابن ماجه (٢٢٥)، وأحمد (٢/ ٢٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وأحمد (٢/ ٢٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢/ ٣٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو مروي من طريق غيره.

فسروه بالنصر والنجاة ، كقوله : ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقد قيل : نور يفرق بين الحق والباطل . ومثله قوله : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] وعد المتقين بالمخارج من الضيق وبرزق المنافع .

ومن هذا الباب قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧] وقوله : ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَـٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]. ومنه قوله : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح : ١-٣].

وبإزاء ذلك أن الضلال والمعاصي تكون بسبب الذنوب المتقدمة ، كما قال اللّه : ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقالوا : ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] وقال : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَـٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، وقال : ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ﴾ إلىٰ قوله : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلىٰ قوله : ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]. وهذا باب واسع .

ولهذا قال من قال من السلف : إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها ، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها . وقد شاع في لسان العامة أن قوله : ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] من الباب الأول ؛ حيث يستدلون بذلك علىٰ أن التقوىٰ سبب تعليم اللّه ، وأكثر الفضلاء يطعنون في هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط ، فلم يقل :

واتقوا اللَّه ويعلمكم، ولا قال: فيعلمكم. وإنما أتىٰ بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضي أن الأول سبب الثاني، وقد يقال العطف قد يتضمن معنىٰ الاقتران والتلازم، كما يقال: زرني وأزورك؛ وسلم علينا ونسلم عليك، ونحو ذلك مما يقتضي اقتران الفعلين والتعاوض من الطرفين، كما لو قال لسيده: أعتقني ولك علي ألف؛ أو قالت المرأة لزوجها: طلقني ولك ألف؛ أو اخلعني ولك ألف؛ فإن ذلك بمنزلة قولها: بألف، أو علي ألف.

وكذلك أيضًا لو قال: أنت حر وعليك ألف، أو: أنت طالق وعليك ألف؛ فإنه كقوله: علي ألف أو بألف عند جمهور الفقهاء. والفرق بينهما قول شاذ، ويقول أحد المتعاوضين للآخر: أعطيك هذا وآخذ هذا، ونحو ذلك من العبارات، فيقول الآخر: نعم! وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس. فقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ قد يكون من هذا الباب، فكلٌّ من تعليم الرب وتقوىٰ العبد يقارن الآخر ويلازمه ويقتضيه، فمتىٰ علَّمه اللَّه العلم النافع اقترن به التقوىٰ بحسب ذلك، ومتىٰ اتقاه زاده من العلم، وهلم جرًّا.

فصل

وأما قوله: «**يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم، وكلكم عارٍ إلا من كسوته؛ فاستكسوني أكسكم**» فيقتضي أصلين عظيمين:

أحدهما : وجوب التوكل على الله في الرزق المتضمن جلب المنفعة كالطعام ، ودفع المضرة كاللباس ، وأنه لا يقدر غير الله على الإطعام والكسوة قدرة مطلقة . وإنما القدرة التي تحصل لبعض العباد تكون على بعض أسباب ذلك ؛ ولهذا قال : ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وقال : ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، فالمأمور به هو المقدور للعباد ، وكذلك قوله : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٦]، وقوله : ﴿وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله : ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس: ٤٧]، فذم من يترك المأمور به اكتفاء بما يجري به القدر .

ومن هنا يعرف أن السبب المأمور به أو المباح لا ينافي وجوب التوكل على الله في وجوب السبب ؛ بل الحاجة والفقر إلى الله ثابتة مع فعل السبب ؛ إذ ليس في المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب ؛ ولهذا لا يجب أن تقترن الحوادث بما قد يجعل سببًا إلا بمشيئة الله تعالى ؛ فإنه ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل ؛ فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل ؛ وأخلَّ بواجب التوحيد ، ولهذا يخذل أمثال هؤلاء إذا اعتمدوا على الأسباب . فمن رجا نصرًا أو رزقًا من غير الله خذله الله ، كما قال علي رضي الله عنه : « لا يرجونَّ عبد إلا ربه ، ولا يخافنَّ إلا ذنبه » .

وقد قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وهذا كما أن من أخذ يدخل في التوكل تاركًا لما أمر به من الأسباب فهو أيضًا جاهل ظالم، عاص لله بترك ما أمره؛ فإن فعل المأمور به عبادة لله. وقد قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال شعيب عليه السلام: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]. وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤].

فليس من فعل شيئًا أمر به وترك ما أمر به من التوكل بأعظم ذنبًا ممن فعل توكلًا أمر به وترك فعل ما أمر به من السبب؛ إذ كلاهما مخل ببعض ما وجب عليه، وهما مع اشتراكهما في جنس الذنب فقد يكون هذا ألوم، وقد يكون الآخر، مع أن التوكل في الحقيقة من جملة الأسباب.

وقد روىٰ أبو داود في « سننه » أن النبي ﷺ قضىٰ بين رجلين ؛ فقال المقضىٰ عليه : حسبي اللَّه ونعم الوكيل ! فقال النبي ﷺ : « **إن اللَّه يلوم علىٰ العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإن غلبك أمر فقل : حسبي اللَّه ونعم الوكيل** »[(١)] .

وفي « صحيح مسلم » عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « **المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ اللَّه من المؤمن الضعيف ، وفي كلٍّ خير ، احرص علىٰ ما ينفعك ، واستعن باللَّه ولا تعجز ، فإن أصابك شيء فلا تقل : لو إني فعلت لكان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر اللَّه وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان** »[(٢)] .

ففي قوله ﷺ : « **احرص علىٰ ما ينفعك ، واستعن باللَّه ولا تعجز** » أمر بالتسبب المأمور به ، وهو الحرص علىٰ المنافع . وأمر مع ذلك بالتوكل وهو الاستعانة باللَّه ، فمن اكتفىٰ بإحداهما فقد عصىٰ أحد الأمرين ، ونهىٰ عن العجز الذي هو ضد الكيس ، كما قال في الحديث الآخر : « **إن اللَّه يلوم علىٰ العجز ، ولكن عليك بالكيس** » ، وكما في الحديث الشامي : « **الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنىٰ علىٰ اللَّه** »[(٣)] ؛ فالعاجز في الحديث مقابل الكيس ، ومن قال :

---

(١) أبو داود (٣٦٢٧) ، وأحمد (٦/ ٢٤) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (١٠٤٦٢) ، والبيهقي في « الشعب » (١٢١٣) وغيرهم من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه .

(٢) مسلم (٤/ ٢٠٥٢) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (١٠٤٥٧) ، وابن ماجه (٧٩) ، وابن حبان (٥٧٢٢) ، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩) ، وابن ماجه (٤٢٦٠) ، وأحمد (٤/ ١٢٤) ، والحاكم في « المستدرك » (١٩١) من حديث شداد بن أوسٍ رضي الله عنه .
وقد حسنه الترمذي ، وضعفه بعض أهل العلم .

العاجز هو مقابل البرِّ فقد حرف الحديث ولم يفهم معناه، ومنه الحديث: «**كل شيء بقدر حتىٰ العجز والكيس**».

ومن ذلك ما روىٰ البخاري في «صحيحه»[1] عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، يقولون: نحن المتوكلون! فإذا قدموا سألوا الناس! فقال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾[1] [البَقَرَة: ١٩٧].

فمن فعل ما أمر به من التزود فاستعان به علىٰ طاعة اللَّه، وأحسن منه إلىٰ من يكون محتاجًا؛ كان مطيعًا للَّه في هذين الأمرين، بخلاف من ترك ذلك ملتفتًا إلىٰ أزواد الحجيج، كَلًّا علىٰ الناس، وإن كان مع هذا قلبه غير ملتفت إلىٰ معين فهو ملتفت إلىٰ الجملة، لكن إن كان المتزود غير قائم بما يجب عليه من التوكل علىٰ اللَّه ومواساة المحتاج، فقد يكون في تركه لما أمر به من جنس هذا التارك للتزود المأمور به.

وفي هذه النصوص بيان غلط طوائف: طائفة تضعف أمر السبب المأمور به فتعده نقصًا أو قدحًا في التوحيد والتوكل، وأن تركه من كمال التوكل والتوحيد! وهم في ذلك ملبوس عليهم، وقد يقترن بالغلط اتباع الهوىٰ في إخلاد النفس إلىٰ البطالة، ولهذا تجد عامة هذا الضرب التاركين لما أمروا به من الأسباب يتعلقون بأسباب دون ذلك: فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة، وإما أن يتركوا لأجل ما تبتلوا له من الغلو في التوكل واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك، كمن يصرف همته في

---

(١) البخاري (٢/ ٥٥٤) وهو عند أبي داود (١٧٣٠) وغيرهما.

توكله إلىٰ شفاء مرضه بلا دواء، أو نيل رزقه بلا سعي، فقد يحصل ذلك، لكن كان مباشرة الدواء الخفيف، والسعي اليسير وصرف تلك الهمة والتوجه في عمل صالح أنفع له؛ بل قد يكون أوجب عليه من تبتله لهذا الأمر اليسير الذي قدره درهم أو نحوه.

وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء أيضًا نقصًا وانقطاعًا عن الخاصة، ظنًّا أن ملاحظة ما فرغ منه في القدر هو حال الخاصة.

وقد قال في هذا الحديث: «**كلكم جائع إلا من أطعمته؛ فاستطعموني أطعمكم**» وقال: «**فاستكسوني أكسكم**» وفي الطبراني أو غيره عن النبي ﷺ قال: «**ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتىٰ شِسع نعله إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره لم يتيسر**»[1]. وهذا قد يلزمه أن يجعل أيضًا استهداء اللَّه وعمله بطاعته من ذلك.

وقولهم: يوجب دفع المأمور به مطلقًا؛ بل دفع المخلوق والمأمور، وإنما غلطوا من حيث ظنوا أن سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به، كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة بناء علىٰ أن القدر قد سبق بأهل السعادة وأهل الشقاوة، ولم يعلم أن القدر سبق بالأمور علىٰ ما هي عليه، فمن قدره اللَّه من أهل السعادة كان مما قدره اللَّه تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاء كان مما قدره أنه ييسره لعمل أهل

(١) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٥٥٩٥)، ومال إلىٰ تضعيفه، وأخرجه في «الدعاء» (١/٢٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٦٦)، والبيهقي في «الشعب» (١١١٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعفه الألباني.

الشقاء، كما قد أجاب النبي ﷺ عن هذا السؤال في حديث علي بن أبي طالب، وعمران بن حصين، وسراقة بن جعشم، وغيرهم.

ومنه حديث الترمذي: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي خزامة، عن أبيه قال: سألت النبي ﷺ فقلت: يا رسول اللَّه! أرأيت أدوية نتداوىٰ بها، ورُقًى نسترقي بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر اللَّه شيئًا؟ فقال: «**هي من قدر اللَّه**»[1].

وطائفة تظن أن التوكل إنما هو مقامات الخاصة المتقربين إلىٰ اللَّه بالنوافل، وكذلك قولهم في أعمال القلوب وتوابعها، كالحب والرجاء والخوف والشكر، ونحو ذلك. وهذا ضلال مبين، بل جميع هذه الأمور فروض علىٰ الأعيان باتفاق أهل الإيمان، ومن تركها بالكلية فهو إما كافر وإما منافق، لكن الناس هم فيها كما هم في الأعمال الظاهرة، فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، ونصوص الكتاب والسنة طافحة بذلك.

وليس هؤلاء المعرضون عن هذه الأمور علمًا وعملًا بأقل لومًا من التاركين لما أمروا به من أعمال ظاهرة، مع تلبسهم ببعض هذه الأعمال؛ بل استحقاق الذم والعقاب يتوجه إلىٰ من ترك المأمور من الأمور الباطنة والظاهرة، وإن كانت الأمور الباطنة مبتدأ الأمور الظاهرة وأصولها، والأمور الظاهرة كمالها وفروعها التي لا تتم إلا بها.

(١) الترمذي (٢٠٦٥)، وأخرجه ابن ماجه (٣٤٣٧)، والحاكم في «المستدرك» (٨٢٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٩٠) وغيرهم.

فصل

وأما قوله: «**يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعًا**». وفي رواية: «**وأنا أغفر الذنوب ولا أبالي؛ فاستغفروني أغفر لكم**» فالمغفرة العامة لجميع الذنوب نوعان:

أحدهما: المغفرة لمن تاب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٥٣] إلىٰ قوله: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هُود: ١١٣]، فهذا السياق مع سبب نزول الآية يبين أن المعنىٰ: لا ييأس مذنب من مغفرة اللَّه، ولو كانت ذنوبه ما كانت، فإن اللَّه سبحانه لا يتعاظمه ذنب أن يغفره لعبده التائب.

وقد دخل في هذا العموم الشرك وغيره من الذنوب، فإن اللَّه تعالىٰ يغفر ذلك لمن تاب منه. قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبَة: ٥]، وقال في الأية الأخرىٰ: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبَة: ١١]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المَائدة: ٧٤].

وهذا القول الجامع بالمغفرة لكل ذنب للتائب منه - كما دلَّ عليه القرآن والحديث - هو الصواب عند جماهير أهل العلم، وإن كان من الناس من يستثني بعض الذنوب، كقول بعضهم: إن توبة الداعية إلىٰ البدع لا تقبل باطنًا، للحديث الإسرائيلي الذي فيه: «فكيف من أضللت».

وهذا غلط ؛ فإن اللَّه قد بيَّن في كتابه وسنة رسوله أنه يتوب علىٰ أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع ، وقد قال تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ﴾ [البُرُوج : ١٠] قال الحسن البصري : انظروا إلىٰ هذا الكرم ! عذبوا أولياءه وفتنوهم ، ثم هو يدعوهم إلىٰ التوبة .

وكذلك توبة القاتل ونحوه ، وحديث أبي سعيد المتفق عليه في « الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا »[1] يدل علىٰ قبول توبته ، وليس في الكتاب والسنة ما ينافي ذلك ، ولا نصوص الوعيد - فيه وفي غيره من الكبائر - بمنافية لنصوص قبول التوبة ، فليست آية « الفرقان » بمنسوخة بآية « النساء » ؛ إذ لا منافاة بينهما ؛ فإنه قد علم يقينًا أن كل ذنب فيه وعيد فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة ؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص ، كالوعيد في الشرك وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم والسحر ، وغير ذلك من الذنوب ، ومن قال من العلماء : توبته غير مقبولة . فحقيقة قوله التي تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط حق اللَّه من العقاب .

وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة ، وهذا حق ، ولا فرق في ذلك بين القاتل وسائر الظالمين ، فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم ، لكن من تمام توبته أن يعوضه بمثل مظلمته ، وإن لم يعوضه في

---

(١) أخرجه : البخاري (٣/ ١٢٧٢) ، ومسلم (٤/ ٢١١٨) ، وابن ماجه (٢٦٢٢) ، وأحمد (٣/ ٢٠) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

الدنيا فلا بد له من العوض في الآخرة ، فينبغي للظالم التائب أن يستكثر من الحسنات ، حتىٰ إذا استوفىٰ المظلومون حقوقهم لم يبق مفلسًا ، ومع هذا فإذا شاء اللَّه أن يعوض المظلوم من عنده فلا راد لفضله ، كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء .

ولهذا في حديث القصاص الذي ركب فيه جابر بن عبد اللَّه إلىٰ عبد اللَّه بن أُنيس شهرًا حتىٰ شافهه به ، وقد رواه الإمام أحمد وغيره ، واستشهد به البخاري في « صحيحه »؛ وهو من جنس حديث الترمذي - صحاحه أو حسانه [١] -؛ قال فيه : « **إذا كان يوم القيامة فإن اللَّه يجمع الخلائق في صعيد واحد ؛ يسمعهم الداعي وينفذهم البصر ، ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ! أنا الديان ! لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ، ولا لأحد من أهل النار قبله مظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولا لأحد من أهل الجنة حتىٰ أقصه منه** »[٢] . فبين في الحديث العدل والقصاص بين أهل الجنة وأهل النار .

وفي « صحيح مسلم » من حديث أبي سعيد : « **إن أهل الجنة إذا عبروا**

---

(١) أي مثل الأحاديث التي يصححها الترمذي أو يحسنها ، أي في الصحة والحسن ، أي في القوة .

(٢) أخرجه : أحمد (٣/ ٤٩٥) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٣٢) ، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (١/ ١١٠) ، واستشهد به البخاري في «صحيحه» في (باب الخروج في طلب العلم) من كتاب العلم ، وألَّف فيه ابن ناصر الدين جزء (مجلس في حديث جابر) ، ورواه غيرهم .

الصراط وقفوا علىٰ قنطرة بين الجنة والنار ، فيُقْتَصُّ لبعضهم من بعض ، فإذا هُذبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة » ، وقد قال سبحانه – لما قال : ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ﴾ [**الحُجرَات**: ١٢] ، والاغتياب من ظلم الأعراض قال –: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [**الحُجرَات**: ١٢] . فقد نبههم علىٰ التوبة من الاغتياب وهو من الظلم .

وفي الحديث الصحيح : « **من كان عنده لأخيه مظلمة في دم أو مال أو عرض فليأته فليستحل منه قبل أن يأتي يوم ليس فيه درهم ولا دينار ، إلا الحسنات والسيئات ، فإن كان له حسنات وإلا أُخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ، ثم يلقىٰ في النار** » أو كما قال .

وهذا فيما علمه المظلوم من العوض ، فأما إذا اغتابه أو قذفه ولم يعلم بذلك، فقد قيل : من شرط توبته إعلامه ، وقيل : لا يشترط ذلك ، وهذا قول الأكثرين ، وهما روايتان عن أحمد ، لكن قوله مثل هذا أن يفعل مع المظلوم حسنات كالدعاء له، والاستغفار، وعمل صالح يُهدى إليه، يقوم مقام اغتيابه وقذفه . قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته .

وأما الذنوب التي يطلق الفقهاء فيها نفي قبول التوبة مثل قول أكثرهم : لا تقبل توبة الزنديق وهو المنافق ، وقولهم : إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود اللَّه ، وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم في سائر الجرائم، كما هو أحد قولي الشافعي، وأصح الروايتين عن أحمد ،

وقولهم في هؤلاء : إذا تابوا بعد الرفع إلىٰ الإمام لم تقبل توبتهم ؛ فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم . أي : لا تقبل توبتهم بحيث يخلىٰ بلا عقوبة ؛ بل يعاقب : إما لأن توبته غير معلومة الصحة، بل يظن به الكذب فيها . وإما لأن رفع العقوبة بذلك يفضي إلىٰ انتهاك المحارم، وسد باب العقوبة علىٰ الجرائم .

ولا يريدون بذلك أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فإن اللّٰه لا يقبل توبته في الباطن ؛ إذ ليس هذا قول أحد من أئمة الفقهاء ، بل هذه التوبة لا تمنع إلا إذا عاين أمر الآخرة ، كما قال تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ الآية [النساء: ١٧-١٨] .

قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد ﷺ عن ذلك ، فقالوا لي : كل من عصىٰ اللّٰه فهو جاهل ، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب(١) .

وأما من تاب عند معاينة الموت فهذا كفرعون الذي قال : أنا اللّٰه ، فلما أدركه الغرق قال : ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ قال اللّٰه : ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩٠، ٩١] وهذا استفهام إنكار بُيِّن به أن هذه التوبة ليست هي التوبة

---

(١) أخرجه : الطبري في « التفسير » (٣/ ٦٤٠) بنحوه ، وأخرج هو والبغوي في « التفسير » (١/ ١٨٤) نحو ذلك عن قتادة .

المقبولة المأمور بها؛ فإن استفهام الإنكار: إما بمعنى النفي إذا قابل الإخبار، وإما بمعنى الذم والنهي إذا قابل الإنشاء، وهذا من هذا.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ الآية [غافر: ٨٣-٨٥]. بين أن التوبة بعد رؤية البأس لا تنفع، وإن هذه سنة الله التي قد خلت في عباده؛ كفرعون وغيره، وفي الحديث: «**إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**»[١]، وروى: «**ما لم يعاين**».

وقد ثبت في «الصحيحين» أنه ﷺ «عرض على عمه التوحيد في مرضه الذي مات فيه»[٢]، وقد عاد يهوديًا كان يخدمه فعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال: «**الحمد الله الذي أنقذه بي من النار**»، ثم قال لأصحابه: «**آووا أخاكم**»[٣].

ومما يبين أن المغفرة العامة في «الزمر» هي للتائبين أنه قال في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] فقيد المغفرة بما دون الشرك، وعلّقها على المشيئة، وهناك أطلق وعمم؛ فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذه في حق غير التائب.

(١) أخرجه: الترمذي (٣٥٣٧)، وابن ماجه (٢٦٩٧)، وأحمد (٢/ ١٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦٥٩)، وغيرهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه: البخاري (١/ ٤٥٧)، ومسلم (١/ ٥٤).

(٣) أخرجه: البخاري (١/ ٤٥٥)، وأبو داود (٣٠٩٥)، وأحمد (٣/ ١٧٥).

ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية علىٰ جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة، خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة، وإن كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجئة؛ حتىٰ توقفوا في لحوق الوعيد بأحد من أهل القبلة، كما يُذكر عن غلاتهم أنهم نفوه مطلقًا، ودين اللّٰه وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة علىٰ أن من أهل الكبائر من يعذب، وأنه لا يبقىٰ في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

النوع الثاني من المغفرة العامة التي دلَّ عليها قوله: «يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا»: المغفرة بمعنىٰ: تخفيف العذاب؛ أو بمعنىٰ تأخيره إلىٰ أجل مسمًّى، وهذا عام مطلقًا؛ ولهذا شفع النبي ﷺ في أبي طالب مع موته علىٰ الشرك؛ فنقل من غمرة من نار، حتىٰ جُعل في ضحضاح من نار، في قدميه نعلان من نار يغلي منهما دماغه. قال: «**ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**»(١).

وعلىٰ هذا المعنىٰ دلَّ قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

(١) أخرجه: البخاري (٣/ ١٤٠٨)، ومسلم (١/ ١٩٤) وغيرهما من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

فصل

وأما قوله عز وجل : «**يا عبادي ! إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني**» فإنه هو بين ذلك أنه ليس هو فيما يحسن به إليهم، من إجابة الدعوات وغفران الزلات، بالمستعيض بذلك منهم جلب منفعة أو دفع مضرة، كما هي عادة المخلوق الذي يعطي غيره نفعًا؛ ليكافئه عليه بنفع أو يدفع عنه ضررًا ليتقي بذلك ضرره، فقال : «**إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني ، ولن تبلغوا ضري فتضروني**».، فلست إذ أخصكم بهداية المستهدي وكفاية المستكفي المستطعم والمستكسي بالذي أطلب أن تنفعوني، ولا أنا إذا غفرت خطاياكم بالليل والنهار أتقي بذلك أن تضروني؛ فإنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني ولن تبلغوا ضري فتضروني؛ إذ هم عاجزون عن ذلك؛ بل ما يقدرون عليه من الفعل لا يقدرون عليه إلا بتقديره وتدبيره، فكيف بما لا يقدرون عليه؟ فكيف بالغني الصمد الذي يمتنع عليه أن يستحق من غيره نفعًا أو ضرًّا؟

وهذا الكلام كما بين أن ما يفعله بهم من جلب المنافع ودفع المضار؛ فإنهم لن يبلغوا أن يفعلوا به مثل ذلك، فكذلك يتضمن أن ما يأمرهم به من الطاعات وما ينهاهم عنه من السيئات، فإنه لا يتضمن استجلاب نفعهم؛ كأمر السيد لعبده؛ أو الوالد لولده، والأمير لرعيته، ونحو ذلك، ولا دفع مضرتهم : كنهي هؤلاء أو غيرهم لبعض الناس عن مضرتهم.

فإن المخلوقين يبلغ بعضهم نفع بعض ومضرة بعض، وكانوا في أمرهم ونهيهم قد يكونون كذلك، والخالق سبحانه مقدس عن ذلك،

فبين تنزيهه عن لحوق نفعهم وضرهم في إحسانه إليهم، بما يكون من أفعاله بهم وأوامره لهم ، قال قتادة : « إن اللَّه لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم ، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلًا به عليهم ، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم ، ونهاهم عما فيه فسادهم ».

فصل

ولهذا ذكر هذين الأصلين بعد هذا ، فذكر أن برهم وفجورهم - الذي هو طاعتهم ومعصيتهم - لا يزيد في ملكه ولا ينقص ، وأن إعطاءه إياهم غاية ما يسألونه نسبته إلىٰ ما عنده أدنىٰ نسبة ، وهذا بخلاف الملوك وغيرهم ممن يزداد ملكه بطاعة الرعية ، وينقص ملكه بالمعصية . وإذا أعطىٰ الناس ما يسألونه أنفد ما عنده ولم يغنهم ، وهم في ذلك يبلغون مضرته ومنفعته ، وهو يفعل ما يفعله من إحسان وعفو، وأمر ونهي؛ لرجاء المنفعة وخوف المضرة .

فقال : «**يا عبادي ! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجل منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئًا ، يا عبادي ! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا علىٰ أفجر قلب رجل منكم، ما نقص ذلك من ملكي شيئًا**» ؛ إذ ملكه هو قدرته علىٰ التصرف . فلا تزداد بطاعتهم، ولا تنقص بمعصيتهم، كما تزداد قدرة الملوك بكثرة المطيعين لهم ، وتنقص بقلة المطيعين لهم ؛ فإن ملكه متعلق بنفسه ، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه ، وهو الذي يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء .

والملك قد يراد به القدرة علىٰ التصرف والتدبير ، ويراد به نفس التدبير والتصرف ، ويراد به المملوك نفسه الذي هو محل التدبير ، ويراد به ذلك كله ؛ وبكل حال فليس بر الأبرار وفجور الفجار موجبًا لزيادة شيء من ذلك ولا نقصه ؛ بل هو بمشيئته وقدرته يخلق ما يشاء ؛ فلو شاء أن يخلق مع فجور الفجار ما شاء لم يمنعه من ذلك مانع، كما يمنع الملوك فجور رعاياهم التي تعارض أوامرهم عما يختارونه من ذلك ، ولو شاء أن لا يخلق مع بر الأبرار شيئًا مما خلقه، لم يكن برهم محوجًا له إلىٰ ذلك ، ولا معينًا له، كما يحتاج الملوك ويستعينون بكثرة الرعايا المطيعين .

فصل

ثم ذكر حالهم في النوعين : سُؤالُ بِرِّهِ وطاعة أمره، الذين ذكرهما في الحديث ، حيث ذكر الاستهداء والاستطعام والاستكساء ، وذكر الغفران والبر والفجور ، فقال : «**لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا في صعيد واحد، فسألوني ؛ فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي، إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر**» .

والخياط والمخيط : ما يخاط به ؛ إذ الفعال والمفعل والمفعال من صيغ الآلات التي يفعل بها ، كالمسعر ، والمخلاب ، والمنشار ، فبين أن جميع الخلائق إذا سألوا وهم في مكان واحد وزمان واحد فأعطىٰ كل إنسان منهم مسألته ، لم ينقصه ذلك مما عنده إلا كما ينقص الخياط «وهي الإبرة» إذا غمس في البحر .

وقوله : «**لم ينقص مما عندي**» فيه قولان :

أحدهما : أنه يدل علىٰ أن عنده أمورًا موجودة ، يعطيهم منها ما سألوه إياه ، وعلىٰ هذا فيقال : لفظ النقص علىٰ حاله ؛ لأن الإعطاء من الكثير وإن كان قليلًا ، فلا بد أن ينقصه شيئًا ما ، ومن رواه : «**لم ينقص من ملكي**» يحمل علىٰ ما عنده ، كما في هذا اللفظ ؛ فإن قوله : «**مما عندي**» فيه تخصيص ليس هو في قوله : «**من ملكي**» .

وقد يقال : المُعْطَىٰ : إما أن يكون أعيانًا قائمة بنفسها ؛ أو صفات قائمة بغيرها . فأما الأعيان فقد تنقل من محل إلىٰ محل ؛ فيظهر النقص في المحل الأول ، وأما الصفات فلا تنقل من محلها؛ وإن وجد نظيرها في محل آخر ، كما يوجد نظير علم المعلم في قلب المتعلم، من غير زوال علم المعلم ، وكما يتكلم المتكلم بكلام المتكلم قبله، من غير انتقال كلام المتكلم الأول إلىٰ الثاني ، وعلىٰ هذا: فالصفات لا تنقص مما عنده شيئًا ، وهي من المسئول كالهدىٰ .

وقد يجاب عن هذا بأنه: هو من الممكن في بعض الصفات أن لا يثبت مثلها في المحل الثاني، حتىٰ تزول عن الأول ، كاللون الذي ينقص، كالروائح التي تعبق بمكان وتزول ؛ كما دعا النبي ﷺ علىٰ حُمَّىٰ المدينة أن تنقل إلىٰ مهيعة وهي الجحفة .

وهل مثل هذا الانتقال بانتقال عين العرض الأول أو بوجود مثله من غير انتقال عينه؟ فيه للناس قولان : إذ منهم من يجوز انتقال الأعراض ؛ بل من يجوز أن تجعل الأعراض أعيانًا ؛ كما هو قول ضرار والنجار

وأصحابهما، كبرغوث وحفص الفرد؛ لكن إن قيل: هو بوجود مثله من غير انتقال عينه فذلك يكون مع استحالة العرض الأول وفنائه، فيعدم عن ذلك المحل، ويوجد مثله في المحل الثاني.

والقول الثاني: أن لفظ النقص هنا كلفظ النقص في حديث موسىٰ والخضر، الذي في «الصحيحين» من حديث ابن عباس: عن أبي بن كعب؛ عن النبي ﷺ؛ وفيه: «**أن الخضر قال لموسىٰ لما وقع عصفور علىٰ قارب السفينة فنقر في البحر، فقال: يا موسىٰ! ما نقص علمي وعلمك من علم اللَّه، إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر!**»[1].

ومن المعلوم أن نفس علم اللَّه القائم بنفسه لا يزول منه شيء بتعلم العباد، وإنما المقصود أن نسبة علمي وعلمك إلىٰ علم اللَّه كنسبة ما علق بمنقار العصفور إلىٰ البحر».

ومن هذا الباب كون العلم يورث، كقوله: «**العلماء ورثة الأنبياء**»[2] ومنه قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦] ومنه توريث الكتاب أيضًا، كقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، ومثل هذه العبارة من النقص ونحوه تستعمل في هذا، وإن كان العلم الأول ثابتًا، كما قال سعيد بن المسيب لقتادة، وقد أقام عنده أسبوعًا سأله فيه مسائل عظيمة حتىٰ عجب من حفظه، وقال: نزفتني يا أعمىٰ! وإنزاف

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٥٦)، ومسلم (٤/ ١٨٤٧)، والترمذي (٣١٤٩)، وابن حبان (٦٢٢٠) وغيرهم.

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣).

القليب ونحوه، هو رفع ما فيه بحيث لا يبقىٰ فيه شيء ، ومعلوم أن قتادة لو تعلم جميع علم سعيد لم يزل علمه من قلبه كما يزول الماء من القليب .

لكن قد يقال : التعليم إنما يكون بالكلام ، والكلام يحتاج إلىٰ حركة وغيرها مما يكون بالمحل ويزول عنه ؛ ولهذا يوصف بأنه يخرج من المتكلم ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥] .

ويقال : قد أخرج العالم هذا الحديث، ولم يخرج هذا ، فإذا كان تعليم العلم بالكلام المستلزم زوال بعض ما يقوم بالمحل وهذا نزيف وخروج : كان كلام سعيد بن المسيب علىٰ حقيقته ومضمونه : إنه في تلك السبع الليالي من كثرة ما أجابه وكلمه، فارقه أمور قامت به من حركات وأصوات ؛ بل ومن صفات قائمة بالنفس، كان ذلك نزيفًا .

ومما يقوي هذا المعنىٰ أن الإنسان - وإن كان علمه في نفسه - فليس هو أمرًا لازمًا للنفس لزوم الألوان للمتلونات ، بل قد يذهل الإنسان عنه ويغفل ، وقد ينساه ثم يذكره ، فهو شيء يحضر تارة ويغيب أخرىٰ . وإذا تكلم به الإنسان وعلمه فقد تكل النفس وتعي ، حتىٰ لا يقوىٰ علىٰ استحضاره إلا بعد مدة ، فتكون في تلك الحال خالية عن كمال تحققه واستحضاره الذي يكون به العالم عالمًا بالفعل ، وإن لم يكن نفس ما زال هو بعينه القائم في نفس السائل والمستمع .

ومن قال هذا يقول : كون التعليم يرسخ العلم من وجه لا ينافي ما ذكرناه ، وإذا كان مثل هذا النقص والنزيف معقولًا في علم العباد، كان

استعمال لفظ النقص في علم اللَّه بناء علىٰ اللغة المعتادة في مثل ذلك، وإن كان هو سبحانه منزهًا عن اتصافه بضد العلم بوجه من الوجوه، أو عن زوال علمه عنه، لكن في قيام أفعال به وحركات نزاع بين الناس من المسلمين وغيرهم.

وتحقيق الأمر: أن المراد ما أخذ علمي وعلمك من علم اللَّه، وما نال علمي وعلمك من علم اللَّه، وما أحاط علمي وعلمك من علم اللَّه، كما قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥] إلا كما نقص أو أخذ أو نال هذا العصفور من هذا البحر، أي: نسبة هذا إلىٰ هذا كنسبة هذا إلىٰ هذا، وإن كان المشبه به جسمًا ينتقل من محل إلىٰ محل ويزول عن المحل الأول، وليس المشبه كذلك؛ فإن هذا الفرق هو فرق ظاهر يعلمه المستمع من غير التباس، كما قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**»[1]، فشبه الرؤية بالرؤية، وهي وإن كانت متعلقة بالمرئي في الرؤية المشبهة والرؤية المشبهة بها؛ لكن قد علم المستمعون أن المرئي ليس مثل المرئي، فكذلك هنا شبه النقص بالنقص؛ وإن كان كل من الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه ليس مثل الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه به.

ولهذا كل أحد يعلم أن المعلِّم لا يزول علمه بالتعليم، بل يشبهونه بضوء

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٢٠٣)، ومسلم (١/ ٤٣٩)، وأبو داود (٢/ ٦٤٦)، والترمذي (٢٥٥٤)، وابن ماجه (١٧٧)، وأحمد (٣/ ١٦) وغيرهم من دون ذكر «الشمس» من حديث جرير بن عبد اللَّه البجلي.

السراج الذي يحدث : يقتبس منه كل أحد ، ويأخذون ما شاءوا من الشهب ، وهو باق بحاله ، وهذا تمثيل مطابق ؛ فإن المستوقد من السراج يحدث اللّه في فتيلته أو وقوده نارًا من جنس تلك النار ، وإن كان قد يقال : إنها تستحيل عن ذلك الهواء مع أن النار الأولىٰ باقية . كذلك المتعلم يجعل في قلبه مثل علم المعلم مع بقاء علم المعلم ، ولهذا قال علي رَضِيَ الله عَنْهُ : « العلم يزكو علىٰ العمل - أو قال : علىٰ التعليم - ، والمال ينقصه النفقة » .

وعلىٰ هذا ؛ فيقال في حديث أبي ذر : إن قوله : « **مما عندي** » وقوله : « **من ملكي** » هو من هذا الباب ، وحينئذ فله وجهان :

أحدهما : أن يكون ما أعطاهم خارجًا عن مسمىٰ ملكه ومسمىٰ ما عنده ، كما أن علم اللّه لا يدخل فيه نفس علم موسىٰ والخضر .

والثاني : أن يقال بل لفظ « الملك » و « ما عنده » يتناول كل شيء ، وما أعطاهم فهو جزء من ملكه ومما عنده ، ولكن نسبته إلىٰ الجملة هذه النسبة الحقيرة .

ومما يحقق هذا القول الثاني : أن الترمذي روىٰ هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن غنم ؛ عن أبي ذر مرفوعًا ، فيه : « **لو أن أولكم وآخركم ؛ وإنسكم وجنكم ؛ ورطبكم ويابسكم ؛ سألوني حتىٰ تنتهي مسألة كل واحد منهم ، فأعطيتهم ما سألوني ؛ ما نقص ذلك مما عندي كمغرز إبرة لو غمسها أحدكم في البحر ، وذلك أني جواد ماجد واجد ، عطائي كلام ، وعذابي كلام ، إنما أمري لشيء إذا أردته أن أقول له : كن ! فيكون** » ، فذكره سبحانه أن عطاءه كلام وعذابه كلام يدل علىٰ أنه هو أراد بقوله :

«**من ملكي**» و«**مما عندي**» أي: من مقدوري، فيكون هذا في القدرة كحديث الخضر في العلم، والله أعلم.

ويؤيد ذلك: أن في اللفظ الآخر الذي في نسخة أبي مسهر: «**لم ينقص ذلك من ملكي شيئًا إلا كما ينقص البحر**»، وهذا قد يقال فيه: إنه استثناء منقطع، أي: لم ينقص من ملكي شيئًا، لكن يكون حاله حال هذه النسبة، وقد يقال: بل هو تام، والمعنىٰ علىٰ ما سبق.

فصل

ثم ختمه بتحقيق ما بينه فيه من عدله وإحسانه فقال: «**يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**». فبين أنه محسن إلىٰ عباده في الجزاء علىٰ أعمالهم الصالحة إحسانًا يستحق به الحمد؛ لأنه هو المنعم بالأمر بها، والإرشاد إليها، والإعانة عليها، ثم إحصائها، ثم توفية جزائها، فكل ذلك فضل منه وإحسان؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو وإن كان قد كتب علىٰ نفسه الرحمة وكان حقًّا عليه نصر المؤمنين - كما تقدم بيانه -؛ فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم علىٰ بعض، الذي يكون عدلًا لا فضلًا؛ لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلىٰ البعض؛ فاستحق المعاوضة، وكان إحسانه إليه بقدرة المُحْسِنِ دون المُحْسَنِ إليه؛ ولهذا لم يكن المتعاوضان ليخص أحدهما بالتفضل علىٰ الآخر لتكافئهما.

وهو قد بين في الحديث أن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا

نفعه فينفعوه ، فامتنع حينئذ أن يكون لأحد في جهة نفسه عليه حق ، بل هو الذي أحق الحق علىٰ نفسه بكلماته ، فهو المحسن بالإحسان وبإحقاقه وكتابته علىٰ نفسه ، فهو في كتابة الرحمة علىٰ نفسه وإحقاقه نصر عباده المؤمنين ونحو ذلك محسن إحسانًا مع إحسان .

فليتدبر اللبيب هذه التفاصيل التي يتبين بها فصل الخطاب في هذه المواضع التي عظم فيها الاضطراب ، فمن بين موجب علىٰ ربه بالمنع أن يكون محسنًا متفضلًا ؛ ومن بين مُسوٍّ بين عدله وإحسانه وما تنزه عنه من الظلم والعدوان ، وجاعل الجميع نوعًا واحدًا ، كل ذلك حَيْدٌ عن سنن الصراط المستقيم ، واللَّه يقول الحق، وهو يهدي السبيل .

وكما بين أنه محسن في الحسنات ؛ متم إحسانه باحصائها والجزاء عليها ؛ بين أنه عادل في الجزاء علىٰ السيئات ، فقال : «**ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»، كما تقدم بيانه في مثل قوله : ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١] .

وعلىٰ هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفطرة اللَّه التي فطر الناس عليها ، كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ؛ عن شداد بن أوس ، عن النبي ﷺ أنه قال : «**سيد الاستغفار أن يقول العبد : اللهم أنت ربي ؛ لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك ، وأنا علىٰ عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ؛ أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت**»(١) .

(١) أخرجه : البخاري (٥/ ٢٣٢٣) ، وأبو داود (٥٠٧٠) ، والترمذي (٣٣٩٣) ، والنسائي (٥٥٢٢) ، وابن ماجه (٣٨٧٢) ، وأحمد (٤/ ١٢٢) .

ففي قوله : «**أبوء لك بنعمتك علي**» اعتراف بنعمته عليه في الحسنات وغيرها ، وقوله : «**وأبوء بذنبي**» اعتراف منه بأنه مذنب ظالم لنفسه ، وبهذا يصير العبد شكورًا لربه مستغفرًا لذنبه ، فيستوجب مزيد الخير وغفران الشر من الشكور الغفور ، الذي يشكر اليسير من العمل، ويغفر الكثير من الزلل .

وهنا انقسم الناس ثلاثة أقسام في إضافة الحسنات والسيئات التي هي الطاعات والمعاصي إلىٰ ربهم وإلىٰ نفوسهم :

فشَرُّهم: الذي إذا أساء أضاف ذلك إلىٰ القدر ، واعتذر بأن القدر سبق بذلك ، وأنه لا خروج له علىٰ القدر ؛ فركب الحجة علىٰ ربه في ظلمه لنفسه ، وإن أحسن أضاف ذلك إلىٰ نفسه ، ونسي نعمة اللَّه عليه في تيسيره لليسرىٰ ، وهذا ليس مذهب طائفة من بني آدم ، ولكنه حال شرار الجاهلين الظالمين ، الذين لا حفظوا حدود الأمر والنهي ، ولا شهدوا حقيقة القضاء والقدر ، كما قال فيهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي : أنت عند الطاعة قدري ؛ وعند المعصية جبري ! أي مذهب وافق هواك تمذهبت به .

وخير الأقسام: وهو القسم المشروع ، وهو الحق الذي جاءت به الشريعة : أنه إذا أحسن شكر نعمة اللَّه عليه وحمده ؛ إذ أنعم عليه بأن جعله محسنًا ولم يجعله مسيئًا ؛ فإنه فقير محتاج في ذاته وصفاته وجميع حركاته وسكناته إلىٰ ربه ، ولا حول ولا قوة إلا به ، فلو لم يهده لم يهتد ، كما قال أهل الجنة : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ۖ﴾ [الأعراف: ٤٣] وإذا أساء اعترف بذنبه ،

واستغفر ربه وتاب منه ، وكان كأبيه آدم الذي قال : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ، ولم يكن كإبليس الذي قال : ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]. ولم يحتج بالقدر علىٰ ترك مأمور ولا فعل محظور ؛ مع إيمانه بالقدر خيره وشره ، وأن اللَّه خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، ونحو ذلك .

وهؤلاء هم الذين أطاعوا اللَّه في قوله في هذا الحديث الصحيح : « **فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه** » ، ولكن بسط ذلك وتحقيق نسبة الذنب إلىٰ النفس مع العلم بأن اللَّه خالق أفعال العباد فيه أسرار ليس هذا موضعها.

ومع هذا فقوله تعالىٰ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء :٧٨-٧٩] ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعات والمعاصي كما يظنه كثير من الناس حتىٰ يحرف بعضهم القرآن ويقرأ: « فمن نفسك؟ » ومعلوم أن معنىٰ هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة ، وحتىٰ يضمر بعضهم القول علىٰ وجه الإنكار له ، وهو قول اللَّه الحق ، فيجعل قول اللَّه الصدق الذي يحمد ويرضىٰ قولًا للكفار يكذب به ويذم ، ويسخط بالإضمار الباطل الذي يدعيه ، من غير أن يكون في السياق ما يدل عليه .

ثم إن من جهل هؤلاء: ظنهم أن في هذه الآية حجة للقدرية، واحتجاج بعض القدرية بها، وذلك أنه لا خلاف بين الناس في أن الطاعات والمعاصي سواء من جهة القدر. فمن قال: إن العبد هو الموجد لفعله دون اللّه، أو هو الخالق لفعله، وأن اللّه لم يخلق أفعال العباد؛ فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. ومن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاه؛ أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقًا؛ وفصل المعنىٰ أو لم يفصله: فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية.

فتبين أن إدخال هذه الآية في القدر في غاية الجهالة، وذلك أن الحسنات والسيئات في الآية المراد بها: المَسَارُّ والمَضَارُّ دون الطاعات والمعاصي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨] وهو الشر والخير في قوله: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وكذلك قوله: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا﴾ [آل عِمران: ١٢٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ﴾ [هود: ١٠]. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١].

فهذه حال فرعون وملئه مع موسىٰ ومن معه، كحال الكفار والمنافقين والظالمين مع محمد وأصحابه، إذا أصابهم نعمة وخير قالوا: لنا هذه، أو قالوا: هذه من عند اللَّه، وإن أصابهم عذاب وشر تطيروا بالنبي والمؤمنين، وقالوا: هذه بذنوبهم، وإنما هي بذنوب أنفسهم لا بذنوب المؤمنين.

وهو سبحانه ذكر هذا في بيان حال الناكلين عن الجهاد الذين يلومون المؤمنين علىٰ الجهاد؛ فإذا أصابهم نصر ونحوه قالوا: هذا من عند اللَّه، وإن أصابتهم محنة قالوا: هذه من عند هذا الذي جاءنا بالأمر والنهي والجهاد، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، إلىٰ قوله: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، إلىٰ قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ﴾ [النساء: ٧٧]، إلىٰ قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ أي هؤلاء المذمومين ﴿يَقُولُوا۟ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ﴾ أي بسبب أمرك ونهيك، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ أي: من نعمة ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩] أي: فبذنبك.

كما قال: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما القسم الثالث في هذا الباب : فهم قوم لَبَّسُوا الحق بالباطل ، وهم بين أهل الإيمان - أهل الخير - وبين شرار الناس، وهم الخائضون في القدر بالباطل ؛ فقوم يرون أنهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها ، ويوجبون لها فعل الطاعة وفعل المعصية ، بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة ، ولا خذلان منه في المعصية ، وقوم لا يثبتون لأنفسهم فعلًا ولا قدرةً ولا أمرًا .

ثم من هؤلاء من ينحل عن الأمر والنهي؛ فيكون أكفر الخلق ، وهم في احتجاجهم بالقدر متناقضون ؛ إذ لا بد من فعل يحبونه وفعل يبغضونه ، ولا بد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصر بأفعال المعتدين ، فإذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم أن يذموا أحدًا ، ولا يدفعوا ظالمًا ، ولا يقابلوا مسيئًا ، وأن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشتهيه مشته ، ونحو ذلك من الأمور التي لا يعيش عليها بنو آدم ؛ إذ هم مضطرون إلىٰ شرع فيه أمر ونهي أعظم من اضطرارهم إلىٰ الأكل واللباس .

وهذا باب واسع، لشرحه موضع غير هذا ، وإنما نبهنا علىٰ ما في الحديث من الكلمات الجامعة والقواعد النافعة بنكت مختصرة تنبه الفاضل علىٰ ما في الحقائق من الجوامع والفوارق ؛ التي تفصل بين الحق والباطل في هذه المضائق . بحسب ما احتملته أوراق السائل .

واللَّه ينفعنا وسائر إخواننا المؤمنين بما علمناه ، ويعلمنا ما ينفعنا ويزيدنا علمًا ، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه ، ولا ملجأ منه إلا إليه ، له

النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وأستغفر اللَّه العظيم لي ولجميع إخواننا المؤمنين.

والحمد للَّه رب العالمين، وصلىٰ اللَّه علىٰ محمد وآله وسلم تسليمًا.

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[1]:

وسُئل شيخ الإسلام: عن قوله ﷺ - فيما يروي عن ربه عز وجل - : «وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته»[2] ما معنىٰ تردد اللَّه؟

فأجاب:

هذا حديث شريف، قد رواه البخاري من حديث أبي هريرة، وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء، وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن اللَّه لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، واللَّه أعلم بالعواقب، وربما قال بعضهم: إن اللَّه يعامل معاملة المتردد.

والتحقيق: أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم باللَّه من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس؛ وأجهلهم وأسوئهم أدبًا؛ بل

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (١٨/ ١٢٩-١٣٥).
(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٣١).

يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يصان كلام رسول اللَّه ﷺ عن الظنون الباطلة، والاعتقادات الفاسدة.

ولكن المتردد منا وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور، لا يكون ما وصف اللَّه به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا؛ فإن اللَّه ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه، ويكره من وجه، كما قيل:

الشَّيبُ كُرهٌ وكُرهٌ أن أُفارقه ... فاعجب لشيءٍ علىٰ البغضاء محبوبُ

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفي «الصحيح»: «**حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره**»[1]، وقال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البَقَرَة: ٢١٦].

ومن هذا الباب يظهر معنىٰ التردد المذكور في هذا الحديث؛ فإنه قال: «**لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتىٰ أحبه**»؛ فإن العبد الذي هذا حاله صار محبوبًا للحق محبًا له، يتقرب إليه أولًا بالفرائض وهو يحبها، ثم اجتهد في النوافل التي يحبها ويحب فاعلها، فأتىٰ بكل ما يقدر عليه من محبوب

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٤٢)، وأحمد (٣/ ٢٥٤، ٢٨٤).

الحق؛ فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين، بقصد اتفاق الإرادة بحيث يحب ما يحبه محبوبه، ويكره ما يكرهه محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه؛ فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه.

واللَّه سبحانه وتعالىٰ قد قضىٰ بالموت، فكل ما قضىٰ به فهو يريده، ولا بد منه؛ فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده؛ وهي المساءة التي تحصل له بالموت؛ فصار الموت مرادًا للحق من وجه مكروهًا له من وجه.

وهذا حقيقة التردد وهو: أن يكون الشيء الواحد مرادًا من وجه، مكروهًا من وجه، وإن كان لا بد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت؛ لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذي يحبه ويكره مساءته، كإرادته لموت الكافر الذي يبغضه ويريد مساءته.

ثم قال بعد كلام سبق ذكره:

ومن هذا الباب ما يقع في الوجود من الكفر والفسوق والعصيان؛ فإن اللَّه تعالىٰ يبغض ذلك ويسخطه، ويكرهه وينهىٰ عنه، وهو سبحانه قد قدره وقضاه وشاءه بإرادته الكونية، وإن لم يرده بإرادة دينية، وهذا هو فصل الخطاب فيما تنازع فيه الناس من أنه سبحانه: هل يأمر بما لا يريده؟!

فالمشهور عند متكلمة أهل الإثبات ومن وافقهم من الفقهاء: أنه يأمر بما لا يريده، وقالت القدرية والمعتزلة وغيرهم: إنه لا يأمر إلا بما يريده.

والتحقيق: أن الإرادة في كتاب اللَّه نوعان: إرادة دينية شرعية وإرادة كونية قدرية، فالأول كقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ

بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥] ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المَائدة: ٦] ، وقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٦، ٢٧] ؛ فإن الإرادة هنا بمعنىٰ المحبة والرضىٰ، وهي الإرادة الدينية، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: ٥٦].

وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قول المسلمين: «ما شاء اللَّه كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ فجميع الكائنات داخلة في هذه الإرادة والإشاءة، لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر.

وهذه الإرادة والإشاءة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعي، وأما الإرادة الدينية فهي مطابقة للأمر الشرعي لا يختلفان، وهذا التقسيم الوارد في اسم الإرادة يرد مثله في اسم الأمر والكلمات؛ والحكم والقضاء، والكتاب والبعث، والإرسال ونحوه؛ فإن هذا كله ينقسم إلىٰ كوني قدري، وإلىٰ ديني شرعي.

والكلمات الكونية: هي التي لا يخرج عنها بَرٌّ ولا فاجر، وهي التي استعان بها النبي ﷺ في قوله: «**أعوذ بكلمات اللَّه التامات، التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[(١)]، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] .

(١) أخرجه: أحمد (٣/ ٤١٩)، أبو يعلىٰ (٦٨٤٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٣٧).

وأما الدينية: فهي الكتب المنزلة التي قال فيها النبي ﷺ: «**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**»[(١)]، وقال تعالىٰ: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢].

وكذلك الأمر الديني كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، والكونية: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس: ٨٢].

والبعث الديني كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، والبعث الكوني: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [الإسراء: ٥].

والإرسال الديني كقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]، والكوني: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

وهذا مبسوط في غير هذا الموضع، فما يقع في الوجود من المنكرات هي مرادة للّه إرادة كونية، داخلة في كلماته التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو سبحانه مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هي موافقة لكلماته الدينية، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، و﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فصارت له من وجه مكروهة.

ولكن هذه ليست بمنزلة قبض المؤمن فإن ذلك يكرهه؛ والكراهة مساءة المؤمن، وهو يريده لما سبق في قضائه له بالموت فلا بد منه، وإرادته لعبده المؤمن خير له ورحمة به؛ فإنه قد ثبت في الصحيح: «**إن**

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٤٢) ومسلم (٦/ ٤٦).

اللَّه تعالىٰ لا يقضي للمؤمن قضاءًا إلا كان خيرًا له، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له»[(١)].

وأما المنكرات؛ فإنه يبغضها ويكرهها؛ فليس لها عاقبة محمودة من هذه الجهة إلا أن يتوبوا منها فيرحمون بالتوبة، وإن كانت التوبة لا بد أن تكون مسبوقة بمعصية؛ ولهذا يجاب عن قضاء المعاصي علىٰ المؤمن بجوابين:

أحدهما: أن هذا الحديث لم يتناولها، وإنما تناول المصائب.

والثاني: أنه إذا تاب منها كان ما تعقبه التوبة خيرًا، فإن التوبة حسنة، وهي من أحب الحسنات إلىٰ اللَّه، واللَّه يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أشد ما يمكن أن يكون من الفرح، وأما المعاصي التي لا يتاب منها فهي شر علىٰ صاحبها، واللَّه سبحانه قدر كل شيء وقضاه؛ لِما له في ذلك من الحكمة، كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السَّجدَة: ٧] فما من مخلوق إلا وللَّه فيه حكمة.

ولكن هذا بحر واسع قد بسطناه في مواضع، والمقصود هنا: التنبيه علىٰ أن الشيء المعين يكون محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه، وأن هذا حقيقة التردد، وكما أن هذا في الأفعال فهو في الأشخاص. واللَّه أعلم.

* * *

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٢٢٧)، وأحمد (٤/ ٣٢٢، ٣٣٣) (٦/ ١٥، ١٦).

• ومن «الحاوي للفتاوي» للسيوطي[(١)]:

القول الجلي في حديث الولي

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة: الحديث الذي أخرجه البغوي في تفسير سورة الشورىٰ عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، عن جبريل، عن اللَّه يقول عز وجل: «من أهان لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وإني لأغضب لأوليائي كما يغضب الليث الحرد وما تقرب إليَّ عبدي المؤمن بمثل أداء ما افترضت عليه، وما يزال عبدي المؤمن يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت له سمعًا وبصرًا ويدًا ومؤيدًا إن دعاني أجبته، وإن سألني أعطيته، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض روح عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه، وإن من عبادي المؤمنين لمن يسألني الباب من العبادة فأكفه عنه؛ أن لا يدخله عجب فيفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الغنىٰ، ولو أفقرته لأفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الفقر ولو أغنيته لأفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الصحة ولو أسقمته لأفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا السقم ولو أصححته لأفسده ذلك، إني أدبر أمر عبادي بعلمي بقلوبهم إني عليم خبير»[(٢)] من أخرجه من الأئمة؟ وما حاله؟

---

(١) «فتاوىٰ السيوطي» (١/ ٣٦١-٣٦٤).

(٢) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣١٨).

الجواب :

هذا الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «الأولياء» قال : حدثنا الهيثم بن خارجه، والحكم بن موسىٰ قالا : ثنا الحسن بن يحيىٰ الخشني، عن صدقة الدمشقي، عن هشام الكناني، عن أنس بطوله ولفظه.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» في ترجمة الحسن بن يحيىٰ الخشني قال : ثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عبد الجبار بن عاصم (ح)، وثنا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ثنا أحمد بن يحيىٰ الحلواني (ح)، وثنا مخلد بن جعفر، ثنا أحمد بن محمد بن يزيد البراتي قالا : ثنا الحكم بن موسىٰ قال : ثنا الحسن ابن يحيىٰ الخشني به بطوله ولفظه. وقال : غريب من حديث أنس، لم يروه عنه علىٰ هذا السياق إلا هشام وعنه صدقة تفرد به الحسن.

والحسن بن يحيىٰ قال الذهبي : تركوه، وقال أبو حاتم : صدوق سيئ الحفظ، وقال دحيم : لا بأس به.

وروىٰ الطبراني في «الأوسط» من طريق عمر بن سعيد الدمشقي - وهو ضعيف - عن صدقة بن عبد اللّٰه أبي معاوية، عن عبد الكريم الجزري، عن أنس قال : قال رسول اللّٰه ﷺ : «**قال اللّٰه تعالىٰ : من أهان لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وإني لأسرع شيء إلىٰ نصرة أوليائي إني لأغضب لهم كما يغضب الليث الحرد**»[1] هكذا رواه مختصرًا.

---

(١) أخرجه : الطبراني في «الأوسط» (٦٠٩).

ثم إن لأصل الحديث شواهد :

منها : ما أخرجه البخاري في «صحيحه» من طريق خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن شريك بن عبد اللّه بن أبي نمر ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة قال : قال رسول اللّه ﷺ : «**إن اللّه قال : من عادىٰ لي وليًا فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه ،وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، ولئن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن ؛ يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه**»[١] .

تفرد بإخراجه البخاري ، وأورده الذهبي في «الميزان» في ترجمة خالد وقال : هذا حديث غريب جدًا ؛ تفرد به خالد بن مخلد ولولا هيبة «الجامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد ؛ وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما تفرد به شريك وليس بالحافظ . اهـ .

ومنها : ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» عن حماد بن خالد الخياط ، عن عبد الواحد مولىٰ عروة ، عن عروة ، عن عائشة قالت : قال رسول اللّه ﷺ[٢] : «**من آذىٰ لي وليًا فقد استحل محاربتي وما تقرب إليَّ عبدي بمثل الفرائض ، وما يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه ، فإذا**

(١) أخرجه : البخاري (٨/ ١٣١) .

(٢) أي : عن اللّه عز وجل .

أحببته إن سألني أعطيته ، وإن دعاني أجبته ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن وفاته ؛ لأنه يكره الموت وأكره مساءته»[١].

ورجاله رجال الصحيح إلا عبد الواحد وثقه أبو زرعة ، والعجلي ، وابن معين في رواية ، وضعفه غيرهم .

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» قال : ثنا هارون بن كامل ، ثنا سعيد ابن أبي مريم ، ثنا إبراهيم بن سويد المدني ، حدثني أبو حزرة يعقوب بن مجاهد ، أخبرني عروة بن الزبير ، عن عائشة ، عن رسول اللّه ﷺ قال : «**إن اللّه يقول : من أهان لي وليًا فقد استحل محاربتي ، وما تقرب إليَّ عبد من عبادي بمثل أداء فرائضي ، وإن عبدي ليتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه ، فإذا أحببته كنت عينه التي يبصر بها ، وأذنه التي يسمع بها ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن دعاني أجبته ، وإن سألني أعطيته ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن موته ، وذلك أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته**»[٢] وقال : لم يروه عن عروة إلا أبو حزرة ، وعبد الواحد ابن ميمون .

قلت : ورجال الإسناد رجال الصحيح إلا هارون .

ومنها : ما رواه أبو يعلىٰ في «مسنده» عن العباس بن الوليد ، عن يوسف بن خالد ، عن عمر بن إسحاق ، عن عطاء بن يسار ، عن ميمونة أم المؤمنين أن رسول اللّه ﷺ قال : «**قال اللّه عز وجل : من آذىٰ لي وليًا فقد استحل محاربتي ، وما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء فرائضي ، وإنه**

(١) أخرجه : أحمد (٦/ ٢٥٦) .

(٢) أخرجه : الطبراني في «الأوسط» (٩٣٥٢) .

ليتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت رجله التي يمشي بها ، ويده التي يبطش بها ، ولسانه الذي ينطق به ، وقلبه الذي يعقل به ، إن سألني أعطيته ، وإن دعاني أجبته ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن موته ؛ وذلك أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته »[1] ويوسف - هو السمتي - كذاب .

ومنها : ما رواه الطبراني في « الكبير » عن أبي أمامة ، عن رسول اللّه ﷺ قال : « **إن اللّه تعالىٰ يقول : من أهان ولي وليًا فقد بارزني بالعداوة ، ابن آدم ، لم تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك ، ولا يزال عبدي يتحبب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه فأكون سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ولسانه الذي ينطق به ، وقلبه الذي يعقل به ، فإذا دعاني أجبته ، وإن سألني أعطيته ، وإن استنصرني نصرته** »[2] وفي سنده علي بن يزيد ضعيف .

ومنها : ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس قال : قال رسول اللّه ﷺ : « **يقول اللّه تعالىٰ : من عادىٰ لي وليًا فقد ناصبني بالمحاربة ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله كترددي عن موت المؤمن ؛ يكره الموت وأكره مساءته ، وربما سألني وليي المؤمن الغنىٰ فأصرفه عن الغنىٰ إلىٰ الفقر ، ولو صرفته إلىٰ الغنىٰ لكان شرًا له ، وربما سألني وليي المؤمن الفقر فأصرفه إلىٰ الغنىٰ ، ولو صرفته إلىٰ الفقر لكان شرًا له** »[3] .

ومن شواهد قوله : « **وإن من عبادي لمن يسألني الباب من العبادة** » إلىٰ آخره ما أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب « الثواب » عن حاجب بن

---

(١) أخرجه : أبو يعلىٰ (٧٠٨٧) .

(٢) أخرجه : الطبراني في « الكبير » (٧٨٨٠) .

(٣) أخرجه : الطبراني في « الكبير » (١٢٧١٩) .

أبي بكر، عن أحمد الدورقي، عن أبي عثمان الأموي، عن صخر بن عكرمة، عن كليب الجهني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**قال اللّه - عز وجل -: لولا أن الذنب خير لعبدي المؤمن من العجب ما خليت بين عبدي المؤمن وبين الذنب**».

وما أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق جعفر بن محمد ابن عيسى الناقد، عن سويد بن سعيد، عن ضمام بن إسماعيل، عن موسىٰ بن وردان، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**لولا أن المؤمن يعجب بعمله لعصم من الذنب حتىٰ لا يهم به، ولكن الذنب خير له من العجب**».

وما أخرجه أبو نعيم، والحاكم في «التاريخ» من طريق سلام بن أبي الصهباء، عن ثابت، عن أنس، والديلمي من طريق كثير بن يحيىٰ، عن أبيه، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قالا: قال رسول اللّه ﷺ: «**لو لم تكونوا تذنبون لخفت عليكم ما هو أكبر من ذلك العجب العجب**»[1].

* * *

● **ومن «المقترح» للوادعي[2]:**

في حديث ذكره الحافظ الذهبي في «الميزان» وهو في الصحيح: «من عادىٰ لي وليًا»[3] الحديث، من طريق خالد

---

(١) راجع: «صحيح الجامع» (٥٣٠٣). (٢) «المقترح» (ص٦٨).

(٣) أخرجه: البخاري (٨/ ١٣١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ابن مخلد القطواني، يقول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «النهاية»: فهذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة «الجامع الصحيح» لعدوه في منكرات خالد بن مخلد؛ وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرّجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد، وقد اختلف في عطاء فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء ابن يسار، فماذا تقولون في هذا الحديث؟

الجواب:

الحديث الظاهر أنه صالح للحجية، ويقول فيه ما قاله الحافظ الذهبي، وقد ذكر له الحافظ شواهد وكذلك الشيخ ناصر الدين الألباني.

* * *

- ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[1]:

وسئل الشيخ الإمام العلامة أبو العباس أحمد بن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عن قول علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لا يرجونَّ عبدٌ إلا رَبَّه، ولا يخافنَّ إلا ذَنْبَه»، ما معنىٰ ذلك؟[2].

فأجاب:

الحمد للّه. هذا الكلام يؤثر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو من أحسن الكلام وأبلغه وأتمه؛ فإن الرجاء يكون للخير،

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٨/ ١٦١)
(٢) أخرجه: العدني في «الإيمان» (١٩).

والخوف يكون من الشر، والعبد إنما يصيبه الشر بذنوبه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٠] ، وقال تعالىٰ: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ قُلۡ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٨-٧٩].

فإن كثيرًا من الناس يظن أن المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعات والمعاصي.

ثم «المثبتة للقدر» يحتجون بقوله: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النِّساء: ٧٨] فيعارضهم قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩].

و«نفاة القدر» يحتجون بهذه الثانية مع غلطهم في ذلك؛ فإن مذهبهم: أن العبد يخلق جميع أعماله، ويعارضهم قوله: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النِّساء: ٧٨] .

وإنما غلط كلا الفريقين؛ لما تقدم من ظنهم أن الحسنات والسيئات هي الطاعات والمعاصي، وإنما الحسنات والسيئات في هذه الآية النعم والمصائب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَبَلَوۡنَٰهُم بِٱلۡحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨] ، وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٌ تَسُؤۡهُمۡ وَإِن تُصِبۡكُمۡ سَيِّئَةٌ

يَفۡرَحُواْ بِهَاۖ﴾ [آل عِمرَان: ١٢٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [غَافر: ٩] ونحو ذلك، وهذا كثير.

وهذه الآية ذم اللَّه بها المنافقين الذين ينكلون عما أمر اللَّه به من الجهاد وغيره، فإذا نالهم رزق ونصر وعافية، قالوا: «هذا من عند اللَّه» وإن نالهم فقر وذل ومرض قالوا: «هذا من عندك يا محمد، بسبب الدين الذي أمرتنا به».

كما قال قوم فرعون لموسىٰ - وذكر اللَّه ذلك عنهم بقوله تعالىٰ -: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعرَاف: ١٣١]، وكما قال الكفار لرسل عيسىٰ: ﴿إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ﴾ [يس: ١٨].

فالكفار والمنافقون إذا أصابتهم المصائب بذنوبهم تطيروا بالمؤمنين، فبين اللَّه سبحانه أن الحسنة من اللَّه ينعم بها عليهم، وأن السيئة إنما تصيبهم بذنوبهم، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾ [الأنفَال: ٣٣] فأخبر أنه لا يعذب مستغفرًا؛ لأن الاستغفار يمحو الذنب الذي هو سبب العذاب؛ فيندفع العذاب. كما في «سنن أبي داود وابن ماجه» عن النبي ﷺ أنه قال: **«من أكثر من الاستغفار جعل اللَّه له من كل هم فرجًا، ومن كل ضيق مخرجًا، ورزقه من حيث لا يحتسب»**[1].

(١) أخرجه: أحمد (٢٢٣٤)، وأبو داود (١٥١٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٣٦٤)، وابن ماجه (٣٨١٩)، والبيهقي (٣/ ٣٥١).

وقد قال تعالىٰ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٢-٣].

فبين أن من وحده واستغفره متعه متاعًا حسنًا إلىٰ أجل مسمىٰ، ومن عمل بعد ذلك خيرًا زاده من فضله، وفي الحديث: «**يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب، وأهلكوني بلا إله إلا اللَّه والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا**».

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ۝٤٢ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٣] أي فهلا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا؟ فحقهم عند مجيء البأس التضرع، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُواْ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

قال عمر بن عبد العزيز: «ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة».

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۝١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ۝١٧٤ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٣-١٧٥].

فنهىٰ المؤمنين عن خوف أولياء الشيطان، وأمرهم بخوفه، وخوفه

يوجب فعل ما أمر به، وترك ما نهىٰ عنه، والاستغفار من الذنوب، وحينئذ يندفع البلاء ويُنْتَصَرُ علىٰ الأعداء.

فلهذا قال علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ : لا يخافن عبد إلا ذنبه، وإن سلط عليه مخلوق فما سلط عليه إلا بذنوبه؛ فليخف اللَّه وليتب من ذنوبه التي ناله بها ما ناله، كما في الأثر «يقول اللَّه: أنا اللَّه مالك الملوك، وقلوب الملوك ونواصيهم بيدي، ومن أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشتغلوا بسب الملوك، وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم»[1].

قوله: «**لا يرجونَّ عبد إلا ربه**»، فإن الراجي يطلب حصول الخير ودفع الشر، ولا يأتي بالحسنات إلا اللَّه، ولا يذهب السيئات إلا اللَّه، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾، [يونس: ١٠٧] ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢] .

والرجاء مقرون بالتوكل؛ فإن المتوكل يطلب ما رجاه من حصول المنفعة ودفع المضرة، والتوكل لا يجوز إلا علىٰ اللَّه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المَائدة: ٢٣] ، وقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢] ، وقال تعالىٰ: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٠] .

---

(١) أخرجه: أبو نعيم في «حلية الأولياء» عن مالك بن دينار (٦/ ١٧٢).

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عِمران: ١٧٣] .

فهؤلاء قالوا: « حسبنا اللَّه »، أي: كافينا اللَّه في دفع البلاء، وأولئك أمروا أن يقولوا: « حسبنا » في جلب النعماء، فهو سبحانه كافٍ عبده في إزالة الشر وفي إنالة الخير، أليس اللَّه بكاف عبده، ومن توكل علىٰ غير اللَّه ورجاه خذل من جهته وحرم، ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ﴾ [العنكبوت: ٤]، ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١-٨٢]، ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحجّ: ٣١] ، ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢] ، وقال الخليل: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧].

فمن عمل لغير اللَّه رجاء أن ينتفع بما عمل له، كانت صفقته خاسرة، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ

شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] ، وقال تعالىٰ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: ٨٨] كما قيل في تفسيرها: كل عمل باطلٌ؛ إلا ما أريد به وجهه، فمن عمل لغير اللَّه ورجاه بطل سعيه.

والراجي يكون راجيًا تارة بعمل يعمله لمن يرجوه، وتارة باعتماد قلبه عليه والتجائه إليه وسؤاله، فذاك نوع من العبادة له، وهذا نوع من الاستعانة به، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحة: ٥]، وقال: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هُود: ١٢٣] ، وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرّعد: ٣٠] .

ومما يوضح ذلك أن كل خير ونعمة تنال العبد فإنما هي من اللَّه، وكل شر ومصيبة تندفع عنه أو تكشف عنه، فإنما يمنعها اللَّه، وإنما يكشفها اللَّه، وإذا جرىٰ ما جرىٰ من أسبابها علىٰ يد خلقه، فاللَّه سبحانه هو خالق الأسباب كلها سواء كانت الأسباب حركة حي باختياره وقصده - كما يحدثه تعالىٰ بحركة الملائكة والجن والإنس والبهائم - أو حركة جماد بما جعل اللَّه فيه من الطبع، أو بقاسر يقسره كحركة الرياح والمياه، ونحو ذلك.

فاللَّه خالق ذلك كله، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فالرجاء يجب أن يكون كله للرب، والتوكل عليه، والدعاء له، فإنه إن شاء ذلك ويسره كان وتيسر ولو لم يشأ الناس، وإن لم يشأه ولم ييسره لم يكن وإن شاءه الناس.

وهذا واجب لو كان شيء من الأسباب مستقلًا بالمطلوب؛ فإنه لو قدر مستقلًا بالمطلوب - وإنما يكون بمشيئة اللَّه وتيسيره - لكان الواجب أن لا يرجىٰ إلا اللَّه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستعان إلا به، ولا يستغاث إلا هو.

فله الحمد، وإليه المشتكىٰ، وهو المستعان، وهو المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به، فكيف وليس شيء من الأسباب مستقلًا بمطلوب؟ بل لا بد من انضمام أسباب أخر إليه، ولا بد أيضًا من صرف الموانع والمعارضات عنه؛ حتىٰ يحصل المقصود.

فكل سبب فله شريك وله ضده، فإن لم يعاونه شريكه، ولم يصرف عنه ضده لم يحصل سببه، فالمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك.

ثم الزرع لا يتم حتىٰ تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذي إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوىٰ، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف المفسدات، والمخلوق الذي يعطيك أو ينصرك فهو - مع أن اللَّه يخلق فيه الإرادة والقوة والفعل - فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه علىٰ مطلوبه.

ولو كان ملكًا مطاعًا، ولا بد أن يصرف عن الأسباب المعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضىٰ وعدم المانع، وكل سبب معين فإنما هو جزء من المقتضىٰ، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتضيًا، وإن سمي مقتضيًا، وسمي سائر ما يعينه شروطًا، فهذا نزاع لفظي.

وحينئذ فيقال: لا بد من وجود المقتضىٰ والشروط، وانتفاء الموانع، وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها، فهذا باطل.

ومن عرف هذا حق المعرفة انفتح له باب توحيد اللَّه، وعلم أنه لا يستحق لأن يدعىٰ غيره، فضلًا عن أن يعبد غيره، ولا يتوكل علىٰ غيره، ولا يرجىٰ غيره.

وهذا مبرهن بالشرع والعقل، ولا فرق في ذلك بين الأسباب العلوية والسفلية، وأفعال الملائكة والأنبياء والمؤمنين وشفاعتهم، وغير ذلك من الأسباب، فإن من توكل في الشفاعة أو الدعاء علىٰ ملك أو نبي أو رجل صالح أو نحو ذلك قيل له: هذا أيضًا سبب من الأسباب، فهذا الشافع والداعي لا يفعل ذلك إلا بمشيئة اللَّه وقدرته؛ بل شفاعة أهل طاعته لا تكون إلا لمن يرضاه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فليس أحد يشفع عنده إلا بإذنه، الإذن القدري الكوني؛ فإن شفاعته من جهة أفعال العباد لا تكون إلا بمشيئته وقدرته، فليس كالمخلوق الذي يشفع إليه شافع تكون شفاعته بغير حول المشفوع إليه وقوته؛ بل هو سبحانه خالق شفاعة الشافع كسائر التحولات، ولا حول ولا قوة إلا به.

و«الحول»: يتضمن التحول من حال إلىٰ حال بحركة أو إرادة أو غير ذلك، فالشافع لا حول له في الشفاعة ولا غيرها إلا به، ثم أهل طاعته الذين تقبل شفاعتهم لا يشفعون إلا لمن ارتضىٰ؛ فلا يطلبون منه ما لا يحب أن يطلب منه.

بل الملائكة الذين هم ملائكته كما قال فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨].

والصادر عنهم إما قول وإما عمل، فالقول لا يسبقونه به؛ بل لا يقولون حتىٰ يقول، ولا يشفعون إلا لمن ارتضىٰ، وعلينا أن نكون معه ومع رسله هكذا، فلا نقول في الدين حتىٰ يقول، ولا نتقدم بين يدي اللّٰه ورسوله، ولا نعبده إلا بما أمر.

وأعلىٰ من هذا أن لا نعمل إلا بما أمر؛ فلا تكون أعمالنا إلا واجبة أو مستحبة، وإذا كان هكذا في مثل هذه الأسباب فكيف بمن توكل أو رجا أسبابًا غير هذه من الكواكب أو غيرها، أو من أفعال الآدميين من الملوك والرؤساء والأصحاب والأصدقاء، والمماليك والأتباع وغير ذلك؟!

ومما ينبغي أن يُعلم: ما قاله طائفة من العلماء، قالوا: «الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل والرجاء معنًى يتألف من موجب التوحيد، والعقل، والشرع».

وبيان ذلك: أن الالتفات إلىٰ السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا؛ لأنه ليس مستقلًّا، ولا بد له من شركاء وأضداد.

ومع هذا كله فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخر، وهذا مما يبين

أن اللَّه رب كل شيء ومليكه، وأن السموات والأرض وما بينهما، والأفلاك، وما حوته لها خالق مدبر غيرها.

وذلك أن كل ما يصدر عن فلك أو كوكب أو ملك أو غير ذلك فإنك تجده ليس مستقلًا بإحداث شيء من الحوادث، بل لا بد من مشارك ومعاون، وهو مع ذلك له معارضات وممانعات.

ومن أعظم ذلك: «الفلك الأطلس التاسع» الذي يظن كثير من المتفلسفة الإلهيين والمنجمين وغيرهم أن حركته هي السبب في حدوث الحوادث كلها، وإليها انتهىٰ علمهم بأسباب الحوادث، ثم هم إما أن يجعلوه معلولًا لواجب الوجود، بتوسط عقل أو نفس، أو بغير توسط ذلك. وإما أن ينكروا أن يكون معلولًا ويجعلونه واجب الوجود بنفسه، فقولهم هذا من أعظم الأقوال فسادًا، وإن كانوا مع ذكائهم لا يهتدون لذلك، ولا يهتدي كثير من الناس للرد عليهم في ذلك.

وكل من نظر إلىٰ السماء علم أن حركته ليست هي السبب في جميع الحركات العلوية؛ فإن كثيرًا ما يقال: إنه بحركته المشرقية يتحرك كل ما فيه من الأفلاك من المشرق إلىٰ المغرب؛ لكن مع هذا لكل فلك حركة أخرىٰ تخصه، تخالف هذه الحركة فلك الثوابت، وفلك الشمس والقمر، وغيرهما من الخنس الجواري الكنس، وهذه الحركات المختلفة ليست عن تلك الحركة تخالفها، ولا أفلاكها معلولة عن ذلك الفلك التاسع.

فلو قدر أن الحوادث تكون بحركة الكواكب، وما يحدث من الأشكال المختلفة بالتثليث، والتربيع، والتسديس، والقران، وغير ذلك، فمن

المعلوم أن تلك الأشكال المختلفة ليست معلولة عن حركة التاسع، بل حركة التاسع جزء السبب، كما أن حركة كل فلك جزء السبب، والشكل الفلكي حادث عن مجموع الحركتين أو الحركات المختلفة؛ فإذا قدر أن التسعة اقترنت لها سبع حركات، بل أكثر من ذلك - عندهم - بحسب الأفلاك الأُخر الزوائد المستدل عليها بالحركات المختلفة، كالأفلاك البدرية، وغيرها مما تكون به استقامة الكواكب ورجوعها، وغير ذلك من حركاته.

وإذا كان كذلك: فمن جعل حركة التاسع هي السبب في جميع الحوادث كان قوله مخالفًا لما هو معلوم عند هؤلاء الفلاسفة والمنجمين، وعند كل عاقل.

ثم إذا قدر أنها سبب حركة جميع الأفلاك، فليست مستقلة بإحداث شيء من السحب، والرعود والبروق، والأمطار والنبات، وأحوال الحيوان والمعدن؛ لأن حركات هذه الأجسام ليست كلها عن حركات الأفلاك، بل فيها قوًى وأسباب توجب لها حركات أخر، كما في كل فلك مبتدأ حركة ليست عن الفلك الآخر.

والحركات كلها: إما «طبيعية»، وإما «إرادية»، وإما «قسرية»:

فالقسرية: تابعة للقاسر.

والطبيعية: هي التي لا إحساس للمتحرك بها؛ كحركة التراب إلىٰ أسفل.

والإرادية: هي التي للمتحرك بها حس، كحركة الحيوان.

وما كان من هذه متحركًا بطبع فيه أو إرادة، فمبدأ حركته منه.

وما كان مقسورًا، فقاسره من المخلوقات، إنما يقسره لما فيه من الاستعداد لقبول قسره.

وذلك معنىٰ ليس من القاسر، فحركات الأفلاك إذا اجتمعت ليست مستقلة بتحريك هذه الأجسام، وإن جاز أن تكون جزءًا للسبب، كما نشهد أن الشمس جزء سبب في نمو بعض الأجسام، ورطوبتها ويبسها، ونحو ذلك.

ثم بتقدير أن تكون أسبابًا فلها موانع ومعارضات؛ إذ ما من سبب يقدر إلا وله مانع إرادي أو طبيعي، أو غير ذلك: كالدعاء، والصدقة، والأعمال الصالحة؛ فإنها من أعظم الأسباب في دفع النازل من السماء.

ولهذا أمرنا بذلك عند الكسوف، وغيره من الآيات السماوية التي تكون سببًا للعذاب، كما قال النبي ﷺ: «**إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد، ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات اللَّه يخوف بهما عباده؛ فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلىٰ الصلاة**»[1]، وأمر ﷺ عند الكسوف بالصلاة، والذكر، والاستغفار، والصدقة، والعتاقة.

وإذا عرف أن كل واحد من الموجودات المشهودة، إذا نظرت إليها - واحدًا واحدًا - من الفلك التاسع وغيره، وجدته غير مستقل بإحداث شيء أصلًا؛ بل لا بد للحوادث من أسباب أخر، وإن كان هو جزء

---

(١) أخرجه: البخاري (٦/ ٤٦-٤٧)، ومسلم (٣/ ٣٣-٣٤).

سبب، ولها معارضات أُخر، علم بذلك أنه ليس في هذه الأمور ما يجوز أن يقال: هو المحدث للحوادث المشهودة، فضلًا عن أن يقال: هو المبدع للأجسام المتحركة حركة تخالف حركته، وتدفع موجبها؛ فإن الشيء لا يوجب ما يضاده ويخالفه.

وإذا كان في الأجسام المتحركة ما يخالف مقتضاه موجب « الفلك التاسع » ومقتضاه ويضاده؛ امتنع أن يكون أحدهما علة الآخر؛ لأن المعلول لا يضاد علته، كما لا يجوز أن يكون فاعلًا لها، كما أن الشيء لا يكون ضدًا لنفسه، ولا فاعلًا لنفسه؛ فإن مضادته لنفسه توجب أن يكون وجوده تابعًا لوجوده، فيكون موجودًا معدومًا، وفعله لنفسه مع كون العلة متقدمة علىٰ المعلول يوجب أن تكون نفسه موجودة معدومة.

ومن المعلوم أن « الفلك التاسع » إذا لم تكن الحوادث والحركات التي عن قوىٰ الأجسام منه، وإنما منه حركة عرضية لها، فإن لا تكون نفس الأجسام وقواها منه أولىٰ وأحرىٰ، ويعلم بذلك أن المحرك للأفلاك، وغيرها من الأجسام المشهودة، والمبدع لهذه الأجسام بسبب آخر رب غيرها، هو الذي أبدعها علىٰ صورها المختلفة، وحركها بالحركات المختلفة، وهو المطلوب.

ثم هذه الكواكب إذا كانت جزء السبب من بعض الحوادث؛ فإنما تكون جزء السبب في حال دون حال؛ فإنها في حال ظهورها علىٰ وجه الأرض يظهر نورها وأثرها، فإذا أفلت انقطع نورها وأثرها؛ فلا تبقىٰ حينئذ سببًا، ولا جزءًا من السبب.

ولهذا قال الخليل ﷺ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ﴾ [الأنعَام: ٧٦] فإنها في حال أفولها قد انقطع أثرها عنا بالكلية، فلم تبق شبهة يستند إليها المتعلق بها.

والرب الذي يُدعىٰ، ويُسأل ويُرجىٰ، ويُتَوكل عليه لا بد أن يكون قيومًا يقيم العبد في جميع الأوقات والأحوال كما قال: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفُرقان: ٥٨]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

فهذا وغيره من أنواع النظر والاعتبار يوجب أن العبد لا يرجو إلا اللَّه ولا يتوكل إلا عليه.

وأما كونه « **لا يخاف إلا ذنبه** »: فلما علم من أنه لا تصيبه مصيبة إلا بذنوبه، وهذا يعلم بآيات الآفاق والأنفس، وبما أخبر في كتابه كما هو مبسوط في غير هذا الموضع، وبينا سر ذلك بما لا يحتمله هذا الموضع.

وهذا تحقيق ما ثبت في الحديث الصحيح الإلهي؛ حديث أبي ذر عن النبي ﷺ عن ربه أنه قال: «**يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»(١). فبين أن كل ما يجده العبد من الخير فليحمد اللَّه عليه، فإن اللَّه هو الذي أنعم به، وأن ما يجده من الشر فلا يلومن فيه إلا نفسه.

وفي « الصحيح » أيضًا عن النبي ﷺ أنه قال: «**سيد الاستغفار أن يقول**

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦-١٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠).

العبد: **اللَّهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا علىٰ عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي، فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنب إلا أنت**»[١]، فقوله: «**أبوء لك بنعمتك علي**» اعتراف وإقرار بالنعمة، وقوله: «**وأبوء بذنبي**» إقرار بالذنب.

ولهذا قال من قال من السلف: «إني أصبح بين نعمة وذنب، فأريد أن أحدث للنعمة شكرًا، وللذنب استغفارًا»، لكن الشكر يكون بعد النعمة، والتوكل والرجاء يكون قبل النعمة، كما قال الخليل: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وفي خطبة النبي ﷺ: «**الحمد للَّه، نستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا**»[٢] فجمع بين حمده والاستعانة به والاستغفار له، فقد تبين أن الالتفات إلىٰ الأسباب شرك في التوحيد، وهو ظلم وجهل، وهذه حال من دعا غير اللَّه وتوكل عليه.

وأما قولهم: «محو الأسباب أن تكون أسبابًا: نقص في العقل»، فهو كذلك، وهو طعن في الشرع أيضًا؛ فإن كثيرًا من أهل الكلام أنكروا الأسباب بالكلية، وجعلوا وجودها كعدمها، كما أن أولئك الطبعيين جعلوها عللًا مقتضية، وكما أن المعتزلة فرقوا بين أفعال الحيوان وغيرها.

والأقوال الثلاثة باطلة؛ فإن اللَّه يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/ ٨٣).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٠٩٧، ٢١١٩)، والبيهقي (٣/ ٢١٥).

فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧] ، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البَقَرَة: ١٦٤] ، وقال تعالىٰ: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المَائدة: ١٦] ، وقال تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٦] . وأمثال ذلك.

فمن قال: يفعل عندها لا بها، فقد خالف لفظ القرآن، مع أن الحس والعقل يشهد أنها أسباب، ويعمل الفرق بين الجبهة وبين العين في اختصاص أحدهما بقوة ليست في الآخر، وبين الخبز والحصىٰ في أن أحدهما يحصل به الغذاء دون الآخر.

وأما قولهم: « الإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع »؛ بل هو أيضًا قدح في العقل؛ فإن أفعال العباد من أقوىٰ الأسباب لما نيط بها، فمن جعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، أو يجعل المتقين كالفجار، فهو من أعظم الناس جهلًا وأشدهم كفرًا؛ بل ما أمر اللَّه به من العبادات والدعوات والعلوم والأعمال من أعظم الأسباب، فيما نيط بها من العبادات. وكذلك ما نهىٰ عنه من الكفر والفسوق والعصيان، هي من أعظم الأسباب لما علق بها من الشقاوات.

ومع هذا فقد قال خير الخلق: « **إنه لن يدخل الجنة أحد منكم الجنة بعمله** » قالوا: ولا أنت يا رسول اللَّه؟! قال: « **ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللَّه برحمة منه وفضل** »[1].

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/١٣٩).

ولما قال لهم: «**ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار**»، قالوا: يا رسول اللّٰه، أفلا نتكل علىٰ الكتاب وندع العمل، قال: «**لا، اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة**»[(١)].

وكذلك الدعاء والتوكل من أعظم الأسباب لما جعله اللّٰه سببًا له؛ فمن قال: ما قدر لي فهو يحصل لي دعوت أو لم أدع، وتوكلت أو لم أتوكل، فهو بمنزلة من يقول: ما قسم لي من السعادة والشقاوة فهو يحصل لي آمنت أو لم أؤمن، وأطعت أم عصيت.

ومعلوم أن هذا ضلال وكفر؛ وإن كان الأول ليس مثل هذا في الضلال، إذ ليس تعليق المقاصد بالدعاء والتوكل كتعليق سعادة الآخرة بالإيمان، لكن لا ريب أن ما جعل اللّٰه الدعاء سببًا له فهو بمنزلة ما جعل العمل الصالح سببًا له، وهو قادر علىٰ أن يفعله سبحانه بدون هذا السب، وقد يفعله بسبب آخر.

وكذلك من ترك الأسباب المشروعة المأمور بها أمر إيجاب أو أمر استحباب، من جلب المنافع أو دفع المضار، قادح في الشرع خارج عن العقل؛ ومن هنا غلطوا في ترك الأسباب المأمور بها، وظنوا أن هذا من تمام التوكل، والتوكل مقرون بالعبادة في قوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣].

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦-٤٧).

والعبادة: فعل المأمور، فمن ترك العبادة المأمور بها، وتوكل لم يكن أحسن حالًا ممن عبده ولم يتوكل عليه، بل كلاهما عاص للَّه تارك لبعض ما أمر به.

والتوكل يتناول التوكل عليه ليعينه علىٰ فعل ما أمر، والتوكل عليه ليعطيه ما لا يقدر العبد عليه؛ فالاستعانة تكون علىٰ الأعمال، وأما التوكل فأعم من ذلك، ويكون التوكل عليه لجلب المنفعة ودفع المضرة: قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، وقال تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

فمن لم يفعل ما أمر به لم يكن مستعينًا باللَّه علىٰ ذلك، فيكون قد ترك العبادة والاستعانة عليها بترك التوكل في هذا الموضع أيضًا، وآخر يتوكل بلا فعل مأمور، وهذا هو العجز المذموم، كما في «سنن أبي داود» أن رجلين اختصما إلىٰ النبي ﷺ فحكم علىٰ أحدهما، فقال المقضي عليه: حسبي اللَّه ونعم الوكيل، فقال النبي ﷺ: «**إن اللَّه يلوم علىٰ العجز، ولكن عليك بالكيس، فإن غلبك أمر فقل حسبي اللَّه ونعم الوكيل**»(١).

وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «**المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ اللَّه من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص علىٰ**

---

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٢٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٢٦)، والطبراني (١٨/ ٧٥).

ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[١].

فإن الإنسان ليس مأمورًا أن ينظر إلىٰ القدر عند ما يؤمر به من الأفعال، ولكن عند ما يجري عليه من المصائب التي لا حيلة له في دفعها، فما أصابك بفعل الآدميين أو بغير فعلهم، اصبر عليه وارض وسلم، قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ﴾ [التغابن: ١١] . وقال بعض السلف - إما ابن مسعود وإما علقمة -: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله؛ فيرضىٰ ويسلم.

ولهذا «**قال آدم لموسَىٰ: أتلومني علىٰ أمر قدره الله علي قبل أن أخلق بأربعين سنة، فحج آدم موسىٰ**»[٢]؛ لأن موسىٰ قال له: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة، فلامه علىٰ المصيبة التي حصلت بسبب فعله، لا لأجل كونها ذنبًا، ولهذا احتج عليه آدم بالقدر.

وأما كونه لأجل الذنب - كما يظنه طوائف من الناس - فليس مرادًا بالحديث؛ لأن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس.

وأيضًا فإن آدم احتج بالقدر، وليس لأحد أن يحتج بالقدر علىٰ الذنب باتفاق المسلمين، وسائر أهل الملل، وسائر العقلاء؛ فإن هذا لو كان

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٦).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٧)، ومسلم (٨/ ٤٩-٥٠).

مقبولًا لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائر أنواع الفساد في الأرض، ويحتج بالقدر.

ونفس المحتج بالقدر إذا اعتدي عليه، واحتج المعتدي بالقدر لم يقبل منه، بل يتناقض، وتناقض القول يدل علىٰ فساده؛ فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول.

ومن ظن أن الإيمان بالقدر أن اللَّه خالق أفعال العباد كما يظنه المباحية المشركية: الذين يقرون بالقدر دون الأمر، والقدرية المجوسية: الذين يقرون بالأمر دون القدر، أو ظن أن التكليف مع ذلك غير معقول، ولكن الشارع أطيع فيه لمحض المشيئة الإلهية، وأن اللَّه يفعل، وجعل ذلك حجة له في الأفعال، لم يتضمن أسبابًا مناسبة للأمر والنهي، بل أنكر ما اشتملت عليه الشريعة من المصالح والمحاسن، والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد، وجعل ذلك الشرع مجرد إضافة من غير أن يكون من العلة والمعلول مناسبة وملائمة، وأنكر أن تكون الأفعال علىٰ وجوه لأجلها كانت حسنة مأمورًا بها، وكانت سيئة منهيًّا عنها، احتجاجًا علىٰ ذلك بالقدر، وأنه مع كون الرب هو الخالق يمتنع هذا كله؛ فهو مخطئ ضال، يعلم فساد قوله بالضرورة، وبما اتفق عليه العقلاء، مع دلالة الكتاب والسنة والإجماع علىٰ فساد قوله.

فإن عامة بني آدم يؤمنون بالقدر، ويقولون: إنه لا بد من عقوبة المعتدين حتىٰ المجانين والبهائم، يؤدبون لكف عدوانهم، وإن كانت أفعالهم مقدرة وبعفو كمل الآدميين عن عدوانهم، وإن كانت أفعالهم مقدرة فالعبد عليه أن يصبر، وينبغي له أن يرضىٰ بما قدر من المصائب

ويستغفر من الذنوب والمعائب، ولا يحتج لها بالقدر، ويشكر ما قدر اللَّه له من النعم والمواهب، فيجمع بين الشكر والصبر واستغفار، والإيمان بالقدر والشرع. واللَّه أعلم.

* * *

• ومن «فتاوى المنار»[(١)]:

هل هذان الحديثان الآتيان صحيحان معتمدان غير منسوخين أم لا؟ وما معناهما؟ وهما: «لو لم تذنبوا لذهب اللَّه بكم، ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون اللَّه فيغفر لهم» رواه الإمام مسلم، «كل شيء بقدر[(٢)] حتىٰ العجز والكيس» رواه الإمامان مسلم وأحمد. تفضلوا بالجواب، ولكم الأجر والثواب.

الجواب:

أما حديث: «**لو لم تذنبوا لذهب اللَّه بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون اللَّه فيغفر لهم**»[(٣)] فقد رواه مسلم بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة بزيادة القسم في أوله: «**والذي نفسي بيده**»، ورواه من حديث أبي أيوب الأنصاري بلفظ: «**لولا أنكم تذنبون لخلق اللَّه خلقًا يذنبون يغفر لهم**»، وبلفظ: «**لو أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها اللَّه لكم، لجاء اللَّه بقوم لهم ذنوب يغفرها اللَّه لهم**»[(٤)].

---

(١) «المنار» (٢٦/ ٤١٧، ٥٠٢-٥٠٤). (٢) انظر ما سيأتي تعليقًا علىٰ هذه الكلمة.
(٣) أخرجه: مسلم (٨/ ٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٠٩).
(٤) أخرجه: مسلم (٨/ ٩٤)، والترمذي (٣٥٣٩)، وأحمد (٥/ ٤١٤).

وكان أبو أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكتم هذا الحديث طول حياته؛ خوفًا من تهاون بعض الناس بالذنوب اتكالًا على المغفرة، ثم حدث به حين حضرته الوفاة؛ لئلا يكون كاتمًا للعلم.

والمراد من الحديث: ترغيب المذنبين في الرجوع إلىٰ اللَّه، وطلب المغفرة منه، وعدم اليأس من رحمته؛ فهو دواء لمن يغلب عليه الخوف من عقاب اللَّه تعالىٰ حتىٰ يخشىٰ عليه القنوط من رحمته تعالىٰ.

ومعناه: أن المغفرة من صفات الأفعال للَّه عز وجل، ومن أسمائه: الغافر، والغفار، والغفور، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود مذنب يغفر ذنبه، كما أن من شأن الإنسان أن يذنب جاهلًا أو ناسيًا أو مغلوبًا، لغضبه أو شهوته، ومن شأن المؤمن أن يندم إذا أذنب، ويستغفر ويكفر عن ذنبه.

ومن شأن الرب الغفور الرحيم أن يقبل التوبة، ويستجيب للمستغفرين، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، وقال عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٥-١٣٦].

ويقابل ذلك أن من أسمائه تعالىٰ: المنتقم، أي: المجازي بالحق والعدل، ويجمع بين الأمرين قوله تعالىٰ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩-٥٠].

ومن عقائد أهل السنة: الإيمان بوعد اللَّه ووعيده، وأن الوعد

لا يتخلف جملة ولا تفصيلًا، وأن الوعيد ينفذ في الكافرين، وفي طائفة من عصاة المؤمنين، وهم الذين لا تدركهم المغفرة، وأنه يجب على المؤمن الخوف من اللّه والرجاء في اللّه؛ إذ لا يعلم المغفور لهم إلا اللّه.

ولأبي الحسن الشاذلي من أئمة الصوفية كلمة جامعة في ذلك وهي: «وقد أبهمت الأمر علينا لنرجو ونخاف، فأمِّن خوفنا، ولا تخيِّب رجاءنا».

وأما حديث: «**كل شيء بقدر**[1] **حتى العجز والكيس**»[2]، أو قال: «**الكيس والعجز**» فقد رواه أحمد ومسلم كما قال، فهو صحيح السند.

والكَيْس بوزن البَيْع: مصدر كاس يكيس، وهو الحذق وحسن التصرف في الأمور، ويقابله: العجز عن حسن التصرف، والقيام بالواجب ومنه حديث: «**الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على اللّه الأماني**»[3] رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححوه.

ومعنى الحديث المسئول عنه: أن الغرائز والصفات النفسية للبشر مخلوقة بقدر اللّه تعالى الذي أقام به نظام الكون، وليست من المصادفات أو الجزاف، وذلك أن القدر هو النظام الذي سبق في علم اللّه تعالى لخلق

(١) المنار: كان من غلط الطبع في السؤال أن جعلت الباء الموحدة ياء مثناة هكذا «يقدر».

(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥١)، ومالك في «الموطأ» (٥٦١)، وأحمد (٢/ ١١٠)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (١٧).

(٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢٤)، وابن ماجه (٤٢٦٠)، والترمذي (٢٤٥٩) وهو حديث ضعيف.

الأشياء، فلم يقع شيء في العالم إلا بخلقه تعالىٰ وتقديره السابق في علمه، ومنكرو القدر يزعمون أن اللَّه تعالىٰ يخلق الأشياء جزافًا كما يريد عند خلقها، لا بحسب ما قدره ودبره وسبق به علمه الأزلي، وهو ما يعبرون عنه بقولهم: «الأمر أنف» أي جديد مستأنف.

ولفظ القدر ينافي هذا المعنىٰ، وهو ثابت بنص القرآن، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وقد فصلنا هذه المسائل من قبل مرارًا.

* * *

• **وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي**(١):

تمسك المعتزلة بظاهر هذه الآية(٢)، وأمثالها من الآيات، فقالوا: إن العبد هو الذي خلق فعل نفسه في الطاعات، واستحق به الجنة، لا بفضل من اللَّه جل وعلا، أعاذنا اللَّه من مقالتهم.

وهنا يشنع الزمخشري في تفسير هذه الآية؛ لأنه معتزلي، علىٰ من يقول: إنهم دخلوا الجنة بفضل اللَّه ورحمته، فيقول: قال المبطلة: إنهم دخلوها بفضل اللَّه، واللَّه يقول: إنهم دخلوها بأعمالهم.

وهذا جهل من المعتزلة وعدم علم بالسنة؛ لأن النبي ﷺ قد ثبت عنه

---

(١) «العذب النمير» (٣/ ١١٦٢-١١٦٤).
(٢) أي: آية الأعراف الآتية.

في الحديث الصحيح أنه قال: «**لن يُدخل أحدَكُم عملُه الجنةَ**». قالوا: ولا أنت يا رسول اللَّه؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللَّه برحمةٍ منه وفضل**»(١).

وهذا الحديث الصحيح أصله فيه إشكال بينه وبين هذه الآيات التي يستدل بها المعتزلة، كقوله هنا: ﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣] وأمثال ذلك.

وللعلماء أجوبة كثيرة عن الإشكال بين الحديث وبين هذه الآيات وما جرىٰ مجراها من الآيات، وأظهر أوجه التوفيق عندنا: أن العمل الصالح لا ينفع صاحبه إلا إذا تقبله اللَّه منه، ولا يعمل عملًا صالحًا إلا إذا وفَّقَ اللَّه إليه وأعانه عليه.

فلما كان العمل الصالح الذي هو سبب دخول الجنة لا ينفع إلا إذا تقبله اللَّه، ولو شاء لم يتقبله، ولا ينفع إلا إذا وفَّقَ اللَّه إليه، ولو شاء لم يُوفق إليه، وصار كل شيء بفضله ورحمته جل وعلا، كما هو الحق وهو الصواب.

وهذا معنىٰ قوله: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] أي: في دار الدنيا من طاعات اللَّه، ودخلتموها بفضل اللَّه ورحمته، حيث تقبل منكم تلك الأعمال الصالحة، ووفقكم إلىٰ فعلها في

---

(١) أخرجه: البخاري (٧/ ١٥٧)، ومسلم (٨/ ١٤٠)، وأحمد (٢/ ٢٦٤).

دار الدنيا، وأعانكم عليها برحمته وفضله، وتقبلها منكم، فلو لم يوفقكم لها، ويعنكم عليها، لما قدرتم علىٰ فعلها، ولو لم يتقبلها منكم لما نفعتكم أبدًا، وكل هذا بفضله ورحمته جلّ وعلا.

* * *

• ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[1]:

سُئل عن قوله ﷺ: «إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة»[2] الحديث. فإذا كان الهم سرًّا بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه؟

فأجاب:

الحمد للَّه؛ قد روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة قال: «إنه إذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة، وإذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة».

والتحقيق: أن اللَّه قادر أن يُعْلِمَ الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء، كما هو قادر علىٰ أن يطلع بعض البشر علىٰ ما في الإنسان.

فإذا كان بعض البشر قد يجعل اللَّه له من الكشف ما يعلم به أحيانًا ما في قلب الإنسان؛ فالملك الموكل بالعبد أولىٰ بأن يعرفه اللَّه ذلك.

---

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٤/ ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٢٨)، ومسلم (١/ ٨٣)، وأحمد (١/ ٢٢٧، ٢٧٩، ٣١٠، ٣٦٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] أن المراد به الملائكة، واللَّه قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر، كما قال عبد اللَّه بن مسعود: «إن للملك لمة وللشيطان لمة، فلمة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير، ولمة الشيطان تكذيب بالحق وإيعاد بالشر».

وقد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «**ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة، وقرينه من الجن**» قالوا: وإياك يا رسول اللَّه؟ قال: «**وأنا، إلا أن اللَّه قد أعانني عليه، فلا يأمرني إلا بخير**»[1].

فالسيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان؛ علم بها الشيطان، والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك؛ علم بها الملك أيضًا بطريق الأولىٰ، وإذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم.

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[2]:

سُئل رَحِمَهُ اللَّهُ: عن حديث النبي ﷺ: «إن النطفة تكون أربعين يومًا نطفة، ثم أربعين يومًا علقة، ثم أربعين مضغة، ثم يكون التصوير والتخطيط والتشكيل» ثم ورد عن حذيفة بن أسيد: «أنه إذا مر للنطفة اثنتان وأربعون ليلة، بعث اللَّه تعالىٰ إليها

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٣٩)، وأحمد (١/ ٣٨٥، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٦٠)، وابن خزيمة (٦٥٨) من حديث عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٤/ ٢٣٨-٢٤٢).

ملكًا فصورها، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها، ثم يقول: يا رب! أذكر، أم أنثىٰ؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق وما الأجل؟» وذكر الحديث، فما الجمع بين الحديثين؟

فأجاب:

الحمد للَّه رب العالمين، أما الحديث الأول: فهو في «الصحيحين» عن عبد اللَّه بن مسعود قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة؛ حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار؛ حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»[(١)].

وفي طريق آخر، وفي رواية: «**ثم يبعث اللَّه ملكًا، ويؤمر بأربع كلمات، ويقال: اكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح**».

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١) (٨/ ١٥٢) (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥)، وأحمد (١/ ٣٨٢، ٤٣٠)، وأبو داود (٤٧٠٨).

فهذا الحديث الصحيح ليس فيه ذكر التصوير متىٰ يكون؛ لكن فيه: أن الملك يكتب رزقه وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، قبل نفخ الروح، وبعد أن يكون مضغة.

وحديث أنس بن مالك الذي في «الصحيح» يوافق هذا، وهو مرفوع، قال: «**إن اللَّه عز وجل وكل بالرحم ملكًا يقول: أي رب نطفة! أي رب علقة! أي رب مضغة! فإذا أراد اللَّه أن يقضي خلقها، قال الملك: أي رب! ذكر أم أنثىٰ؟ شقي أو سعيد؟ فما الرزق، فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه**»[1].

فبين في هذا أن الكتابة تكون بعد أن يكون مضغة.

وأما حديث حذيفة بن أسيد؛ فهو من أفراد مسلم، ولفظه: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث اللَّه إليها ملكًا، فصورها، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها، ثم يقول: يا رب! أذكر أم أنثىٰ؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك؛ ثم يقول: يا رب! رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك؛ ثم يقول: يا رب! أجله؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك؛ ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد علىٰ ما أمر ولا ينقص**»[2].

فهذا الحديث: فيه أن تصويرها بعد اثنتين وأربعين ليلة، وأنه بعد تصويرها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها؛ يقول

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٨٧) (٤/ ١٦٢) (٨/ ١٥٢)، ومسلم (٨/ ٤٦).
(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٥-٤٦).

الملك: يارب! أذكر أم أنثىٰ؟ ومعلوم أنها لا تكون لحمًا وعظامًا حتىٰ تكون مضغة. فهذا موافق لذلك الحديث في أن كتابة الملك تكون بعد ذلك، إلا أن يقال: المراد تقدير اللحم والعظام.

وقد روي هذا الحديث بألفاظ فيها إجمال، بعضها أبين من بعض؛ فمن ذلك ما رواه مسلم أيضًا عن حذيفة، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن النطفة تكون في الرحم أربعين ليلة؛ ثم يتسور عليها الذي يُخَلِّقُهَا، فيقول: يا رب! أذكر أم أنثىٰ؟ فيجعله اللَّه ذكرًا أو أنثىٰ، ثم يقول: يا رب! سوي أو غير سوي؟ فيجعله اللَّه تعالىٰ سويًا أو غير سويٍّ، ثم يقول: يا رب! ما أجله وخلقه؟ ثم يجعله اللَّه شقيًا أو سعيدًا**»[1].

فهذا فيه بيان أن كتابة رزقه وأجله، وشقاوته وسعادته: بعد أن يجعله ذكرًا أو أنثىٰ، وسويًا أو غير سوي.

وفي لفظ لمسلم قال: «**يدخل الملك علىٰ النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين ليلة، أو بخمس وأربعين ليلة، فيقول: يا رب! أشقي أو سعيد؟ فيكتب. يا رب! أذكر أم أنثىٰ؟ فيكتب رزقه، ويكتب عمله وأثره وأجله، ثم تطوىٰ الصحف فلا يزاد فيها ولا ينقص**» فهذا اللفظ فيه تقديم كتابة السعادة والشقاوة؛ ولكن يشعر بأن ذلك يكتب بحيث مضت الأربعون.

ولكن هذا اللفظ لم يحفظه رواته كما حفظ غيره.

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٥-٤٦).

ولهذا شكَّ أبعد الأربعين؛ أو خمس وأربعين؟ وغيره إنما ذكر أربعين، أو اثنين وأربعين، وهو الصواب؛ لأن من ذكر اثنين وأربعين ذكر طرفي الزمان، ومن قال أربعين حذفهما، ومثل هذا كثير في ذكر الأوقات، فقدم المؤخر وأخر المقدم، أو يقال: إنه لم يذكر ذلك بحرف «ثم» فلا تقتضي ترتيبًا، وإنما قصد أن هذه الأشياء تكون بعد الأربعين.

وحينئذ فيقال: أحد الأمرين لازم؛ إما أن تكون هذه الأمور عقيب الأربعين، ثم تكون عقب المائة والعشرين؛ ولا محذور في الكتابة مرتين؛ ويكون المكتوب «أولًا» فيه كتابة الذكر والأنثىٰ، أو يقال: إن ألفاظ هذا الحديث لم تضبط حق الضبط.

ولهذا اختلفت رواته في ألفاظه، ولهذا أعرض البخاري عن روايته، وقد يكون أصل الحديث صحيحًا، ويقع في بعض ألفاظه اضطراب؛ فلا يصلح حينئذ أن يعارض بها ما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه؛ الذي لم تختلف ألفاظه؛ بل قد صدقه غيره من الحديث الصحيح.

فقد تلخص الجواب: أن ما عارض الحديث المتفق عليه: إما أن يكون موافقًا له في الحقيقة؛ وإما أن يكون غير محفوظ؛ فلا معارضة، ولا ريب أن ألفاظه لم تضبط، كما تقدم ذكر الاختلاف فيها، وأقربها اللفظ الذي فيه تقدم التصوير علىٰ تقدير الأجل والعمل، والشقاوة والسعادة، وغاية ما يقال فيه: إنه يقتضي أنه قد يخلق في الأربعين الثانية، قبل دخوله في الأربعين الثالثة، هذا لا يخالف الحديث الصحيح، ولا نعلم أنه باطل، بل قد ذكر النساء: أن الجنين يخلق بعد الأربعين، وأن الذكر يخلق قبل الأنثىٰ.

وهذا يقدم علىٰ قول من قال من الفقهاء: إن الجنين لا يخلق في أقل من واحد وثمانين يومًا، فإن هذا إنما بنوه علىٰ أن التخليق إنما يكون إذا صار مضغة، ولا يكون مضغة إلا بعد الثمانين؛ والتخليق ممكن قبل ذلك، وقد أخبر به من أخبر من النساء، ونفس العلقة يمكن تخليقها، والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

* * *

• ومن «فتاوىٰ ابن الصلاح»[1]:

مسألة: روىٰ أبو عبد الله البخاري، وأبو الحسين مسلم - رحمهما الله تعالىٰ - في «صحيحهما» من حديث عبد الله ابن مسعود ﷺ قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله الملك»[2] وذكر باقي الحديث.

وفي الحديث الذي انفرد مسلم بإخراجه من حديث أبي شريحة حذيفة بن أسيد الغفاري: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكًا فصورها»[3] وذكر باقي الحديث.

---

(١) «فتاوىٰ ابن الصلاح» (٣٧-٤٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، (٨/ ١٥٢)، (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥)، وأبو داود (٤٧٠٨)، وابن ماجه (٧٦)، والترمذي (٢١٣٧).

(٣) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٥، ٤٦)، والحميدي (٨٢٦)، وأحمد (٨٢٦).

ففي الحديث الأول: إشعار بأن اللَّه تعالىٰ يرسل الملك بعد مائة وعشرين ليلة. وفي الحديث الثاني: تصريح بان الملك يبعث بعد أربعين ليلة، فكيف الجمع بين هذين الحديثين؟

أجاب رضي الله عنه:

حديث حذيفة بن أسيد هذا لم يخرجه البخاري في «كتابه»، ولعل ذلك لكونه لم يجده يلتئم مع حديث ابن مسعود رضي الله عنهما، ووجد حديث ابن مسعود أقوىٰ وأصح؛ فارتاب بحديث حذيفة الذي مداره علىٰ أبي الطفيل عامر بن وائلة عنه؛ فأعرض عنه.

وأما مسلم: فإنه خرج الحديثين معًا في كتابه، فأحوجنا إلىٰ تطلب وجه يلتئمان به ولا يتنافران، وقد وجدناه وللَّه الحمد الأتم، فأقول:

الملك يُرسل غير مرة إلىٰ الرحم؛ يُرسل مرة عقيب الأربعين الأولىٰ؛ بدلالة حديث حذيفة بن أسيد بألفاظه في رواياته المتعددة؛ فيكتب رزقه وأجله وعمله، وحاله في السعادة والشقاء وغير ذلك.

ويرسل مرة أخرىٰ عقيب الأربعين الثانية؛ فينفخ فيه الروح؛ بدلالة حديث ابن مسعود وغيره.

ثم إنه يشكل وراء هذا من حديث حذيفة في قوله في بعض رواياته عند ذكر إرسال الملك عقيب الأربعين الأولىٰ: «**فصورها، وخلق سمعها وبصرها، وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب! ذكر أو أنثىٰ؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب**» - إلىٰ آخره.

ومن المعلوم أن هذا التصوير لا يكون في الأربعين الثانية؛ فإنه يكون

فيها عَلَقة، وإنما يكون هذا التصوير قريبًا من نفخ الروح، وهكذا روينا ذلك مصرحًا به في بعض روايات حديث حذيفة خارج «الصحيح».

وسبيل الجواب عن هذا الإشكال: أن يحمل قوله: «**فصورها**» علىٰ معنىٰ فصورها قولًا كتابًا لا فعلًا، أي: فذكر تصويرها وكتب ذلك، والدليل علىٰ صحة هذا أن جعلها ذكرًا أو أنثىٰ يكون مع التصوير المذكور، وقد قال في جعله ذكرًا أو أنثىٰ: «**فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك**» - إلىٰ آخره.

ويشكل أيضًا من حديث ابن مسعود: أن البخاري رواه بهذا اللفظ وهو: «**إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا أو أربعين ليلة، ثم يكون علقة مثله، ثم يكون مضغة مثله، ثم يبعث اللَّه إليه الملك، فيؤذن بأربع كلمات؛ فيكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد؟، ثم ينفخ فيه الروح**»، فقوله: «**ثم يبعث إليه الملك**» بحرف «**ثم**» تقتضي تأخير كتب الملك الأمور الأربعة إلىٰ ما بعد الأربعين الثالثة. وحديث حذيفة بن أسيد قاضٍ بتقديم كتب الملك لذلك عقيب الأربعين الأولىٰ.

وسبيل الخروج عن إشكال ذلك: أن يجعل قوله: «**ثم يبعث اللَّه إليه الملك فيؤذن**» فيكتب معطوفًا علىٰ قوله: «**يجمع في بطن أمه أربعين يومًا**»، ومتعلقًا بهذا إلا بالذي يليه قبله، وهو قوله: «**ثم يكون مضغة مثله**». ويكون قوله: «**ثم يكون علقة مثله، ثم يكون مضغة مثله**»، اعتراضًا وقع بين المعطوف، والمعطوف عليه، والاعتراض بأمثال ذلك في كلام اللَّه تبارك وتعالىٰ وكلام العرب غير قليل.

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٧-١٨].

فقوله: ﴿وَعَشِيًّا﴾ ليس متعلقًا بالذي يليه قبله، وهو قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ومعطوفًا عليه؛ بل متعلقًا بما سبق من قوله: ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، وقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ اعتراضًا بينهما.

إذا عرفت هذا؛ فقوله: «**ثم ينفخ فيه الروح**» متصل بقوله: «**ثم يكون مضغة مثله**»؛ لأنه في نية التأخير؛ لما ذكرناه، فافهم ذلك واعرفه؛ فإنه مشكل عويص جدًّا، ولا أحد نعلمه تقدم بحله، وقد أوضحته إيضاحًا ينشرح له صدر الفاهم الآهل، واللّٰه سبحانه المحمود حقًّا.

وقد كان الحافظ عياض بن موسىٰ القاضي من المغاربة قد تعرض لذلك مقتصرًا علىٰ رواية مسلم لحديث ابن مسعود، وذلك فيها بحرف «الواو» لا بحرف «ثم»، ولفظها: «**ثم يرسل الملك؛ فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه**» إلىٰ آخره. وأجاب بأن «الواو» لا تقتضي ترتيبًا. وهذا الذي أتىٰ به سهل الإيتاء مثله في رواية البخاري التي هدانا اللّٰه الكريم لشرح معناها، وله الحمد كله واللّٰه أعلم.

* * *

• ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[١] :

مسألة : في معنىٰ قوله ﷺ في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه وهو قوله : «كل مولود يولد علىٰ الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه»[٢] فهل المراد بالفطرة المذكورة هي فطرة الإسلام والفطرة التي هي الخلق والإبداع والاختراع ؟

أجاب رضي الله عنه :

معناه واللَّه أعلم أنه يولد غير متلبس بحقيقة الكفر فإنه بالاعتقاد ولا وجود له قطعًا ، فأبواه يهودانه قبل البلوغ من حيث الأحكام تبقىٰ ، وبعد البلوغ بتقليده لهما في حقيقة الكفر مباشرة منه وملابسة منه للكفر .

وأما ما ورد من أن «**الشقي من شقي في بطن أمه**»[٣] ، فالمراد به أن يكتب الملك عليه ذلك إخبارًا عما يوجد منه إذا باشر الكفر .

وفي قوله : «**واللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»[٤] إشعارًا بأنه قد يكتب عليه الشقاء ، ويحكم به عليه بناء علىٰ ما يعلمه اللَّه تعالىٰ منه من أنه لو أحياه إلىٰ حين يستقل بالإيمان والكفر لاختار الكفر ، وكفر كما جاءت الرواية بذلك مصرحًا به في بعض الأحاديث ، فيخرج من ذلك أنا لا نستلزم

(١) «فتاوىٰ ابن الصلاح» (ص ٤٢) .
(٢) أخرجه : مسلم (٨/ ٥٤) ، وأبو داود (٤٧١٤) ، وأحمد (٢/ ٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٣) أخرجه : مسلم (٨/ ٤٥) ، وابن ماجه (٤٦) .
(٤) أخرجه : البخاري (٢/ ١٢٥) ، (٨/ ١٥٣) ، ومسلم (٨/ ٥٤) ، وأبو داود (٤٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

الحكم بأنه من مات من أطفال المشركين فهو في الجنة، وكذا في أشباههم من المجانين والله أعلم.

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[١]:

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ردًّا لقول من قال: كل مولود علىٰ ما سبق له في علم الله أنه سائر إليه:

معلوم أن جميع المخلوقات بهذه المثابة؛ فجميع البهائم هي مولودة علىٰ ما سبق في علم الله لها؛ وحينئذ فيكون كل مخلوق مخلوقًا علىٰ الفطرة.

وأيضًا: فلو كان المراد ذلك لم يكن لقوله: «**فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه**» معنًى؛ فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها، فلا فرق بين التهويد والتنصير.

ثم قال:

فتمثيله ﷺ بالبهيمة التي ولدت جمعاء؛ ثم جدعت: يبين أن أبويه غيرا ما ولد عليه.

ثم يقال: وقولكم: خلقوا خالين من المعرفة والإنكار، من غير أن تكون الفطرة تقتضي واحدًا منهما؛ بل يكون القلب كاللوح الذي يقبل كتابة الإيمان والكفر، وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر، فهذا قول فاسد جدًّا.

---

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٤/ ٢٤٣-٢٤٤).

فحينئذ لا فرق بالنسبة إلىٰ الفطرة بين المعرفة والإنكار، والتهويد والتنصير والإسلام؛ وإنما ذلك بحسب الأسباب، فكان ينبغي أن يقال: فأبواه يسلمانه ويهودانه وينصرانه؛ فلما ذكر أن أبويه يكفرانه، وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام؛ عُلم أن حكمه في حصول سبب مفصل غير حكم الكفر.

ثم قال:

ففي الجملة كل ما كان قابلًا للمدح والذم علىٰ السواء، لا يستحق مدحًا ولا ذمًّا، واللَّه تعالىٰ يقول: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

وأيضًا: فالنبي ﷺ شبهها بالبهيمة المجتمعة الخلق، وشبه ما يطرأ عليها من الكفر بجدع الأنف، ومعلوم أن كمالها محمود، ونقصها مذموم، فكيف تكون قبل النقص لا محمودة، ولا مذمومة؟! واللَّه أعلم.

* * *

● **ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[١]:**

سُئل عن قوله ﷺ: «كل مولود يولد علىٰ الفطرة» ما معناه؟ أراد فطرة الخلق أم فطرة الإسلام؟ وفي قوله: «الشقي من شقي في بطن أمه» الحديث. هل ذلك خاص أو عام؟ وفي البهائم والوحوش هل يحييها اللَّه يوم القيامة أم لا؟

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٤/ ٢٤٥-٢٤٩).

فأجاب:

الحمد للَّه. أما قوله ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**»(١)، فالصواب أنها فطرة اللَّه التي فطر الناس عليها، وهي فطرة الإسلام، وهي الفطرة التي فطرهم عليها يوم قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وهي السلامة من الاعتقادات الباطلة، والقبول للعقائد الصحيحة.

فإن حقيقة «الإسلام» أن يستسلم للَّه؛ لا لغيره، وهو معنىٰ «لا إله إلا اللَّه»، وقد ضرب رسول اللَّه ﷺ مثل ذلك فقال: «**كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟!**»(٢): بين أن سلامة القلب من النقص كسلامة البدن، وأن العيب حادث طارئ.

وفي «صحيح مسلم» عن عياض بن حمار قال: قال رسول اللَّه ﷺ فيما يروي عن اللَّه: «**إني خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين، وحَرَّمَتْ عليهم ما أَحْلَلْتُ لهم، وأَمَرَتْهُمْ أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**»(٣).

ولهذا ذهب الإمام أحمد رضي الله عنه في المشهور عنه: إلىٰ أن الطفل متىٰ مات أحد أبويه الكافرين حكم بإسلامه؛ لزوال الموجب للتغيير عن أصل الفطرة.

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١١٨)، ومسلم (٨/ ٥٢، ٥٣، ٥٤)، وأحمد (٢/ ٢٣٣، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٤٤، ٤٦٤، ٢٥٣، ٤١٠، ٤٨١)، والنسائي (٤/ ٥٨)، والترمذي (٢١٣٨)، وأبو داود (٤٧١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هو جزء من الحديث السابق.

(٣) أخرجه: مسلم (٨/ ١٥٨، ١٥٩)، وأحمد (٤/ ١٦٢، ٢٦٦)، وابن ماجه (٤١٧٩).

وقد روي عنه؛ وعن ابن المبارك، وعنهما: أنهم قالوا: «يولد علىٰ ما فطر عليه من شقاوة وسعادة»، وهذا القول لا ينافي الأول؛ فإن الطفل يولد سليمًا، وقد علم اللّه أنه سيكفر، فلا بد أن يصير إلىٰ ما سبق له في أم الكتاب، كما تولد البهيمة جمعاء وقد علم اللّه أنها ستجدع.

وهذا معنىٰ ما جاء في «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول اللّه في الغلام الذي قتله الخضر: «**طُبِعَ يوم طبع كافرًا؛ ولو تُرك لأرهق أبويه طغيانًا وكفرًا**»[1] يعني طبعه اللّه في أم الكتاب - أي كتبه وأثبته - كافرًا؛ أي أنه إن عاش كفر بالفعل.

ولهذا لما سُئل رسول اللّه ﷺ عمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال: «**اللّه أعلم بما كانوا عاملين**»[2]، أي: اللّه يعلم من يؤمن منهم ومن يكفر لو بلغوا. ثم إنه قد جاء في حديث إسناده مقارب عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «**إذا كان يوم القيامة فإن اللّه يمتحنهم ويبعث إليهم رسولًا في عَرَصَةِ القيامة؛ فمن أجابه أدخله الجنة ومن عصاه أدخله النار**»[3]. فهنالك يظهر فيهم ما علمه اللّه سبحانه، ويجزيهم علىٰ ما ظهر من العلم، وهو إيمانهم وكفرهم؛ لا علىٰ مجرد العلم. وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين، وعليه تتنزل جميع الأحاديث.

---

(١) أخرجه: مسلم (٧/ ١٠٣)، والنسائي (١/ ٢٧)، وأحمد (٥/ ١١٩).

(٢) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٥) (٨/ ١٥٣)، ومسلم (٨/ ٥٤)، وأحمد (٢/ ٢٥٩، ٢٦٨، ٣٩٣)، والنسائي (٤/ ٥٨).

(٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٤) من حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه.
وأخرجه: ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ٥٤) من حديث أبي هريرة.
وراجع: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٥١).

ومثل الفطرة مع الحق: مثل ضوء العين مع الشمس، وكل ذي عين لو ترك بغير حجاب لرأىٰ الشمس، والاعتقادات الباطلة العارضة من تهود وتنصر وتمجس: مثل حجاب يحول بين البصر ورؤية الشمس.

وكذلك أيضًا كل ذي حس سليم يحب الحلو، إلا أن يعرض في الطبيعة فساد يحرفه حتىٰ يجعل الحلو في فمه مرًّا.

ولا يلزم من كونهم مولودين علىٰ الفطرة أن يكونوا حين الولادة معتقدين للإسلام بالفعل؛ فإن اللَّه أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا، ولكن سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو الإسلام؛ بحيث لو ترك من غير مغير، لما كان إلا مسلمًا.

وهذه القوة العلمية العملية التي تقتضي بذاتها الإسلام ما لم يمنعها مانع: هي فطرة اللَّه التي فطر الناس عليها.

وأما الحديث المذكور: فقد صح عن ابن مسعود أنه كان يقول: «**الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره**»(١)، وفي «الصحيحين» عن عبد اللَّه بن مسعود قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث إليه**

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٥) موقوفًا وابن ماجه (٤٦) من قول النبي ﷺ والصواب الوقف.

وراجع: «السنة» لعبد اللَّه بن أحمد (٢/ ٣٩٩)، و«الإبانة» لابن بطة (٢/ ٢٤).

الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»(١).

وهذا عام في كل نفس منفوسة، قد علم اللّٰه سبحانه - بعلمه الذي هو صفة له - الشقي من عباده والسعيد، وكتب سبحانه ذلك في اللوح المحفوظ، ويأمر الملك أن يكتب حال كل مولود، ما بين خلق جسده ونفخ الروح فيه، إلىٰ كتب أخر يكتبها اللّٰه ليس هذا موضعها، ومن أنكر العلم القديم في ذلك فهو كافر.

وأما البهائم فجميعها يحشرها اللّٰه سبحانه، كما دل عليه الكتاب والسنة. قال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩] وحرف «إذا» إنما يكون لما يأتي لا محالة.

والأحاديث في ذلك مشهورة، فإن اللّٰه عز وجل يوم القيامة يحشر البهائم ويقتص لبعضها من بعض، ثم يقول لها: كوني ترابًا، فتصير ترابًا. فيقول الكافر حينئذ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠] ومن قال: إنها لا تحيا فهو مخطئ في ذلك أقبح خطأ؛ بل هو ضال أو كافر. واللّٰه أعلم.

* * *

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١) (٨/ ١٥٢) (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥)، وأحمد (١/ ٣٨٢، ٤٣٠)، وأبو داود (٤٧٠٨).

● ومن «الأجوبة المرضية» للسخاوي[(١)]:

الحمد للَّه حديث أبي هريرة: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**» رواه عنه حميد بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، وطاوس، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعبد الرحمن بن يعقوب - والد العلاء -، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهمام بن منبه، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو صالح.

أما حميد: فقال الذهلي في «الزهريات» حدثنا...[(٢)] الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة.

وأما سعيد بن المسيب، فقال مسلم في «القدر» من «صحيحه»[(٣)]: حدثنا حاجب بن الوليد، حدثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، أخبرني سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنه كان يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود إلا ويولد علىٰ الفطرة، أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟!**»، ثم يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ﴾ الآية [الرُّوم: ٣٠].

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الأعلىٰ، وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، كلاهما عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد، وقال: «**كما تنتج البهيمة**» ولم يذكر «**جمعاء**».

---

(١) «الأجوبة المرضية» (٢/ ٦٨١-٦٩٤).
(٢) قال المصحح: «في الأصل بياض بمقدار كلمتين».
(٣) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٢).

وقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا الدبري قال: قرأنا علىٰ عبد الرزاق، به، ولفظه: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة البهيمة، هل تحسون فيها من جدعاء؟!**»، وقال: فكان أبو هريرة يقول: فاقرءوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] قال معمر: فقلت للزهري: كيف تحدث بهذا، وأنت علىٰ غيره؟ قال: نحدث بما سمعناه.

وأما حديث طاوس: فقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن عبد اللّه بن باذرا، قال: قرأت علىٰ أبي، عن رباح، عن عمر بن حبيب، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه**» أو - قال عمر -: «ويمجسانه، مثل الأنعام؛ تولد صحاحًا فيبتكون آذانها».

ورواه أحمد[1] ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية»[2] قال: حدثنا إبراهيم بن خالد، حدثنا رباح، به، مثله.

وأما حديث الأعرج، فقال أبو داود في «السنة» من «سننه»: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه، كما تناتج الإبل من بهيمة جمعاء، هل تحس من جدعاء؟!**»،

---

(١) «المسند» (٢/ ٢٨٢).

(٢) «الحلية» (٩/ ٢٢٨).

قالوا: يا رسول اللَّه، أفرأيت من يموت وهو صغير؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»[١].

وأما حديث عبد الرحمن بن يعقوب، فقال مسلم في «القدر» من «صحيحه»: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز - يعني الدراوردي - عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**كل إنسان تلده أمه يلكزه الشيطان في حضنيه؛ إلا مريم وابنها عليهما السلام**»[٢].

وقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا محمد بن يحيىٰ، حدثنا قتيبة به مثله، غير أنه قال: «**يهودانه وينصرانه ويمجسانه**».

وأما حديث ابن ثوبان، فقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا محمد ابن يحيىٰ، حدثنا معمر بن يحيىٰ، حدثنا معمر بن معمر، حدثنا معاوية ابن سلام، حدثني الزهري، عن محمد بن عبد الرحمن - يعني ابن ثوبان -، حدثني أبو هريرة: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه**» قال أبو عوانة: وحدثنيه أبو عبد الرحمن النسائي بمصر: حدثنا محمد بن يحيىٰ بهذا.

وأما حديث الزهري، فقال البخاري في «الجنائز» من «صحيحه»: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب قال: قال ابن شهاب: يصلىٰ علىٰ كل مولود متوفىٰ، وإن كان لِغَيَّةٍ؛ من أجل أنه ولد علىٰ فطرة الإسلام، يدعي

(١) أخرجه: أبو داود (٤٧١٤).
(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٢).

أبواه الإسلام أو أبوه خاصة، وإن كانت أُمُّهُ علىٰ غير الإسلام، إذا استهل صارخًا صُلي عليه، ولا يُصلىٰ علىٰ من لا يستهل من أجل أنه سِقْط؛ فإن أبا هريرة كان يحدث: قال النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحس فيها من جدعاء**»، ثم يقول أبو هريرة: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية [الرُّوم: ٣٠] (١).

والزهري لم يسمع من أبي هريرة كما جزم به الترمذي، وقد أغفل هذا الحديث المزي في ترجمته من «الأطراف».

وأما حديث همام، فقال البخاري في «القدر» من «صحيحه»: حدثنا إسحاق، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه كما تنتجون البهيمة، هل تجدون فيها من جدعاء. حتىٰ تكونوا أنتم تجدعونها؟**» قالوا: يا رسول اللَّه، أفرأيت من يموت وهو صغير؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**»(٢).

وقال مسلم في «القدر» من «صحيحه»: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول اللَّه ﷺ؛ فذكر أحاديث منها: وقال رسول اللَّه ﷺ: «**من يولد يولد علىٰ هذه الفطرة**»، والباقي مثله، غير أنه قال: «**الإبل**» بدل

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١١٨).
(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٣).

«**البهيمة**»، وقال: «**فهل تجدون فيها جدعاء؟!**»، وقال: «**يموت صغيرًا**»(١).

وقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا السلمي، حدثنا عبد الرزاق به، مثل لفظ البخاري سواء.

وأما حديث أبي سلمة: فقال البخاري في «الجنائز»، وفي «الروم» من «التفسير» معًا من «صحيحه»: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد اللَّه - هو ابن المبارك -، أخبرنا يونس، عن الزهري، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود يولد إلا يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟!**»، ثم يقول: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الرُّوم: ٣٠](٢).

وقال مسلم في «القدر» من «صحيحه»: «حدثني أبو الطاهر وأحمد ابن عيسىٰ قالا: حدثنا ابن وهب، أخبرنا يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره، أن أبا هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود يولد إلا يولد علىٰ الفطرة**»، ثم يقول: اقرءوا - وذكره(٣).

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٢-٥٣).
(٢) أخرجه: البخاري (٢/ ١١٨-١١٩) (٦/ ١٤٣).
(٣) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٢).

وقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا يونس بن عبد القوي، أخبرنا ابن وهب، به مثله.

وقال الخلعي في «فوائده»: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد البزار، حدثنا أبو طاهر أحمد بن محمد بن عمرو المديني، به مثله.

وهكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري، قال البخاري أيضًا في «الجنائز»: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة، هل ترىٰ فيها جدعاء؟!**»[١].

وأما حديث أبي صالح: فقد رواه عن الأعمش، وابنه سهيل بن أبي صالح.

فأما حديث الأعمش؛ فرواه عنه جماعة:

قال مسلم في «القدر» من «صحيحه»[٢]: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه**»، فقال رجل: يا رسول اللَّه، أرأيت لو مات قبل ذلك؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٥).

(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٣).

قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية. وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي؛ كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد؛ في حديث ابن نمير: «**ما من مولود يولد إلا وهو علىٰ الملة**»، وفي رواية أبي بكر عن معاوية: «**إلا علىٰ هذه الملة حتىٰ يبين عنه لسانه**»، وفي رواية أبي كريب عن أبي معاوية: «**ليس من مولود يولد إلا علىٰ هذه الفطرة حتىٰ يعبر عنه لسانه**»[١].

وقال أبو عوانة في «صحيحه»: حدثنا الحسن بن عفان، حدثنا ابن نمير، عن الأعمش به بلفظ: «**ما من مولود يولد إلا علىٰ هذه الملة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه**»، قيل: يا رسول اللَّه، فكيف بمن مات قبل ذلك؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

وقال: حدثنا علي بن حرب، حدثنا أبو معاوية به، ولفظه: «**ما من مولود يولد إلا علىٰ هذه الملة حتىٰ يبين عنه لسانه، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يشركانه**». قالوا: كيف بما كان قبل ذلك؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

وقال أيضًا: حدثنا إبراهيم بن عبد اللَّه بن أبي الخيبري، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مولود يولد إلا علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يشركانه**»، قيل: يا رسول اللَّه، أرأيت من مات منهم قبل ذلك؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

---

(١) مسلم (٨/ ٥٣).

وقال أيضًا: حدثنا أبو علي الزعفراني، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا الأعمش به ولفظه: «**ما من مولود يولد إلا علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه**»، قال رجل: يا رسول الله، فمن مات ولم يعقل في شيء من ذلك؟ قال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**».

وقال أيضًا: حدثنا عباس الدوري، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي، حدثنا الأعمش، حدثني أبو صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، حتىٰ يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه**».

وقال أيضًا: حدثنا ابن الجنيد، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة، عن الأعمش، به كالذي قبله سواء.

وقال أبو نعيم في «الحلية»: حدثنا محمد بن المظفر، حدثنا محمد بن عبد الحميد الفرغاني بدمشق، حدثنا عمر بن رسته، حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن الأعمش، به بلفظ: «**ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه**»[١].

فهؤلاء جماعة رووه عن الأعمش، وهم: جرير، وحفص بن غياث، وسفيان الثوري، وشعبة، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن عبيد، ووكيع، وأبو معاوية.

وأما حديث سهيل عن أبي صالح:

(١) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٦).

فقال أبو عوانة أيضًا: حدثنا أبو إبراهيم الزهري، حدثنا يحيىٰ بن بكير، حدثنا الليث، عن يحيىٰ بن سعيد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**كل مولد يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه**».

وقد روىٰ هذا الحديث جماعة من الصحابة غير أبي هريرة ﷺ، منهم: الأسود بن سريع، وجابر، وسمرة، وابن عباس.

فأما حديث الأسود:

فهو عند الطبراني في «الكبير» قال: حدثنا بشر بن موسىٰ، حدثنا يعلىٰ ابن عباد بن يعلىٰ، حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأسود بن سريع، أن النبي ﷺ بعث سرية فبلغ من قتلهم أن قتلوا الذرية من المشركين؛ فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «**ما بال أقوام بلغ من قتلهم أن قتلوا الذرية من المشركين؟**»، فقالوا: يا رسول اللَّه - وذكر كلمة بعدها -، فقال: «**أوليس خياركم أولاد المشركين، والذي نفسي بيده ما من مولود يولد إلا علىٰ الفطرة، حتىٰ يكون أبواه يهودانه وينصرانه**»[(١)].

ورواه عن الحسن جماعة، منهم: أشعث بن عبد الملك[(٢)]، والسري ابن يحيىٰ أبو الهيثم[(٣)]، وعبد الوهاب بن عنبسة الغنوي[(٤)]، وعمارة بن

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» رقم (٨٢٦).

(٢) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٣٠).

(٣) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٢٧)، وأحمد (٤/ ٢٤).

(٤) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٣٥)، و«الأوسط» (٤٩٤١).

أبي حفصة[١]، وقتادة[٢]، والمعلىٰ بن زياد[٣]، وهشام[٤]، ويونس[٥]، وأبو حمزة إسحاق بن الربيع العطار[٦].

أخرجه الطبراني أيضًا في «الكبير» من حديثهم، وفي «الأوسط» من حديث المعلىٰ، وشاركه الإمام أحمد فيمن رقمت عليه منهم- وهم ثلاثة-[٧] وأبو يعلىٰ الموصلي في أبي حمزة:

فلفظ أشعث، وعبد الوهاب، وعمارة: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، حتىٰ يكون أبواه يهودانه وينصرانه**»، ولفظ السري: «**ما من مولود يولد إلا علىٰ فطرة الإسلام حتىٰ يعرب فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»، ولفظ قتادة، وهشام، ويونس: «**إن كل نسمة تولد علىٰ الفطرة حتىٰ يعرب عنها لسانها**».

وفي لفظ لقتادة أيضًا: «**ما من نسمة تولد إلا علىٰ الفطرة حتىٰ يعرب عنها لسانها**»، وفي لفظ ليونس أيضًا: «**كل نسمة تولد علىٰ الفطرة، حتىٰ**

---

(١) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٣١).
(٢) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٤)، (٣/ ٤٣٥)، والحاكم (٢/ ١٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٣٢).
(٣) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٣٤).
(٤) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٨٣٢).
(٥) أخرجه: أحمد (٣/ ٤٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٢٩)، والحاكم (٢/ ١٢٣).
(٦) أخرجه: أبو يعلىٰ (٩٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٨٢٨).
(٧) لم يوضع رقم أحمد في المطبوع، فلعل المصحح لم يتنبه لذلك، وقد عرفت هؤلاء الثلاثة من التخريج، وهم: السري بن يحيىٰ أبو حمزة، وقتادة، ويونس. واللَّه أعلم.

يعرب عنها لسانها فأبواه يهودانها وينصرانها»، ولفظ المعلىٰ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**»، ولفظ أبي حمزة كذلك، وزاد: «**حتىٰ يعرب عنه لسانه، فأبواه يهودانه وينصرانه**».

وأما حديث جابر:

فقال أحمد: حدثنا أبو هاشم، حدثنا جعفر، عن الربيع، عن أنس، عن الحسن، عن جابر بن عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة حتىٰ يعرب عنه لسانه، فإذا عبر**(١) **عنه لسانه إما شاكرًا وإما كفورًا**»(٢).

وأما حديث سمرة:

فقال البزار: [حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا ريحان بن سعيد، حدثنا عباد بن منصور، عن أبي رجاء، عن سمرة بن جندب](٣) أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه**»(٤).

وأما حديث ابن عباس:

فقال البزار أيضًا: حدثنا عمرو بن يحيىٰ الأيلي، حدثنا الحارث بن غسان، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه**»(٥).

وقال عقبه: لا نعلم رواه إلا الحارث، وهو بصري لا بأس به.

---

(١) في «المسند»: «أعرب». (٢) أخرجه: أحمد (٣/ ٣٥٣).

(٣) بياض بالأصل، واستدركه المصحح من «كشف الأستار».

(٤) أخرجه: البزار (٢١٦٦ - كشف). (٥) أخرجه: البزار (٢١٦٧ - كشف).

ذكر شيء من فوائد هذا الحديث

قال مسدد: حدثنا حماد، عن سعيد بن أبي صدقة قال: قلت لمحمد ابن سيرين: هذا الحديث: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**» من قاله؟ قال: قاله من كان يعلمه.

وقال أبو داود[1] عقب تخريجه له: حدثنا الحسن بن علي، أخبرنا حجاج بن المنهال، سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**»، قال: هذا حديث عندنا، حيث أخذ اللَّه عليهم العهد في أصلاب آبائهم، حيث قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وقال أيضًا: قرئ علىٰ الحارث بن مسكين - وأنا أسمع - أخبرك يوسف بن عمرو، أخبرنا ابن وهب، سمعت مالكًا، وقيل له: إن أهل الأهواء يحتجون علينا بهذا الحديث، قال مالك: احتج عليهم بآخره: قالوا: أرأيت من يموت وهو صغير؟ قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

* * *

- **ومن «الحاوي للفتاوي» للسيوطي[2]:**

مسألة:

ما الجمع بين حديث صح في سند

عن أكرم الخلق والمبعوث من مضر

---

(١) «سنن أبي داود» (٤٧١٥-٤٧١٦).

(٢) «فتاوىٰ السيوطي» (١/ ٣٧٣-٣٧٤).

إن الـولادة لـلـمـولـود كـائـنـة
بـإذن خـالـقـنـا حـقًّـا عـلـىٰ الـفـطـر
ووالـداه بـتـهـويـد ومـا مـعـه
يُـصَـرِّفـاه كـمـا قـد جـاء فـي الأثـر
وبـيـن مـا صـح فـي الآثـار أن إذا
أراد رب الـعـلا الـتـخـلـيـق لـلـبـشـر
فـيـأخـذ الـمـلـك الـمـاء الـمـخـلـق في
يـد يـمـرغـه فـي تـرب مـعـتـبـر
يـقـول: يـا رب، مـخـلـوق وكـيـف بـه
مـقـدر الـخـلـق مـن أنـثـىٰ ومـن ذكـر؟
مـا الـرزق؟ مـا أجـل؟ مـا الـحـال فـيـه؟
وهل يشقىٰ ويسعد؟ ما المحتوم في القدر؟
مـن أيـن لـلأبـويـن الـحـكـم فـيـه إذا
كان القضا، ومضىٰ حال علىٰ قدر؟
حـقـق لـنـا يـا إمـام الـعـصـر صـورتـه
يـا عـالـمًـا فـاق أهـل الـعـلـم والأثـر
وحـافـظًـا، الـمـرء إن حـانـت مـنـيـتـه
وفـارقـت روحـه جـسـمًـا مـن الـبـشـر
فـهـل يـمـوتـان أو لـلـغـيـر يـنـتـقـلا ؟
يـا ذا الـعـلـوم، ورب الـخُـبْـرِ والـخَـبَـرِ؟
لا زال مـجـدك مـحـروسًـا بـأربـعـة
الـعـز، والـنـصـر، والإقـبـال، والـظـفـر

الجواب:

الحمد للَّه موصولًا مدىٰ الدهر ثم الصلاة علىٰ المبعوث من مضر
ما بين ذين تنافٍ، كل ذي سبب وذي فعال جرىٰ في سابق القدر
فيكتب الملك المأمور ما سبقت به المقادير من رشد ومن خسر
فيولد المرء ذا رشد وتدركه سوابق القدر المحتوم في الذكر
يسبب اللَّه أسباب الضلال علىٰ يدي أب، أو لَعِين الجن والبشر
ألا ترىٰ قاتل الإنسان ذا سبب وكان في قدر هذا منتهىٰ العمر
وحافظًا، المرء مهما مات يعتكفا بقبره، ذاكرين اللَّه في الدهر
يسبحان بتهليل، ويكتب ذا لصاحب القبر؛ هذا جاء في الأثر
ولا يموتان إلا عند نفخته في الصور للصعق كالأملاك فادَّكِرِ
وابن السيوطي قد خط الجواب لكي يكون في الحشر ممن فاز بالظفر

* * *

● ومن «فتاوىٰ المنار»[1]:

سؤال: سليمان عبد اللَّه في (السويس) وهو رجل غريب كتب إلينا بأن عنده شبهات في الدين يحب كشفها، وأنه يبدأ بالسؤال الآتي تمهيدًا لها وهو:

الحديث المشهور: «ما من مولود إلا يولد علىٰ الفطرة الإسلامية أو فطرة الإسلام، وإنما أبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه» أصحيح هو، وما هي الفطرة الإسلامية؟ أمسلمًا

---

(١) «المنار» (٨/ ١٨-٢١).

يولد المولود؟ أيعرف الأركان الإسلامية بالطبع والفطرة؟ أم يعرف اللَّه والنبي محمدًا فقط حاشا الأركان الأخرىٰ؟ فبالإجمال ما معنىٰ هذا الحديث الشريف؟

الجواب:

أما الحديث فصحيح أخرجه البخاري من حديث ابن شهاب عن أبي هريرة، وهو لم يدرك أبا هريرة؛ فالحديث عنده منقطع[1] بلفظ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟!**»، ورواه مسلم والترمذي وصححه، وفيه: «**يشركانه**» بدل «**يمجسانه**».

والمراد بالفطرة في الحديث ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٠]. وقد قرأ أبو هريرة الآية بعد الحديث، وأشار البخاري إلىٰ أنه أدرجها للبيان، وتقدم لنا تفسير الآية في «المنار»، ونقول هنا ما لا بد منه؛ لأن السائل لم يطلع علىٰ المنار إلا قليلًا.

إننا نرىٰ جميع أهل الملل حتىٰ الكتابيين يعتقدون أن الدين شُرِّع لمقاومة مقتضىٰ الخلقة، وأن أصوله فوق قضايا العقول، وأحكامه وراء مدىٰ

---

(١) لكن الزهري أخذه عن أصحاب أبي هريرة الثقات، كابن المسيب وحميد بن عبد الرحمن، كما في المسألة المتقدمة قريبًا عن «الأجوبة المرضية» للسخاوي، وقد رواه أيضًا غير أبي هريرة عن النبي ﷺ.

الأفهام، وأن الغرض منه تعذيب النفس، وحرمانها من نعيم الحياة، وأنه لا حق لصاحب الدين في طلب الدليل علىٰ عقائده، ولا في السؤال عن حكمة عباداته، ولا في تطبيق أحكامه علىٰ مصالح الأمة وخير البشر؛ بل عليه أن يسلم بكل ما يرويه له الرؤساء، ويقلدهم تقليد أعمىٰ.

ثم إنهم يعتقدون أن الدين رابطة جنسية، لأهله عند اللَّه تعالىٰ من الحقوق مثل ما لأهل الأجناس في عرف السياسة وقوانينها، أي أن اليهودي مثلًا: يعتقد أن اللَّه اصطفىٰ كل يهودي، وميزه علىٰ العالمين؛ لأنه يهودي، فهو إذا أذنب يعفو اللَّه عنه بفضله أو بشفاعة أحد سلفه الصالحين، وإذا عذبه فإنما يعذبه أيامًا معدودات، وأن غير اليهودي لا قيمة له عند اللَّه تعالىٰ، إذا أحسن لا يقبل إحسانه، وإذا أساء يتضاعف عذابه.

كما أن أهل السياسة يميزون الأمة التي تضمها جنسية الدولة، ويخصها قانونها بحقوق لا تكون لغيرها، فلا يجيزون محاربة طائفة منها، ولا تدمير بلد من بلادها، وإن كانوا أجهل الناس وأعرقهم في الرذائل، ويستبيحون محاربة قوم آمنين مهذبين، وإذلال كبرائهم، وإهانة عظمائهم، واستعباد دَهْمَائِهِم، وإن أفضىٰ ذلك إلىٰ التخريب والتدمير.

وسرت عدوىٰ هذه العقيدة وما قبلها إلىٰ المسلمين؛ فلا يكاد يسلم منها إلا الواقف علىٰ أسرار القرآن، ودقائق السنة.

أما القرآن: فقد أتىٰ علىٰ أمثال هذه القواعد التقليدية فنسفها نسفًا، وبين للناس أن الدين مع الفطرة في قِرْن: ارتقاؤه هو ارتقاء الفطرة، وضعفه هو ضعف الفطرة، وفساده هو فساد الفطرة؛ فعقائده وضعت

لترقية العقل، وآدابه وعباداته لترقية النفس، وأحكامه وشرائعه لترقية حال الاجتماع والتعامل بين الناس.

ولذلك جعل العلم بالعالم علويه وسفليه، والبحث عن حكمه ونظامه وأسراره وفوائده هو الأساس الذي يقوم عليه بناء التوحيد ومعرفة اللَّه، وذكر عند طلب كل عبادة بيان فائدتها في تقوىٰ اللَّه تعالىٰ، وتهذيب النفس وتحليتها بالأخلاق العالية، كما بين عند ذكر كل خلق وأدب وحكم فائدته ومنفعته.

وبين أن العقوبة علىٰ الكفر والرذائل والأعمال القبيحة، هي علة تأثيرها الأثر السيئ في النفس، كما أن المثوبة الحسنة أثر المعارف الصحيحة، والأعمال الصالحة في النفس.

والآيات المؤيدة لجميع ما قلناه كثيرة جدًّا، وقد فسرنا في مجلدات «المنار» الماضية العشرات منها في الأصول العامة والفروع الجزئية، وإعادته هنا تطويل لا محل له، فإذا اشتبه السائل أو خلا فليسأل عن الشواهد يجب، وفي باب التفسير من هذا الجزء شيء من ذلك.

ولم يُجعل اسم الإسلام اسم جنس لطائفة من الطوائف؛ بل سمَّىٰ أهل الحق مسلمين كما سماهم مؤمنين وحنفاء ومخلصين؛ لأن معاني هذه الألفاظ قائمة بهم، وجعل مدار السعادة علىٰ ما يتحقق به معنىٰ الاسم علىٰ قبول التسمي، والرضىٰ باللفظ، والمعيشة مع أصحابه، ولذلك قال في بعض المسلمين: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ الآيات [النساء: ١٢٣]، وقال ما رأيتَ تفسيره في هذا الجزء.

فعُلم مما تقدم أن معنىٰ كون دين الإسلام دين الفطرة هو أنه موافق لسنن اللَّه تعالىٰ في الخلقة الإنسانية؛ لأنه يعطي القوىٰ الجسدية حقوقها، والقوىٰ الروحانية حقوقها، ويسير مع هذه القوىٰ علىٰ طريق الاعتدال حتىٰ تبلغ كمالها.

ومعنىٰ «ولادة كل مولود علىٰ هذه الفطرة»: هو أنه يولد مستعدًّا للارتقاء بالإسلام الذي يسير به علىٰ سنن فطرته التي خلقه اللَّه عليها، بما يبين له أن كل عمل نفسي أو بدني يصدر عنه يكون له أثر في نفسه، وأن ما ينطبع في نفسه من ذلك يكون علة سعادته أو شقائه في الدنيا والآخرة، فإذا فهم هذا وأدركه؛ يظهر له أنه سنة الفطرة وناموس الطبيعة.

وإذا كان له أبوان - وفي معناها: من يقوم مقامهما في تربيته وتعليمه - علىٰ غير الإسلام، يطبعان في نفسه التقاليد التي تحيد به عن صراط الفطرة، فالنصرانيان ينشئآن ولدهما علىٰ التسليم بأن البشر خلقوا كلهم أشرارًا فجارًا بمقتضىٰ الفطرة، وأن نجاتهم وسعادتهم إنما تكون بالاعتراف بشيء واحد، يجب القول به والاعتماد عليه - وإن لم يعقل -، وهو أن واجب الوجود الذي كان منه كل شيء، وبيده ملكوت كل شيء، قد اعتنىٰ بأمرهم، وأعياه خلاص أرواحهم، بغير ما أنفذه منذ زمن قريب لا يبلغ ألفي سنة، وهو أن حلَّ في بطن امرأة منهم، واتحد فيه بجنين؛ فصار إلهًا وإنسانًا، ثم خرج من حيث يخرج الطفل، ونشأ فيهم يأكل مما يأكلون منه ويشرب مما يشربون، ويألم مما يألمون له ويتعب مما يتعبون.

ثم مكَّن شرارهم من صلبه فصلبوه، وهو يصيح ويستغيث فلا يغاث،

ثم قُبر ولُعن ودخل الجحيم وخرج منها؛ لأجل الرحمة بهم وإنجائهم، ومع ذلك كله لم تكن طريقته هذه كاملة بعموم رحمته بهم، وإنما كانت خاصة بطائفة منهم، وهم الذين استطاعوا أن يبدلوا فطرتهم ويسلموا بهذا القول تسليمًا.

فهذا يا سيدي معنىٰ كون دين الإسلام دين الفطرة، وهذا هو الفرق بينه وبين أديان التقليد، وليس معناه أن المولود يولد عالمًا بالشريعة، فإن هذا ليس من الفطرة في شيء.

وفسر كثير من العلماء الفطرة بالاستعداد للخير والشر، والحق والباطل، ورواية مسلم هكذا: «**كل مولود تلده أمه علىٰ الفطرة، فأبواه بعدُ يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه؛ فإن كانا مسلمين فمسلم**»، وهو الذي جرينا عليه في كتابنا «الحكمة الشرعية» ولا تنافي، إلا أننا هاهنا شرحنا موافقة الإسلام للفطرة، والله أعلم.

* * *

● **ومن «فتاوىٰ المنار»**[1]:

القدر وحديث: «خلق الإنسان شقيًا وسعيدًا»

سؤال: من مصطفىٰ نور الدين حنطر، إلىٰ المصلح الكبير السيد: محمد رشيد رضا

سلام عليك أيها الرشيد المرشد، سلام عليك أيها القائم لله

---

(١) «المنار» (١٤/ ٤٢٤-٤٢٩).

بالحجة علىٰ أهل عصرك، سلام عليك أيها الوارث لرسول اللَّه، محيي ما أماته الناس من سنته، المصلح لما أفسدوه من شريعته، سلام عليك وعلىٰ أمثالك من عباد اللَّه الصالحين المجددين لهذه الأمة في هذا القرن ما اندرس من أمر دينها، سلام عليك ورحمة اللَّه وبركاته.

أما بعد: فإني أرجو إفادتي عن أمرين[1]؛ فإنكم خير من يرجىٰ للإفادة:

الأول[1]: إنكم قد تكلمتم علىٰ القدر، وعلىٰ حقيقة معناه في مناركم المنير مرارًا، وقد عاودتم الكلام عليه في هذا المنار الأخير عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾ [النساء: ٧١].

ومما قلتَ في هذا الشأن قولك: «ثم إنك إذا ذكرتهم يسلون في وجهك كلمةَ القدر، ومثلَ الحديثين اللذين ذكرهما الرازي».

أما أنا إذا ذكرتهم بهذا المعنىٰ الصحيح الذي أعتقده قديمًا وقلت لهم: إن القدر عبارة عن أن المسببات تجيء علىٰ قدر أسبابها، لا تزيد عنها ولا تنقص، وأن أمور الكائنات جارية علىٰ نظام محكم، وناموس متقن، وسنة حكيمة؛ فإنهم يُشهرون في وجهي حديثًا جاء في البخاري عن عبد اللَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق المصدوق -، قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم

(١) ذكرنا الأمر الأول من المسألة؛ لأن الثاني لا تعلق له بشرطنا في هذا المشروع.

يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث اللَّه ملكًا، ويؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح؛ فإن الرجل منكم ليعمل حتىٰ ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتىٰ ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة»[1].

هذا الحديث أيها الأستاذ مشكل من وجوه:

أولًا: إنَه ينافي صريح القرآن؛ فإنه يفيد أن الأمور مكتوبة علىٰ وجه التحتيم والجبر علىٰ أمر بعينه، لا علىٰ معنىٰ ارتباط الأسباب بالمسببات، ولا ريب أن ذلك يخالف صريح القرآن؛ فإنه من أوله إلىٰ آخره يحث علىٰ الأخذ بأسباب السعادة، والبعد عن أسباب الشقاوة، ويدل علىٰ أن السعادة أسبابًا سواء كانت دنيوية أو أخروية، وأن للشقاوة أسبابًا كذلك.

ثانيًا: أن تحتيم الشقاوة الذي يستفاد من لفظ الكتابة المذكورة في هذا الحديث، يشبه أن يكون ظلمًا منه تعالىٰ، واللَّه منزه عن الظلم كما جاء في غير موضع من القرآن.

ثالثًا: إن هذا الحديث مؤيد لعقيدة أهل الجبر، التي ما كانت تعرف في الصدر الأول، وإنما فشت في المسلمين بعد ذلك، وصارت من أقوىٰ عوامل ضعفهم وانحطاطهم.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥)، ومسلم (٨/ ٤٤)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد (١/ ٣٨٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

رابعًا: إن هذا الحديث معارض بحديث: «كل مولود يولد علىٰ الفطرة» فهذا يفيد أن كل مولود يولد علىٰ الخير، وذاك يفيد أن البعض يولد شقيًا، والبعض سعيدًا.

وبالجملة: فإن هذا الحديث قد أشكل عليَّ أمره، ولم أجد حكيمًا يشفي ما في صدري سوىٰ حكمتكم الشافية؛ فأرجو أن تسعفوني بالدواء الناجع[1] لما سببه لي هذا الحديث من الأمراض والشبهات.

الجواب:

ليس في الكتابة الإلهية لما يكون عليه الإنسان في مستقبل أمره شيء من معنىٰ الجبر والإكراه الذي تبادر إلىٰ فهمكم، وإنما هي عبارة عن ضبط الأمر الذي يجري بقدر ونظام، ومثاله من أعمال البشر - ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] - سير القطارات الحديدية بنظامها المعروف، وسير البريد في البر والبحر، يكتب لهذا وذاك نشرات يذكر فيها الأيام والساعات والدقائق التي يسير فيها البريد، والتي يصل فيها إلىٰ بلد كذا، وبلد كذا، وليس في هذه الكتابة ما يجعل سير القطارات والمراكب، وحركات عمالها خارجة عن نظام الأسباب والمسببات في خواص النار، والماء والبخار، ولا ما ينافي اختيار العمال الذين يتولون الأعمال في هذه القطارات، والمراكب ونقل البريد منها في أعمالهم.

إن الكتابة عبارة عن ضبط العلم بالشيء، والعلم نفسه لا يتعلق بالأشياء

(١) في المطبوع: «الناجح» بالحاء.

تعلق إيجاد وتكوين، وإنما يتعلق بها تعلق انكشاف وإحاطة؛ فلا إجبار ولا تحتيم، وإنما يكتب الشيء علىٰ ما يكون عليه، ونحن نعرف بالضرورة من أنفسنا أن ما نحن عليه هو أننا مختارون في أعمالنا الصالحة وغير الصالحة، وهي أسباب السعادة والشقاوة.

وكونها مكتوبة لا يمنع هذا، كما أن كتابة سير القطارات والمراكب من أول الشهر مثلًا لا يقتضي أن يكون سيرها بغير الأسباب، بل هو بالأسباب، ومن العلماء من ينظم هذه الكتابة في سلك التمثيل بكون علم اللَّه بالأشياء ثابتًا لا يتغير ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

ومن الفرق بين كتابة الناس والكتابة الإلهية: أن الناس يعلمون - بما أوتوا من العلم بالأسباب - أن قوة البخار إذا كانت كذا؛ فإن القطار أو المركب يسير في الساعة كذا ميلًا، وأن المسافة بين مصر والإسكندرية كذا ميلًا، وبين الإسكندرية والأستانة كذا ميلًا، وأن السير يكون في ساعة كذا؛ فيكون الوصول في ساعة كذا.

ولكنهم لا يعلمون ما عساه يطرأ من الأسباب التي تحول دون ذلك؛ فيترتب عليها الإخلال بهذا النظام كما يقع ونشاهده ونسمع به من تعطل آلة، أو حدوث رياح، أو سيول تجرف بعض الخطوط الحديدية.

واللَّه سبحانه يعلم جميع ما يطرأ علىٰ عبده مما يجري في سلسلة الأسباب الظاهرة للعبد، والأسباب الخفية عنه، ولا يخفىٰ علىٰ اللَّه شيء.

والمسألة التي ذكرت في آخر الحديث من أدق العلم باللَّه وسننه؛ لأنها

مخالفة بحسب الظاهر لسنة اللّه تعالىٰ، في كون المرء يموت علىٰ ما عاش عليه؛ لأن الأعمال تؤثر بالتكرار في النفس؛ فتطبعها علىٰ الحق والخير، أو علىٰ ضدهما، فكيف يمكن إذًا أن يعمل الإنسان بعمل أهل الجنة، حتىٰ لا يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيعمل بعمل أهل النار؛ والعكس؟.

الجواب عن هذا لا يفهمه حق الفهم إلا خواص الغواص علىٰ دقائق المعاني، ويمكن تقريبه إلىٰ أذهان الجمهور بالمثال.

فمثل الذي يعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ يقرب بتزكية نفسه، وتهذيبها منها، فيترك العمل لها وينغمس في الباطل، والشر الذي هو عمل أهل النار، كمثل رجل ضعيف البنية مستعد للأمراض القاتلة، جرىٰ علىٰ قواعد حفظ الصحة في طعامه وشرابه، وعمله ورياضته، حتىٰ لم يبق بينه وبين المتمتعين بكمال القوة والصحة إلا فرق قليل؛ فاغتر بنفسه وأسرف في أمر صحته بالتعرض لمرض قاتل كالسل، أو الهيضة، أو الطاعون؛ فهلك.

ومثل الذي يعمل بعمل أهل النار - من اقتحام الباطل واقتراف أعمال الشر - حتىٰ تكاد تحيط به خطيئته، وتصير الأباطيل والشرور ملكة حاكمة عليه، فيترك كل ذلك فجأة، وينقلب إلىٰ ضده، كمثل رجل قوي البنية كامل الصحة، غرته قوته؛ فأقبل علىٰ ما يفسد الصحة كشرب المسكرات، والإسراف في الشهوات، حتىٰ إذا ساء هضمه، وضعفت قواه، وكاد يكون حرضًا أو يكون من الهالكين، تنبه من غفلته، وثاب إلىٰ

رشده؛ فجرىٰ علىٰ قوانين الصحة، بغاية العناية والدقة، فنجا مما كان يبسله ويهلكه.

كلٌّ من هذا وذاك مما يقع قليلًا، والأكثر أن من يطول عليه العهد في مزاولة الأعمال النافعة أو الضارة لا يعود عنها، والأعمال البدنية كالأعمال الروحية، وسنن اللّٰه تعالىٰ فيهما متشابهة.

فتبين بهذا أن الحديث لا يخالف ما في القرآن من إثبات الأسباب، واختيار الإنسان، ومطالبته بالعمل، ولا يثبت عقيدة الجبر، ولا يشير إلىٰ اتصاف البارئ تبارك وتعالىٰ بالظلم؛ لأنه لا يفيد معنىٰ التحتيم والجبر؛ بل كل ما يفيده هو أن كل ما يعمله الإنسان ثابت في العلم الإلهي علىٰ ما يكون عليه في الواقع.

والواقع أن سعادة الإنسان أو شقاءه بعمله الاختياري، ولو علمتُ أنا أن الأمير يسافر في يوم كذا من القاهرة في ساعة كذا، فيصل إلىٰ الإسكندرية في وقت كذا، ثم يسافر منها في ساعة كذا من يوم كذا إلىٰ الأستانة فيصل إليها يوم كذا - إلىٰ آخر ما يمكن أن أقف عليه من حاشية الأمير مثلًا - لو علمت هذا وكتبته في دفتر عندي أو في المنار، فهل يقتضي ذلك أن يكون ذلك السفر بإجبار مني لأنني علمت به، وأن يكون الأمير غير مختار فيه؟ لا، لا؛ فإن تعلق العلم والكتابة ليس تعلق إلزام ولا إيجاد كما قدمنا، وإنما أعدناه لزيادة الإيضاح.

ثم إن الحديث لا يناقض حديث: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة**» سواء كان المراد بالفطرة الخير أو الاستعداد المطلق؛ لأنه إنما يدل علىٰ علم

الباريء تعالىٰ بما يطرأ علىٰ الفطرة السليمة، من التربية الحسنة والقدوة الصالحة، التي يسوقها إلىٰ الارتقاء في الحق والخير، فيكون صاحبها تام السعادة؛ أو من التربية السيئة، وقدوة الشمر التي تفسدها، وتجعل صاحبها شقيًا.

فإذا بَنَتْ شركة - كشركة واحة عين شمس - عدة بيوت بناء حسنًا محكمًا مزينًا، وقالت: إنني شيدت كل بيت من هذه البيوت، وأحكمت بناءه وزينته، وكانت تعلم أن الذين يقيمون فيها فريقان: فريق يزيدون بيوتهم حسنًا وزينة، وفريق يصدعون بناءها ويشوهون زينتها، وقالت في مقام آخر: إن هذه البيوت سيكون بعضها حسنًا جميلًا، وبعضها مشوهًا قبيحًا، فهل يكون القولان متناقضين؟ لا، لا.

* * *

● ومن «فتاوىٰ المنار»[1]:

تفسير ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السَّجدَة: ١٣]

سؤال: من صاحب الإمضاء بدمشق الشام.

حضرة المصلح الكبير سيدي السيد: محمد رشيد رضا أدام اللّٰه نفعه. آمين.

بعد تقديم واجب الاحترام أعرض أنني قرأت في مناركم الأغر (ج٦ م١٤) جوابًا علىٰ سؤال ورد من دمياط من مصطفىٰ

---

(١) «المنار» (١٤/ ٩١٢-٩١٤).

نور الدين حنطر عنوانه (القدر وحديث خلق الإنسان شقيًا أو سعيدًا) وحقيقة: لقد أجدتم في الجواب بحيث قطعتم ألسنة الذين يحتجون بالقضاء والقدر - أي على الجبر والكسل - وظهر فساد رأيهم بحجج ناهضة لا يعقلها إلا العالمون، وأزلتم من الشكوك والخطرات ما يصعب على غيركم إزالته؛ فجزاكم اللَّه خير الجزاء، لازلتم ملجأً للتائهين عن المحجة البيضاء، وداحضين شبهات المتنطعين المقلدين الذين لم يعرفوا من الدين إلا قول هذا وذاك.

هذا، وقد وقع في خلدي شبهة في مسألة القضاء والقدر في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة: ١٣] فأرجوكم كشف قناع تفسير هذه الآية حتىٰ يطمئن القلب، ويظهر الصبح لذي عينين؛ لأنها أوقعتني في ارتباك لا يزول إلا باستنشاق نفحات علومكم، وورود معارفكم، وأتمنىٰ أن يكون الجواب في أول عدد يصدر من مجلتكم، حفظكم اللَّه، وجعلكم منارًا لكل مستنير آمين.

كاتبه/ عبد الفتاح ركاب السكري

الجواب:

معنىٰ الآية الحكيمة واللَّه أعلم: ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾ أن نجعل الناس أمة واحدة، مهتدين صالحين كالملائكة ﴿لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾، وجعلناه أمرًا خلقيًّا فيها لا تستطيع غيره، ولا يخطر في بالها سواه، وحينئذ لا يكون هذا النوع هو النوع المعروف الآن، ولا يكون مكلفًا

مجزيًّا علىٰ عمله؛ لأنه لا اختيار له فيه، ولا يكون ثَمَّ حاجة لوجود دار للجزاء علىٰ الحق والخير، ودار للجزاء علىٰ الباطل والشر.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ إلخ معناه: ثبت وتحقق القول المؤكد مني، بأن يكون الجن المستترون، والناس المتجسدون مكلفين؛ لأنهم يعملون بالاختيار، ومثابين معاقبين لاختلاف الأعمال بالتفاوت في العلم والاستعداد؛ ليكون لجهنم منهم ملؤها، كما يكون للجنة قسطها.

أي: فلهذا لم نؤت كل نفس هداها بأصل الخلقة بل هديناها النجدين، ودللناها علىٰ الطريقين، بأن خلقناها مستعدة لقبول الحق والباطل، وعمل الخير والشر، وآتيناها علمًا وإرادة واختيارًا، ترجح بها سلوك أحد الطريقين علىٰ الآخر.

وجرت سنتنا بأن يكون عمل كل نفس بقدرة صاحبها، متوقفًا علىٰ ترجيح الفعل أو الترك علىٰ ما يقابله، وأن يكون الترجيح بإرادة العامل، وأن تكون الإرادة تابعة للعلم بالمنافع والمضار، والمصالح والمقاصد.

كما جرت سنتنا، وسبقت كلمتنا، بأن يكون من خلق الإنسان ومقتضىٰ فطرته: أن يرجح دائمًا فعل ما ينفع، وترك ما يضر، بحسب علمه بذلك، فعلىٰ هذا تكون سعادة الإنسان وشقاوته تابعين لعلمه بالحق والباطل، والخير والشر.

فإن كان علمه صحيحًا وجدانيًّا أو عقليًّا غير معارض بوجدان غالب، رجح الحق والخير علىٰ ضدهما فكان سعيدًا، وإلا رجح الباطل والشر فكان شقيًّا، ولكن الناس كثيرًا ما يجهلون الحقائق في ذلك؛ فيرجحون

ما فيه شقاوتهم علىٰ ما فيه سعادتهم، وقد لطف اللَّه تعالىٰ بالإنسان فأمد علمه المكسوب النافص بالوحي، الذي هو كالعقل للنوع.

لا يذهب بك الظن إلىٰ أنني خرجت عن معنىٰ الآية بما أشرت إليه من سنة اللَّه في خلق الإنسان فيها؛ فإنك إذا راجعت ما قبلها من السورة تجده في خلق الإنسان، وحكمة اللَّه وإبداعه فيه؛ فإنه تعالىٰ ذكر في أولها إنزال الكتاب، وكفر من كفر به، ثم ذكر خلق السموات والأرض، وتدبيره الأمر بينهن، وكونه أحسن كل شيء خلقه، وخلق الإنسان وتسويته، ونفخ الروح فيه، وإعطاءه الحواس والعقل، وأنه قليلًا ما يشكر له هذه النعم باستعمالها فيما خلقت له.

ثم ذكر إنكار المشركين للبعث، ثم الموت والجزاء، وتمنيهم الرجوع إلىٰ الدنيا في يوم الحساب، ثم ذكر الآية، فلا بد في تفسيرها من التوفيق فيها بين مقتضىٰ المشيئة، ومقتضىٰ سنن الخلقة، فإن مشيئة اللَّه تعالىٰ إنما تجري بسننه في خلقه، كما بينا ذلك مرارًا، والسياق هنا جامع للأمرين.

والقول في هذه الآية تكويني، كقوله تعالىٰ بعد ذكر خلق السماء والأرض: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، ومنه كلمة التكوين العامة: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] ، وتسمية عيسىٰ المسيح «كلمة اللَّه»، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٢].

كل هذا وأمثاله مما يذكر في بيان خلق الأشياءِ، وسنن اللَّه في

تكوينها، ليس من القول اللفظي، ولا الكلام النفسي، وإنما هو القول والكلام التكويني الذي هو من متعلقات صفة الإرادة والمشيئة التي يتبعها الإيجاد والتكوين، لا متعلقات صفة الكلام التي يكون بها الوحي والتكليف.

فمعنىٰ ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ [السَّجدَة: ١٣] بما ذكر في الآية: أنه مما تعلقت به مشيئة اللَّه تعالىٰ في التكوين، فإنه تعالىٰ شاء أن يكون الناس - كما قال في آية قبلها - ذوي حواس وعقول، متمكنين من الشكر والكفر، كما نعرف من أنفسنا وأبناء جنسنا.

وبذلك كانوا مستعدين للأشياء المتقابلة المتضادة، مختارين في الترجيح بينها، ويترتب علىٰ ذلك أن يحسن فريق منهم الاختيار فيكونوا من أصحاب الجنة، ويسيء فريق منهم الاختيار فيكونوا من أهل النار، وتتم كلمة اللَّه في تكوين الفريقين علىٰ ما سبق بيانه، وهذا ينطبق علىٰ ما شرحناه في تفسير القدر، وكونه عبارة عن النظام الإلهي والسنن.

* * *

● **ومن «فتاوىٰ اللجنة الدائمة»[(١)]:**

سؤال: يقال يا فضيلة الشيخ إن المولود عندما يولد يكتب علىٰ جبينه سعيد أم شقي، فما هو الحكم علىٰ من يتوفىٰ وهو صغير لم يحظ بالسعادة ولا الشقاوة؟

(١) «فتاوىٰ اللجنة» (٣/ ٥٠٠-٥٠١).

الجواب:

هذا حكمه في الدنيا حكم أهله؛ فإن كان بين المسلمين غسل وصلي عليه وله حكمهم في الآخرة، أما إن كان بين المشركين فحكمه حكمهم في الدنيا، فلا يغسل ولا يصلىٰ عليه؛ لأنه تبعهم؛ لقول النبي ﷺ فيمن يقتل من أولاد المشركين: «**هم منهم**»، أما في الآخرة فأمرهم إلىٰ اللَّه؛ لقول النبي ﷺ لما سُئل عن أولاد المشركين قال: «**اللَّه أعلم بما كانوا عاملين**».

وباللَّه التوفيق. وصلىٰ اللَّه علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

* * *

● ومن «فتاوىٰ الألباني»[(١)]:

كل مُيَسَّرٌ لما خلق له

سؤال: حديث: «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»[(٢)]، أليس قد سبق عليه الكتاب فهو لا حيلة له، فلماذا يحاسب؟

الجواب:

هذا تعبير عن الواقع، كل إنسان ينتهي إلىٰ ما كتب له من سعادة

(١) «فتاوىٰ الألباني» (٢/ ٧١-٧٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، (٨/ ١٥٢)، (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥) من حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه.

وشقاوة ؛ فهذه الكتابة خاصة بالعمل الواقع أو غير خاصة ، الرسول ﷺ يقول : «**فيسبق عليه الكتاب ؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها**» ماذا يعني سبق عليه الكتاب؟ أن يعمل بعمل أهل النار اختيارًا فيدخلها ؛ لأن هذه الكتابة لا تستلزم الجبر ، هذه الكتابة تعبر عن واقع الأمر ، فالذي عمل بعمل أهل النار عمله معذور عليه أم غير معذور؟ ، باختياره أم باضطراره؟ فإن كان عمله باختياره غير مضطر وغير معذور فهو من أهل النار ، وهذا الذي سبق الكتاب عليه .

أما لو عمل بعمل أهل النار ناسيًا أو جاهلًا أو مضطرًا فصحيح هذا ليس من أهل النار ، حينما يعمل قوله ﷺ : «**اعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له فمن كان من أهل الجنة فسيعمل بعمل أهل الجنة ، ومن كان من أهل النار فسيعمل بعمل أهل النار**»[1] ، فالذي يعتمد على ما يتوهمه من سابق القدر الإلهي وهو جاهل له بلا شك ، أي إنسان منا لا يعلم إن كان هو مسطورًا سعيدًا أو مسطورًا شقيًا ، هذا غيب عنا ، فإذن كل إنسان يتعلق بعلل ، لعلي مكتوب سعيد ، فلماذا أتعب نفسي وأحرّم على نفسي الملذات المحرمة ، وإذا كان مكتوبًا عليّ الشقاوة ، فلماذا أشقى في الدنيا فأبتعد عن الملذات ما دام مكتوبًا ، يأتي الجواب : «**اعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له ، فمن كان من أهل الجنة فسيعمل بعمل أهل الجنة ، ومن كان من أهل النار فسيعمل بعمل أهل النار**» .

---

(١) أخرجه : البخاري (٢/ ١٢٠) ، (٦/ ٢١٢) ، (٨/ ٥٩ ، ١٥٤ ، ١٥٩) ، ومسلم (٨/ ٤٦ ، ٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

والغريب في هذا أن الناس يؤمنون بهذه الحقيقة التي جاء بها الحديث ؛ يؤمنون بها مائة بالمائة فيما يتعلق بأمور الدنيا ؛ فلا تجد إنسانًا حتىٰ من الزهاد ، ولا تجد أحدًا من هؤلاء الذين يتمسكون بالقدر فيما يتعلق بالضلال الذي وقعوا فيه يعتزلون فيه عن ضلالهم ، لا أحد منهم يجلس في بيته فيقول : الرزق يأتيني في البيت لأنه مقدر ، وما من أحد يقول : لا أنزل السوق وأشتري لوازم البيت ؛ لأنه عندي مكتوب ولا بد أن يأتيني . لماذا؟ لأنهم يعلمون بالتجربة أن المسبب مربوط بالسبب ، فإن أنت أثبت السبب جاءك السبب ، سنة اللَّه في خلقه ، ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢].

هذا الواقع في أمور الدنيا مع الناس ، هو الواقع تمامًا في أمور الآخرة مع رب الناس ، فالذي يدخل الجنة لا يدخلها بأعمال أهل النار وإنما بأعمال أهل الجنة ، هل رأيتم إنسانًا صار ثريًا وغنيًا وهو قابع في بيته لا يعمل عملًا مطلقًا بحجة أن القدر سينفذ رغمًا عني؟ لا أحد إطلاقًا ، لماذا لا يعيش الإنسان عاريًا إطلاقًا ويقول : إن كان اللَّه مقدرًا عليَّ اللباس يبعث إنسانًا يلبسني ، فمعروف أنه لا بد من تعاطي السبب .

وهناك نكتة تروىٰ في كتب الرقائق وحكايات الصالحين فيها تقريب مع الظرافة ، يقولون : إن رجلًا من هؤلاء الزهاد خرج سائحًا طوافًا ، فبينما هو ذات يوم يمشي في الصحراء إذا به يرىٰ أسدًا يأوي إلىٰ خربة ، ويتردد علىٰ هذه الخربة ، فاسترعىٰ ذلك انتباهه ؛ فصعد علىٰ شجرة حتىٰ أطل علىٰ الخربة ، وإذا به يرىٰ بتلك الخربة كلبًا عاجزًا مقعدًا أعمىٰ ، وذلك الأسد يتردد إليه بين آونة وأخرىٰ يحمل له الطعام ، يقدمها لذلك الكلب

العاجز، قال: فحدثته نفسه، هذا الكلب من مخلوقات اللّٰه واللّٰه يرزقه، أفلا يرزقني وأنا أسيح في الأرض في سبيل عبادته؟! كأنه يرد علىٰ أهل الشرع الذين يقررون هذا الكلام، وهو أنه يجب أن يأخذ بالأسباب، فالنكتة أنه سمع هاتفًا يقول له: كن أسدًا ولا تكن كلبًا، يعني كن أنت الساعي إلىٰ الإحسان للغير ولا تكن كلبًا يقنع بإحسان الغير إليه، فهذا مثال يقرب لنا هذه الحقيقة.

إن الأسباب لا بد من الأخذ بها للوصول إلىٰ المسببات، فمن عمل خيرًا فسيجد خيرًا كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]. هذا نظام الحياة، فالذي يريد أن يتعلق بأمر غيبي قضاء وقدرًا ويتواكل عليه، ولا يعمل بالخير الذي يريده؛ فهذا إنسان واهٍ وصاحب غرض، أكبر دليل علىٰ ذلك أنه يجمع بين متناقضين في نفسه، فهو فيما يتعلق بالأعمال الشرعية جبري محض، وفيما يتعلق بالأسباب المادية هو معتزلي لا يؤمن بالقضاء والقدر، ولذلك يسعىٰ ويكد ويتعب؛ لأنه يؤمن أنه إذا لم يسع وراء رزقه لا يأتيه الرزق إلىٰ بيته.

كما قيل أيضًا في بعض النكات والحكايات: إن اثنين تخاصما، فقال أحدهما بظاهر الآية دون الأخذ بالأسباب كما قال تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]. فقط والآخر هو الذي يقول: لا بد من الأخذ بالأسباب، فلما جاءت هذه الهدية أخذ الدراهم وأكل ما لذ وطاب من ذلك الطعام، ثم أبقىٰ له حثالة الطعام وأيقظه، فلما رأىٰ قال له: هذا رزقك في السماء وأنت نائم.

هكذا يقولون، ولا يهمني القصة؛ لأنها ليست حديثًا، ولكنها تعبر عن حقيقة شرعية وهي: أن الأسباب مربوطة بمسبباتها، وأن مسبباتها مربوطة بمسبباتها، كما قال تعالىٰ في الحديث القدسي الذي رواه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي ذر في حديث طويل يقول اللَّه فيه: «**يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»[1].

إذًا هذا الذي كُتبت عليه الشقاوة ونحن لا ندري، ستنكشف له الحقيقة يوم يصبح الناس فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير؛ حينئذ لا يلومن إلا نفسه، لماذا؟ لأن اللَّه يقول لهم: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢].

* * *

● ومن «فتاوىٰ العثيمين»[2]:

وسئل فضيلته: عن قول النبي ﷺ: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» أو كما قال ﷺ.

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦، ١٧)، والبخاري «الأدب المفرد» (٤٩٠) من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٢) «فتاوىٰ ابن عثيمين» (٢/ ١٠٠-١٠١).

وهل يعارض هذا الحديث قول اللّه تعالىٰ : ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

فأجاب - حفظه اللّه تعالىٰ - بقوله :

هذا الحديث حديث عبد اللّه بن مسعود رضي الله عنه ، يخبر فيه النبي ﷺ أن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ؛ لقرب أجله وموته ، ثم يسبق عليه الكتاب الأول الذي كتب أنه من أهل النار ، فيعمل بعمل أهل النار - والعياذ باللّه ، فيدخلها ، وهذا فيما يبدو للناس ويظهر كما جاء في الحديث الصحيح : «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار**» ، نسأل اللّه العافية ، وكذلك الأمر بالنسبة للثاني : يعمل الإنسان بعمل أهل النار ، فيمن اللّه تعالىٰ عليه بالتوبة والرجوع إلىٰ اللّه عند قرب أجله ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها .

والآية التي ذكرها السائل لا تعارض الحديث ؛ لأن اللّه - تعالىٰ - قال : ﴿أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] ومن أحسن العمل في قلبه وظاهره فإن اللّه تعالىٰ لا يضيع أجره ، لكن الأول الذي عمل بعمل أهل الجنة فسبق عليه الكتاب كان يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس فيسبق عليه الكتاب ، وعلىٰ هذا يكون عمله ليس حسنًا ؛ وحينئذ لا يعارض الآية الكريمة . واللّه الموفق .

* * *

• ومن «فتاوىٰ الألباني»[١]:

سؤال: ثبت عن رسول اللَّه ﷺ أن «لو أن ابن آدم هرب من رزقه كما يهرب من الموت، لأدركه رزقه كما يدركه الموت»[٢]، وقال أيضًا: «لو فرّ أحدكم من رزقه أدركه كما يدركه الموت»[٣] وقال أيضًا: «إن الرزق ليطلب العبد كما يطلبه أجله»[٤] فهل يفهم من هذه الأحاديث أن الإنسان لو قعد في بيته فإن الرزق يأتيه؟ الرجاء شرح ذلك مفصلًا.

الشيخ:

أقول: كل شيء في هذا الكون جعل اللَّه له سببًا؛ إذًا ما وراء هذا الكون من حياة أبدية مقسومة إلىٰ جنة وإلىٰ جحيم، قد جعل اللَّه لكل منهما سببًا، فكما أن الجنة لا يدخلها إلىٰ السعداء، والنار لا يدخلها إلا الأشقياء، والسعادة مقطوعة قبل أن يولد الوليد والشقاوة كذلك، فكذلك الرزق مقطوع للإنسان مثل سعادة الإنسان وشقاوته، فكل هذه الأمور مقطوعة، ولكن هذا القطع لا ينفي الأخذ بالأسباب، بدليل أن السعادة والشقاوة التي قرن معها كتابة الرزق قرن معها كتابة الأجل.

ولقد أمرنا باتخاذ الأسباب لدخول الجنة والابتعاد عن دخول النار، قال ﷺ: «**لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة**»[٥]، وهذا تحقيق لمثل قوله تبارك

---

(١) «فتاوىٰ الألباني» (٢/ ١٨٠-١٨٢) وراجع: «الحاوي» (١٦١، ١٦٢).

(٢)، (٣)، (٤) راجع: «السلسلة الصحيحة» (٩٥٢).

(٥) أخرجه: أحمد (٣/ ٤١٥)، (٤/ ٣٣٥)، وابن ماجه (١٧٢٠)، والنسائي (٨/ ١٠٤).

وتعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠]، فإذا كانت الجنة لا يمكن الدخول إليها إلا بإتخاذ سببها الوحيد وهو الإيمان والعمل الصالح، فالنجاة من النار لا تكون إلا بالابتعاد عن السبب المؤدي إليها وهو الكفر والطغيان.

كذلك فلنقل عن كل شيء كتب علىٰ الإنسان أنه سينتهي إليه أمره، من ذلك الرزق الذي تسأل عنه، فهذه الأحاديث تؤكد أن الإنسان رزقه كما يقال اليوم: أتبع له من ظله، فرزقه يتبعه ولا بد من ذلك، لكن هذا الحديث لا يلفت النظر أن هذا الرزق سيأتيك هكذا بدون سعي وبدون اتخاذ السبب، ففكرة الحديث وموضوعه كفكرة حديث: «**يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا، ثم أربعين يومًا مضغة**.. إلىٰ أن يقول - **ثم يأتيه الملك فيؤمر أن يكتب سعادته أو شقاوته، عمره، رزقه**»[1] فهذا الحديث ماذا يراد منه؟ هل يراد نفي الأخذ بأسباب السعادة والأخذ بالابتعاد عن أسباب الشقاوة؟ هل يعني نفي الأخذ بوسائل الرزق؟ طبعًا لا يعني، هو يعطيك خبر أن اللَّه علم وقرر سعادة الإنسان، أجله، رزقه، فكما أن هذا الحديث لا ينفىٰ الأخذ بالأسباب في خصوص الرزق، ولا يعني ارتباط هذه الأمور وهذه العواقب، لا ينفي ارتباطها بالأخذ بالاسباب، كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، (٨/ ١٥٢)، (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥) من حديث عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ذَلُولًا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. قبل أن يأمرنا بالأكل من رزقه قال: ﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾. اسعوا، ثم كلوا من رزقه.

* * *

● ومن «فتاوىٰ اللجنة الدائمة»[1]:

سؤال: هو أن الحديث الشريف يقول: «كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهوِّدانه، أو يمجِّسانه، أو ينصِّرانه» الحديث، وحديث آخر يقول: «يكتب رزقه، وعمله، وشقي أو سعيد» أريد التفصيل والبيان وما الفرق بين الحديثين؟

الجواب:

أولًا: حديث: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة حتىٰ يعرب عنه لسانه، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**» رواه البيهقي والطبراني في «المعجم الكبير»، وأخرجه الإمام مسلم بلفظ: «**كل إنسان تلده أمه علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترىٰ فيها من جدعاء؟!**».

ومعنىٰ ذلك: أن الإنسان مفطور علىٰ الإسلام بالقوة لكن لا بد من تعلمه بالفعل، فمن قدَّر اللَّه كونه من أهل السعادة، فيهيئ اللَّه له من يعلمه سبيل الهدىٰ فصار مهيئًا بالفعل، ومن خذله وأشقاه، سبَّب له من يُغير فطرته ويثني عزيمته، كما جاء في تحويل الأبوين لابنهما إلىٰ اليهودية أو النصرانية أو المجوسية.

---

(١) «فتاوىٰ اللجنة» (٣/ ٥٢٤-٧٢٧).

ثانيًا: في «الصحيحين» عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: «حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق المصدوق - قال: **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد، فواللَّه الذي لا إله غيره: إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»[١].

ومعنىٰ كتابة الشقاوة والسعادة: أنها كتابة أزلية، باعتبار ما سبق في علم اللَّه، وأن الخواتيم تكون بحسب ما سبق في علم اللَّه.

ثالثًا: بتأمل معنىٰ الحديث الأول والحديث الثاني بالنظر لمحل السؤال يتبين: أنه لا معارضة بينهما؛ فإن الإنسان مفطور علىٰ الخير بالقوة، فإن كان من أهل السعادة في علم اللَّه، وبحسب الخاتمة؛ هيأ اللَّه له من يدله علىٰ طريق الخير.

وإن كان من أهل الشقاوة في علم اللَّه قيض له من يصرفه عن طريق الخير، ويصاحبه في طريق الشر، ويحثه عليه، ويلازمه حتىٰ يختم له بخاتمة سيئة.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥)، ومسلم (٨/ ٤٤)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد (١/ ٣٨٢).

وقد تكاثرت النصوص بذكر الكتاب السابق بالسعادة والشقاوة، ففي «الصحيحين» عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما من نفس منفوسة إلَّا وقد كتب اللَّه مكانها من الجنة أو النار، وإلَّا قد كتبت شقية أو سعيدة**». فقال رجل: يا رسول اللَّه، أفلا نمكث علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ الآيتين [الليل: ٥-٦].

وفي هذا الحديث: أن السعادة والشقاوة قد سبق الكتاب بهما، وأن ذلك مقدر بحسب الأعمال، وأن كلًّا ميسر لما خلق له من الأعمال التي هي سبب السعادة والشقاوة.

وباللَّه التوفيق. وصلىٰ اللَّه علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

* * *

• ومن «فتاوىٰ العثيمين»[1]:

شرح حديث عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه

عن أبي عبد الرحمن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل**

(١) «فتاوىٰ ابن عثيمين» (٥/ ٢٣١-٢٤٠).

ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره: إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها». متفق عليه.

قوله ﷺ: «**فيؤمر بكتب أربع كلمات: رزقه، وأجله، وعمله وشقي أو سعيد**». يرد فيه إشكال؛ حيث جاء في حديث النبي ﷺ: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه**». فيفهم منه أن الأجل يتمدد.

والجواب: أنه محدد، وأن من كُتب له أن يموت في مدة معينة؛ فإنه لا يتعداها ولا ينقص عنها، وأن من وصل رحمه فقد كتب له في الأصل أنه واصل، وأن أجله محدود، والفائدة من قوله - عليه الصلاة والسلام -: «**من أحب**» هي حث الناس علىٰ صلة الرحم؛ ليكتب له هذا، كغيره من الأسباب التي تترتب عليها مسبباتها.

وفي هذا الحديث أيضًا: أن عمل الجنين يكتب وهذا يشمل العمل الصالح والسيئ؛ لأن كلمة «عمل» مفرد مضاف، وهو يكون للعموم، والدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤] فكلمة «نعمة» مفرد، وكلمة «لا تحصوها» تدل أنه مفرد يعم الجمع، فكل مفرد مضاف يفيد العموم.

وعمل الإنسان كُتب قبل أن تخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، ولهذا سُئل النبي ﷺ، عما نعمله في هذه الدنيا من أعمال الدنيا والآخرة هل هو شيء مستأنف أو شيء قد فُرغ منه؟ فأخبر أنه قد فُرغ منه، وقال: «**ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مقعده من الجنة ومقعده من النار**»، قالوا: يا رسول اللّه، أفلا ندع العمل، ونتكل على الكتاب الأول؟ قال: «**لا، اعملوا؛ فكل مُيسر لما خلق له**»(١).

فعملك مكتوب، ولكن لو سُئلت: هل تعلم ما كتب لك من العمل؟ لا تدري ماذا يكون لك في الغد، قال اللّه تعالىٰ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤] فإذا كنت لا تدري؛ فإنه يبطل احتجاجك بالقدر، ولهذا أبطل اللّه حجة الذين يحتجون علىٰ شركهم بالقدر، فقال سبحانه: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ووجه إبطال هذه الحجة: قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾، ولو كان لهم حجة في ذلك ما أذاقهم اللّه بأسه، فإذا كنت لا تدري ماذا كتب لك؛ فلا احتجاج لك بالقدر، ولهذا فأنت لا تدري ماذا كتب لك من الرزق، ولهذا تسعىٰ في طلب الرزق، والعمل كالرزق مقدور لك، ولكن يجب عليك أن تسعىٰ للعمل كما تسعىٰ للرزق، وتقوم بطاعة اللّه.

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٦)، وابن ماجه (٧٨)، وأحمد (١/ ٨٢)، وغيرهم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وكذلك فلا احتجاج لأحد بالقدر علىٰ معصية اللَّه، فمن الناس من إذا أمرته بالطاعة أجابك بكلمة حق أريد بها باطل، فيقول: نسأل اللَّه أن يهدينا.

ولا شك أن الإنسان ينبغي أن يسأل اللَّه الهداية، لكن هذا أراد بقوله دفع اللوم عن نفسه، ولو كان صادقًا في طلب الهداية لجد في الهداية وعمل لها.

فكما أنك لن ترزق الولد بمجرد التمني، بل لا بد أن تأخذ بأسبابه فتتزوج، فإنك لكي تنال الهداية لا بد أن تتجه إلىٰ ربك، وإذا اتجهت إليه سبحانه فثق أن ما يؤتيك اللَّه سبحانه أكثر من عملك.

وفي الحديث القدسي: «**من عادىٰ لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**»(١). فانظر ما يؤتيك اللَّه سبحانه وتعالىٰ إذا تقربت إليه يكون سمعك وبصرك، ويدك ورجلك، أي يسددك في جميع أعمالك، في كل ما تدركه بجوارحك، وإذا سألته أعطاك، وإذا استعذت به أعاذك.

وثبت كذلك عن رسول اللَّه - عليه الصلاة والسلام - أنه أخبر عن ربه

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/ ١٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٧)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧١٩)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٦١٨٨)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أن من يتقرب إلىٰ اللَّه شبرًا تقرب اللَّه إليه ذراعًا، ومن تقرب إليه ذراعًا تقرب إليه باعًا، ومن أتاه يمشي أتاه اللَّه هرولة. فأقبل علىٰ ربك تجد أكثر بكثير من عملك، أما أن تعرض وتقول: أسأل اللَّه أن يهديني، فهذا أشبه ما يكون بالاستهزاء باللَّه سبحانه.

ولهذا فنقول لمن يزعم أنه يترك العمل ويتكل علىٰ ما كتب، نقول له: اعمل؛ فقد جاءتك الرسل ونزلت الكتب، وبين الخير ورغب فيه، وبين الشر وحذر منه، وأوتيت عقلًا، فلا عليك إلا أن تقوم بما يقتضيه هذا العقل من اتباع ما جاءت به الرسل.

ولهذا قال ﷺ: «**اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له**»، ثم تلا قول اللَّه عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠].

وهؤلاء الذين يحتجون بالقدر، لو ضربهم أحد أو أخذ مالهم، ثم احتج عليهم بأن هذا قضاء وقدر فلا يقبلوا؛ ولهذا فالاحتجاج بالقدر إبطال للشرع؛ لأن كل من يقترف إثمًا من زنًا، أو قتل، أو شرب خمر، وغيره سيقول: هذا قضاء وقدر، فتفسد الأرض ويفسد الشرع.

وقد ذكر أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أُتي بسارق، فأمر بقطع يده، فقال السارق: مهلًا يا أمير المؤمنين، واللَّه ما سرقت إلا بقضاء اللَّه وقدره، فقال عمر: ونحن نقطع يدك بقضاء اللَّه وقدره، فاحتج عليه عمر بما احتج به هو علىٰ عمله السيئ.

وقد يورد البعض هنا ما جاء في السنة من احتجاج آدم علىٰ موسىٰ

بقوله: «**أتلومني علىٰ شيء كتبه اللَّه عليَّ قبل أن أخلق**». وذلك حين قال موسىٰ لآدم: «**خيبتنا، أخرجتنا ونفسك من الجنة**»، فقال النبي ﷺ: «**فحج آدم موسىٰ**»(١) أي غلبه في الحجة.

فقال أهل العلم: إن موسىٰ لم يلم آدم علىٰ ما وقع منه من المعصية، والأكل من الشجرة، وإنما ذكر المصيبة وهي الإخراج من الجنة، وموسىٰ أعلم وأفقه وآدب من أن يلوم أباه علىٰ ذنب قد تاب منه، وقال اللَّه فيه: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١ ثُمَّ ٱجْتَبَـٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١-١٢٢]، وإنما كان العتب من جهة الإخراج من الجنة وهي مصيبة، ويجوز للإنسان أن يحتج بالقدر علىٰ المصيبة؛ لأنها ليست من فعلك بل من تقدير اللَّه.

ونظير ذلك رجل سافر فأصيب في سفره بحادث، فجئت تلومه علىٰ سفره، فلا يتوجه هذا اللوم؛ لأنه لم يسافر من أجل الحادث، وسيقول لك: هذا بقضاء اللَّه وقدره، ويقبل منه هذا.

وهكذا آدم فهو لم يأكل من الشجرة من أجل أن يخرج من الجنة، ولكن الشيطان وسوس له، وقاسمه وغره، فنسي ما عهد اللَّه إليه ألا يقرب هذه الشجرة، فحصلت المصيبة وأخرج من الجنة.

فاحتجاج آدم بالقدر علىٰ المصيبة، وهذا جائز لا بأس به.

وكذلك يورد البعض هنا ما جاء أن النبي ﷺ جاء إلىٰ علي وفاطمة

---

(١) أخرجه: البخاري (٦/ ١٢١)، ومسلم (٨/ ٥٠)، وأبو داود (٤٧٠١)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن ماجه (٨٠)، وأحمد (٢/ ٢٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي بعض الروايات زيادة أحرف ونقصان.

رضي الله عنهما وهما نائمان لم يقوما لصلاة الليل، فكأنه لامهما، فقال علي: يا رسول اللّه، إن أنفسنا بيد اللّه - يعني كنا نائمين - فخرج رسول اللّه ﷺ وهو يضرب علىٰ فخذه ويقول: «**وكان الإنسان أكثر شيء جدلًا**»[(١)].
فقال المحتجون بالقدر: إن رسول اللّه ﷺ، لم ينكر علىٰ عليٍّ احتجاجه بالقدر.

وأجاب أهل العلم علىٰ ذلك، فأجاب عنها ابن القيم بأنهما لم يحتجا علىٰ الاستمرار في المعصية، وإنما علىٰ أمر قد فرغ وانتهىٰ، وفرق بين شخص يحتج بالقدر علىٰ أمر قد مضىٰ، وهو نادم عليه ويعزم ألا يعود إليه، وبين شخص يحتج بالقدر؛ ليبرر استمراره علىٰ المعصية، فالأول يقبل، والثاني لا يقبل.

وهذا وجه جيد أن الإنسان إذا أصاب معصية وندم واحتج بالقدر بعد ندمه وتوبته فلا بأس بذلك ولا حرج، وليس كذلك من يحتج بالقدر ليبرر خطأه ويستمر عليه، فهذا لا يقبل أبدًا.

وإن قال قائل: ما الجمع بين إبطال اللّه احتجاج المشركين علىٰ شركهم بمشيئته، وما أثبته اللّه أن شركهم وقع بمشيئته، فقد قال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾ [الأنعام: ١٠٧] مع ما سبق قوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فالجمع: أنهم يحتجون بالمشيئة لدفع اللوم والعتاب، ويقولون: إن

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ٦٢)، (٩/ ١٣١، ١٦٨)، ومسلم (٢/ ١٨٧)، وأحمد (١/ ٩١).

تعذيب اللَّه لهم ظلم، بزعمهم أنه قدره عليهم ثم يعاقبهم عليه. أما الآية الأخرىٰ فهي تسلية لرسول اللَّه ﷺ، وإعلام أن للَّه تعالىٰ حكمة في وقوع الشرك من بني آدم، ولو شاء سبحانه لجعل الناس أمة واحدة علىٰ الحق، لكن ليبلو بعض الناس ببعض.

ثم قال - عليه الصلاة والسلام -: «**وشقي أم سعيد**». الشقاء: هو الخيبة وعدم إدراك الآمال، والسعادة هي النجاة والفلاح وحصول الأمل، وهما في الدنيا والآخرة، فالشقي في الدنيا شقي في الآخرة، والسعيد في الدنيا سعيد في الآخرة.

ولكن سعادة الدنيا ليست بكثرة المال، والولد، والمتاع، وإنما بالعمل الصالح، ودليل ذلك قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، فلا حياة طيبة إلا لمن عمل صالحًا وهو مؤمن، سواء كان ذكرًا أو أنثىٰ.

وحياة المترفين ليست طيبة؛ ولأن لديهم من التنغيص والنكد ما يتكدر به العيش، فتجده إذا فاتته ذرة من الترف انقبض وانزعج، وأصيب بالضغط والبلاء، أما المؤمن فلو فاته هذا الشيء فهو مطمئن راض بقضاء اللَّه وقدره، لا يهمه هذا الشيء ما دام من عند اللَّه.

ولهذا فالمؤمن بين أمرين: إما شكر علىٰ نعمة، وإما صبر علىٰ ضراء، كما قال - عليه الصلاة والسلام -: «**عجبًا لأمر المؤمن، إن أمره كله له خير: إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له**»[1].

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٢٢٧)، وأحمد (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣).

وقال بعض السلف: «لو يعلم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه؛ لجالدونا عليه بالسيوف». وقد صدق واللَّه، فالملوك وأبناء الملوك في ترف، لكن المؤمن وإن لم يكن في ترف فهو في نعيم قلب؛ فالإنسان تكتب سعادته وشقاوته وهو في بطن أمه، لكنه لا يعذر بترك السعي للسعادة؛ بل هو مأمور بأن يسعىٰ لما فيه سعادته وفلاحه في الدنيا والآخرة.

ثم قال في الحديث: «**فوالذي نفسي بيده، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»[(١)].

هاتان الجملتان فيهما خوف شديد، وفيهما رجاء عظيم، فالخوف من أن يعمل الإنسان بعمل أهل الجنة ثم يختم له بالنار - والعياذ باللَّه - والعكس بالعكس، وهذا شيء مشاهد في هذا وفي هذا، وكله قد وقع في عهد رسول اللَّه ﷺ، فقد كان مع النبي ﷺ في إحدىٰ المعارك رجل شجاع مقدام، لا يدع شيئًا للكفار إلا قضىٰ عليه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هذا من أهل النار**»[(٢)] فعظم ذلك علىٰ الصحابة؛ إذ كيف يكون من أهل النار وعمله عمل أهل الجنة؟

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، (٨/ ١٥٢)، (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥)، وأبو داود (٤٧٠٨)، وابن ماجه (٧٦)، والترمذي (٢١٣٧)، والنسائي (٩٢٢٨)، وأحمد (١/ ٣٨٢، ٤٣٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٤/ ٤٤)، (٥/ ١٦٨، ١٧٠)، (٨/ ١٥٥)، ومسلم (١/ ٧٤، ٨/ ٤٩)، وأحمد (٥/ ٣٣١، ٣٣٥).

فقال رجل: واللَّه لألزمنه؛ فتابعه، فبينما هو يقاتل أصابه سهم، فحزن وغضب، ورأىٰ أنه لا خير له في البقاء بعد هذا، فأخذ بسيفه ووضعه علىٰ صدره، واتكأ عليه، حتىٰ خرج السيف من ظهره، فقتل نفسه، ومعلوم أن قاتل نفسه في النار، ولهذا لم يصلِّ النبي ﷺ علىٰ قاتل نفسه، فقاتل نفسه يعذب في النار بما انتحر به خالدًا فيها مخلدًا.

فلما أصبح الرجل الذي كان يراقبه ذهب إلىٰ النبي ﷺ، وقال: أشهد أنك رسول اللَّه. فقال: «**ماذا؟**» قال: إن الرجل الذي قلت إنه من أهل النار حدث له كذا وكذا. فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة - فيما يبدو للناس - وهو من أهل النار**»[1].

فهذا يبين ما جاء في الرواية الأولىٰ وهو أن المقصود بقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**ليعمل بعمل أهل الجنة**» أن ذلك فيما يبدو للناس، وهذا والحمد للَّه يخفف الأمر.

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «**حتىٰ ما يكون بينه وبينها إلا ذراع**» أي: حتىٰ يقترب أجله، فهو فيما يبدو للناس يعمل بعمل أهل الجنة، أما فيما يخفىٰ علىٰ الناس، ففي قلبه سريرة خبيثة أودت به وأهلكته.

ولهذا؛ فأنا أحث دائمًا أن يحرر الإنسان قلبه ويراقب قلبه، فأعمال الجوارح بمنزلة الماء تسقىٰ به الشجرة، لكن الأصل هو القلب، وكثير من الناس يحرص ألا يخطئ في العمل الظاهر، وقلبه مليء بالحقد علىٰ المسلمين وعلمائهم وعلىٰ أهل الخير.

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ٤٤)، (٥/ ١٦٨، ١٧٠)، (٨/ ١٥٥)، ومسلم (١/ ٧٤، ٨/ ٤٩)، وأحمد (٥/ ٣٣١، ٣٣٥).

وهذا يختم له بسوء الخاتمة والعياذ باللَّه؛ لأن القلب إذا كان فيه سريرة خبيثة؛ فإنها تهوي بصاحبه في مكان سحيق.

فالحسد: وهو كراهية نعمة اللَّه علىٰ الآخرين، وإن لم يتمن زوالها، وقد اشتهر بين العلماء تعريف الحسد بأنه: تمني زوال نعمة اللَّه علىٰ الغير، ولكن المعنىٰ الدقيق للحسد هو: كراهية نعمة اللَّه علىٰ غيره سواء تمنىٰ زوالها أو لم يتمن.

وهذا الحسد موجود في كثير من الناس، وهو من خصال اليهود، كما هو من خصال إبليس لعنه اللَّه، فقال تعالىٰ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البَقَرَة: ١٠٩].

فإذا وجدت في قلبك حسدًا علىٰ المسلمين جماعاتٍ، أو أفرادًا، فاعلم أن في قلبك خصلة من خصال اليهود والعياذ باللَّه، فطهر قلبك من هذا الحسد.

واعلم أن هذا الخير الذي فيه غيرك إنما هو من فضل اللَّه، فلا تعترض علىٰ فضل اللَّه، ولا تكره تقدير اللَّه: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النّساء: ٥٤].

وكذلك البغضاء: بغض المؤمنين أو دين الإسلام، حتىٰ وإن كان الشخص لا ينفذه؛ لقول اللَّه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٩] ولا إحباط للعمل إلا إذا كان هناك كفر.

فليلاحظ الإنسان قلبه فيزيل عنه الحسد والبغضاء والحقد والكراهية والغل، ويجعله صافيًا مخلصًا للَّه تعالىٰ، وصافيًا للمؤمنين.

وأيضًا فمن أسباب سوء الخاتمة: محبة الكفار؛ لأنها سريرة خبيثة؛ بل الواجب على المسلم محبة المسلمين وموالاتهم، وكراهية الكفار ومعاداتهم، فإذا كان الأمر بالعكس عند أحد الناس؛ فذلك أمر خطير يخشى على صاحبه أن يختم له بسوء الخاتمة.

والمعاملة بالربا أيضًا من أسباب سوء الخاتمة، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي» أن رجلًا من الناس كان يعامل بالربا، فلما حضرته الوفاة جعلوا يلقنونه الشهادة، فيقول: عشرة، أحد عشرة؛ لأنه ليس في قلبه إلا إرادة الدنيا؛ فختم له بسوء الخاتمة؛ لأن الربا من أعظم الذنوب.

حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنه ورد فيه من الوعيد ما لم يرد على أي ذنب آخر دون الكفر، ولو لم يكن فيه إلا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩] والمحارب لله ورسوله يجب أن يكون حربًا على المؤمنين أيضًا؛ لأن المؤمن يوالي من والاه الله ورسوله، ويعادي من عاداه الله ورسوله.

أسأل الله لي ولكم حسن الخاتمة، وأن يتوفانا على الإيمان، وأن يهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب.

ومما ورد من الأمثلة على أن من أكرمه الله سبحانه بحسن الخاتمة، مع ما كان عليه من عمل أهل النار، ما وقع للأصيرم من بني عبد الأشهل، فقد كان رجلًا كافرًا، ولما سمع الصيحة لغزوة أحد خرج إلى القتال،

فقاتل حتىٰ قتل، فنظر إلىٰ أصحابه وهو في آخر الرمق، فقالوا: ما الذي جاء بك، فقد علمنا أنك تكره هذا الأمر؟ فأخبرهم أنه خرج عندما سمع الهيعة، وطلب منهم أن يبلغوا رسول اللَّه منه السلام، فصار خاتمة هذا الرجل الشهادة ومآله السعادة.

أسأل اللَّه عز وجل أن يختم لي ولكم بخاتمة السعادة، إنه سميع مجيب، وصلىٰ اللَّه وسلم علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

* * *

• **وقال السبكي في ترجمة «أبي بكر الخطيب البغدادي»[1]:**

ذَكَرَ في حديث عبد عبد اللَّه بن مسعود، عن الصادق المصدوق ﷺ: «**إن خلق أحدكم**» الحديث أن من أول الحديث إلى قوله: «**شقي أو سعيد**» من كلام النبي ﷺ، وما بعده من آخر الحديث من كلام ابن مسعود، ويؤيده أن سلمة بن كهيل رواه بطوله عن زيد بن وهب، ففصل كلام النبي ﷺ من كلام ابن مسعود.

قلت: ولكن جاء في «صحيح مسلم» من حديث سهل بن سعد، أن النبي ﷺ قال: «**إن العبد ليعمل فيما يرى الناس بعمل أهل الجنة، وإنه من أهل النار، وإنه ليعمل فيما يرى الناس بعمل أهل النار، وإنه من أهل الجنة، وإنما الأعمال بالخواتم**».

وفي «صحيح البخاري» - في «كتاب الجهاد» في «باب: لا يقول فلان

---

(١) «طبقات الشافعية» (٤/ ٣٨-٣٩).

شهيد » - من حديث سهل بن سعد أيضًا: أن النبي ﷺ، قال: « **إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس، وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة** » انتهى.

ولم أر من تنبه له عند ذكر حديث ابن مسعود، وإنما تنبهوا لرواية مسلم.

وأقول: جائز أن يكون ابن مسعود سمع هذا من النبي ﷺ، كما سمعه سهل بن سعد، ثم أدرجه في هذا الحديث.

وهذه الزيادة - وهي: « **فيما يبدو للناس** » أو « **فيما يرى الناس** » - عظيمة الوقع، جليلة الفائدة عند الأشعرية، كثيرة النفع لأهل السنة والجماعة، في مسألة « أنا مؤمن إن شاء الله »، فليفهم الفاهم ما ينبه عليه.

* * *

● **ومن « فتاوىٰ عبد الرزاق عفيفي »[(١)]:**

السؤال: سُئل الشيخ: عن معنىٰ قوله ﷺ: «السعيد من سعد في بطن أمه»[(٢)].

فقال الشيخ رحمه الله:

معناه من كتبه الملك الذي يرسل لكتابة أربع كلمات بعد تمام الشهر

(١) «فتاوىٰ عبد الرزاق عفيفي» (١/ ١٦٩).
(٢) أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٣/ ١٧٦، ٩/ ١٠٠)، و«الأوسط» (٣/ ٧٠، ٨/ ٢٢٣) موقوفًا علىٰ عبد الله بن مسعود.

الرابع للحمل في رحم أمه بعد استكمال الأطوار الثلاثة: نطفةً، ثم علقةً، ثم مضغةً، فمن كتبه الملك سعيدًا فهو السعيد.

* * *

• ومن «الفتاوىٰ السعدية»[(١)]:

في قوله ﷺ: «احرص علىٰ ما ينفعك واستعن باللَّه»

قوله ﷺ: «**احرص علىٰ ما ينفعك واستعن باللَّه ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، فإن «لو» تفتح عمل الشيطان**»[(٢)].

ما أجلَّ هذا الحديث وأغزر فوائده، وأجمعه لخيري الدنيا والآخرة، فإن مجموع سعادة الدنيا والآخرة في حرص العبد علىٰ كل عمل ينفعه في دينه ودنياه مع استعانته باللَّه، فمتىٰ حرص العبد علىٰ الأمور النافعة، واجتهد فيها، وسلك أسبابها وطرقها، واستعان بربه في حصولها وتكميلها، كان ذلك كماله وعنوان توفيقه، ومتىٰ فاته واحد من هذه الأمور الثلاثة، فاته من الخير بحسبها.

فمن لم يكن حريصًا علىٰ الأمور النافعة؛ بل كان كسلانًا عن النافع له في أمور دينه ودنياه، لم يدرك شيئًا، فالكسل أصل الخيبة والفشل،

---

(١) «الفتاوىٰ السعدية» (ص ٢٩-٣٤).

(٢) أخرجه: مسلم (٨/٥٦)، وابن ماجه (٧٩)، وأحمد (٢/٣٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فالكسلان لا يدرك خيرًا ، ولا ينال مكرمة ، ولا يحظىٰ بدين ولا دنيا . وإن كان حريصًا ، لكن علىٰ غير الأمور النافعة ، إما علىٰ أمور ضارة ، أو أمور مفوتة للمنافع والكمال ، كان ثمرة حرصه الخيبة وفوات الخيرات ، وحصول الشرور والمضرات . فكم من حريص علىٰ سلوك طرق وأحوال غير نافعة لم يستفد من حرصه إلا التعب والعناء والشقاء .

ثم إذا سلك العبد الطرق النافعة ، وحرص عليها واجتهد ، لم تتم إلا بصدق اللجاء ، والاستعانة باللّٰه علىٰ إدراكها وتكميلها ، وأن لا يتكل علىٰ حوله وقوته ، بل يكون اعتماده التام بقلبه وباطنه علىٰ ربه ، فبذلك تهون عليه المصاعب ، وتتيسر له الأمور ، وتحصل له الثمرات الطيبة في أمر الدين ، وأمر الدنيا ، لكنه في هذه الأحوال محتاج ، بل مضطر إلىٰ معرفة الأمور النافعة التي ينبغي الحرص عليها ، والجد في طلبها .

إذا تقرر ذلك ، فالأمور النافعة في الدين ترجع إلىٰ أمرين : علم نافع وعمل صالح .

أما العلم النافع : فهو العلم المزكِّي للقلوب والأرواح المثمرة لسعادة الدارين وهو ما جاء به الرسول ﷺ من حديث وتفسير وفقه ، وما يعين علىٰ ذلك من علوم العربية بحسب حالة الوقت والموضع الذي فيه الإنسان ، وتعيين ما يشتغل به من الكتب يختلف باختلاف الأحوال والبلدان .

والحالة التقريبية في نظرنا هذا : أن يجتهد طالب العلم في حفظ مختصرات الفن الذي يشتغل به ، فإن تعذر أو قصر عليه حفظه لفظًا ، فليكرره كثيرًا حتىٰ ترسخ معانيه في قلبه ، ثم تكون باقي كتب الفن كالتوضيح والتفسير لذلك الأصل الذي أدركه وعرفه .

فلو حفظ طالب العلم «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وثلاثة الأصول، وكتاب «التوحيد» للشيخ محمد، وفي الفقه «مختصر الدليل»، و«مختصر المقنع»، وفي الحديث «بلوغ المرام»، وفي النحو «الآجرُّوميَّة»، واجتهد في فهم هذه المتون، وراجع عليها ما تيسر من شروحها، أو كتب فنها فإنها كالشروح لها؛ لأن طالب العلم إذا حفظ الأصول، وصار له ملكة تامة في معرفتها هانت عليه كتب الفن كلها الصغار والكبار، ومن ضيع الأصول حرم الوصول، فمن حرص على هذه العلوم النافعة، واستعان بالله، أعانه وبارك له في علمه وطريقه الذي سلكه، ومن سلك في طلبه للعلم غير الطريقة النافعة، فأتت عليه الأوقات، ولم يدرك إلا العناء، كما هو معروف بالمشاهدة والتجربة.

أما الأمر الثاني: وهو العمل الصالح، فالعمل الصالح هو: الذي جمع الإخلاص لله، والمتابعة للرسول، وهو التقرب إلى الله بما يحب باعتقاد ما يجب لله من صفات الكمال، وما يستحقه على عباده من العبودية، وتنزيهه عما لا يليق بجلاله وتصديقه، وتصديق رسوله في كل خبر أخبر به، ثم يسعى في أداء ما فرض الله على العباد من حقوقه وحقوق عباده، وكمَّل ذلك بالنوافل والتطوعات وخصوصًا المؤكدة في أوقاتها، مستعينًا بالله على فعلها وتكميلها ظاهرًا وباطنًا، ثم تقرب إلى الله بترك المحرمات وخصوصًا التي تدعو إليها النفوس الأمارة بالسوء، فيتقرب العبد إلى الله بتركها، كما يتقرب إليه بفعل المأمورات، فمتى وفق العبد لسلوك هذا الطريق في العمل، واستعان الله على ذلك، أفلح وأنجح، وكان كماله بحسب ما قام به من هذه الأمور، ونقصه بحسب ما فاته منها.

وأما الأمور النافعة في الدنيا ، فالعبد لا بد له من طلب الرزق ، فينبغي أن ينظر أنفع الأسباب الدنيوية اللائقة بحاله فيسلكها ، ويعمل عليها ، وذلك يختلف باختلاف الناس . ويقصد بطلبه وسعيه القيام بواجب نفسه ، وواجب عائلته ، ومن يقوم بمئونته ، وينوي الكفاف والاستغناء بسببه عن الخلق ، وكذلك ينوي القيام بالعبوديات اللائقة بالمال من زكاة وكفارة ، ونذر ونفقات ، ونحوها من كل ما يتوقف علىٰ المال ، فمتىٰ كان طلبُ العبد وسعيُهُ في الدنيا لهذه المقاصد الجليلة ، وسلك أنفع طريق يراه مناسبًا لحاله ، وسلم من المعاملات الرديئة ، والغش وتوابعها ، كانت حركاته قربةً يتقرب بها إلىٰ اللَّه عز وجل .

ولا يتم ذلك إلا بالتوكل علىٰ اللَّه وحده راجيًا منه أن ييسره لأيسر الأمور وأنجحها وأقربها تحصيلًا لمراده ، ويسأل اللَّه أن يبارك له في رزقه ، فأول بركة الرزق أن يكون مؤسسًا علىٰ التقوىٰ ، والنية الصالحة ، ومن بركة الرزق أَن يُوفَّقَ العبدُ لوضعه في مواضعه الواجبة والمستحبة ، ومن بركة الرزق والمعاملة أن لا ينسىٰ العبد الفضل ، قال تعالىٰ : ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وذلك بالتيسير علىٰ الموسِرين وإنظار المُعْسِرين ، والمحاباة عند البيع والشراء بما تيسر من قليل وكثير ، وإقالة المستقيل ، والسماحة في البيع والشراء . فمن وفق لهذا أدرك خيرًا كثيرًا .

فإن قيل : أي المكاسب أَولىٰ وأفضل ؟

قيل : قد اختلف العلماء ، فمنهم من فضل الزراعة والحراثة ؛ لما فيها من قوة التوكل وتعلق الرجاء باللَّه في إنزال الغيث ؛ ولما فيها من النفع

المتعدي، ومنهم من فضَّلَ البيع والشراء؛ لما فيه من الشرف، وحسن الاعتبار، وتوسع المعرفة والبركة، ومنهم من فضَّلَ الصناعة؛ لما فيها من القيام بالمنافع الكلية.

ولكن هذا الحديث هو الفاصل للنزاع في هذه المسألة إذ قال: «**احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن باللَّه**»، والنافع من ذلك معلوم أنه يختلف باختلاف الناس، فقد يكون بعض المذكورات أفضل في حق شخص، ويكون الآخر أفضل في حق الآخر، ولكن السبب الذي يأتيك براحة وطمأنينة، ويكون فيه معونة علىٰ أمور دينك لا ريب أنه أفضل الأسباب علىٰ الإطلاق.

ثم إنه ﷺ في آخر الحديث حض علىٰ الرضىٰ بقضاء اللَّه وقدره بعد بذل الجهد، واستفراغ الوسع في الحرص علىٰ النافع، فإذا أصاب العبد ما يكره، فلا ينسبه إلىٰ ترك بعض الأسباب التي يظن نفعها لو فعلها، بل يخلد إلىٰ قضاء اللَّه وقدره، ليزداد إيمانه ويسكن قلبه، فإن «لو» في هذه الحال تفتح عمل الشيطان، وهو نقص الإيمان، وعدم الرضىٰ بقدر اللَّه وقضائه، وتفتح «لو» باب القلب والحزن من تشوش الأسباب، وهذه الحال التي أَرشد إليها ﷺ هي الطريق الوحيد لراحة العبد في دنياه، كما أنها خير له في دينه وأخراه، فإن مدار سعادة الدنيا علىٰ راحة القلب وسكونه وقناعته بما قسم اللَّه؛ وذلك بما دلَّ عليه هذا الحديث من الحرص علىٰ كل أمر نافع وسيلة ومقصدًا مع الاستعانة باللَّه وقت حصوله، والرضىٰ باللَّه وبقدره بعد حصوله، واللَّه أعلم.

* * *

«اعملوا فكل ميسر لما خلق له»

● **ومن «الفتاوىٰ السعدية»**[(١)]:

لما أخبر النبي ﷺ بأن قضاء اللّه وقدره سابق للأعمال والحوادث، وقال بعض الصحابة: ففيم العمل يا رسول اللّه؟ أجابه بكلمة جامعة، مزيلة للاشكال، موضحة لحكمة اللّه في قضائه وقدره، فقال: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[(٢)].

وذلك شامل لأعمال الخير والشر، وللآجال والأعمار والأرزاق وغيرها، فإن اللّه بحكمته قد جعل مطالب ومقاصد، وجعل لها طرقًا وأسبابًا، فمن سلك طرقها وأسبابها التامة يسر لها، ومن ترك السبب، أو فعله علىٰ وجه ناقص لا يوصل إلىٰ مسببه، لم يحصل له، ويسر لضده، فكما أن الأرزاق ونحوها منوطة بقضاء اللّه وقدره، ومع ذلك إذا ترك العبد السبب الموصل إلىٰ الرزق، أو فعله علىٰ وجه ناقص، لم يتم له ما أراد، وإذا يسر له سبب الرزق من أي نوع كان يتيسر له بحسبه، كذلك الأعمال الموصلة إلىٰ الجنة من يُسِّر إلي سلوكها تامة لا نقص في شيء من مكملاتها، ولا وجود لمانع من موانعها، فقد علم أنه مخلوق للسعادة.

وضد ذلك بضده، فالقضاء والقدر موافق للأسباب لا مناف لها شرعًا

---

(١) «فتاوىٰ السعدي» (٧٩-٨٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، (٦/ ٢١٢)، (٥٩٨، ١٥٤، ١٥٩)، ومسلم (٨/ ٤٦، ٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وعقلًا وحسًا ، فإنه قدر الأمور بأسبابها وطرقها ، وهو أعلم بها ومن يسلكها ومن لا يسلكها ، فسبق علمه وتقديره لها لا يوجب ترك العمل ، وإنما يوجب السعي التام لمن أحاط علمه بذلك ، وعرفه حق المعرفة ، فكما أن من ترك النكاح وقال : إن قُدرٌ لي ولد جاءني ولو لم أتزوج ، ومن ترك الغرس والحرث وقال : إن قُدِّرَ لي زرع وثمرة حصل ولو لم أزرع ، ومن ترك الحركة في طلب الرزق وقال : إن قُدِّرَ لي رزق أتاني من دون سعي وحركة ؛ مَن فعل ذلك عُدَّ أَحمقَ جاهلًا ضالًا ، وكذلك من قال : سأترك الإيمان والعمل الصالح ، واللّه إن كان قدر سعادتي حصلت ، فهو أعظم جهلًا وضلالًا وحمقًا من ذلك ، وهذا واضح وللّه الحمد .

* * *

دخول الجنة بفضل اللّه وليس بالعمل

● ومن « فتاوى اللجنة الدائمة »[1] :

سؤال: قد جاء في الحديث أن الإنسان لن يدخل الجنة بفضل عمله، بل بفضل اللّه تعالىٰ، وأرجو أن تعرفوني بمزيد من الأقوال عن هذا الصدد؟

الجواب:

ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل العمل سبب، يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] ، فهذه باء

(١) «فتاوىٰ اللجنة» (٣/ ٤٦٥) .

السبب، وأما ما نفاه النبي ﷺ بقوله: «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»[١] الحديث، فهي باء المقابلة كما يقال: اشتريت هذه بهذا، أي ليس العمل عوضًا وثمنًا كافيًا في دخول الجنة، بل لا بد مع ذلك من عفو اللَّه، وفضله، ورحمته؛ فبعفوه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف الحسنات.

وباللَّه التوفيق. وصلىٰ اللَّه علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

* * *

العَيْن حقٌّ

• **ومن «الحاوي للفتاوي» للسيوطي**[٢]:

مسألة: حديث: «إن العين تسبق القضاء والقدر» هل هو صحيح؟

الجواب:

لفظ الحديث: «**لو كان شيء سابق القدر سبقته العين**» هكذا أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث ابن عباس[٣]، وأخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من حديث أسماء بنت عميس بلفظ: «**لو كان شيء يسبق القدر لسبقته العين**»[٤] وأخرجه الديلمي في «مسند

(١) أخرجه: البخاري (٧/ ١٥٧)، ومسلم (٨/ ١٤٠)، وأحمد (٢/ ٢٦٤).
(٢) «فتاوىٰ السيوطي» (١/ ٣٧٥).
(٣) أخرجه: مسلم (٧/ ١٣)، والترمذي (٢٠٦٢)، والنسائي (٥٧١٦).
(٤) أخرجه: الترمذي (٢٠٥٩)، وابن ماجه (٣٥١٠)، والترمذي (٢٠٥٩).

الفردوس» من حديث عبد اللَّه بن جراد بلفظ: «**العين والنفس كادا يسبقان القدر**»[١].

* * *

المَحْوُ والإِثْبَاتُ

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[٢]:

سُئل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عن قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعَام: ٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [فَاطِر: ١١]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٣٩] هل المحو، والإثبات في اللوح المحفوظ، والكتاب الذي جاء في «الصحيح» «إن اللَّه تعالىٰ كتب كتابًا فهو عنده علىٰ عرشه»[٣] الحديث، وقد جاء: «جف القلم» فما معنىٰ ذلك في المحو والإثبات؟

وهل شرع في الدعاء أن يقول: «اللَّهم إن كنت كتبتني كذا فامحني، واكتبني كذا؛ فإنك قلت: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرّعد: ٣٩] ؟»، وهل صح أن عمر كان يدعو بمثل هذا؟

---

(١) راجع: «كنز العمال» (١٠/ ١٢٥).
(٢) «فتاوىٰ ابن تيمية» (١٤/ ٤١٨-٤٩٢).
(٣) أخرجه: البخاري (٩/ ١٩٦)، وأحمد (٢/ ٣٨١).

وهل الصحيح عندكم أن العمر يزيد بصلة الرحم، كما جاء في الحديث؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

الحمد للَّه رب العالمين.

أما قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعَام: ٢] فالأجل الأول: هو أجل كل عبد، الذي ينقضي به عمره، والأجل المسمىٰ عنده هو: أجل القيامة العامة.

ولهذا قال: ﴿مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، كما قال: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَاۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّىۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعرَاف: ١٨٧]. بخلاف ما إذا قال: ﴿مُّسَمًّى﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢]، كقوله: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البَقَرَة: ٢٨٢] إذ لم يقيد بأنه ﴿مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾، فقد يعرفه العباد.

وأما أجل الموت: فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد، وأجله وعمله، وشقي أو سعيد، كما قال في «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: «حدثنا رسول اللَّه ﷺ - وهو الصادق والمصدوق -: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح**»[1] فهذا

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥، ١٦١)، ومسلم (٨/ ٤٤).

الأجل الذي هو أجل الموت قد يعلمه اللَّه لمن شاء من عباده، وأما أجل القيامة المسمىٰ عنده: فلا يعلمه إلا هو.

وأما قوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: ١١]، فقد قيل إن المراد: الجنس، أي ما يعمر من عمر إنسان، ولا ينقص من عمر إنسان، ثم التعمير والتقصير يراد به شيئان.

أحدهما: أن هذا يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصًا له بالنسبة إلىٰ غيره، كما أن المعمر يطول عمره، وهذا يقصر عمره، فيكون تقصيره نقصًا له بالنسبة إلىٰ غيره، كما أن التعمير زيادة بالنسبة إلىٰ آخر.

وقد يراد بالنقص: النقص من العمر المكتوب، كما يراد بالزيادة: الزيادة في العمر المكتوب، وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «**من سره أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه**»(١)، وقد قال بعض الناس: إن المراد به البركة في العمر، بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمله غيره إلا في الكثير، قالوا: لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان.

فيقال لهؤلاء: تلك البركة - وهي الزيادة في العمل والنفع - هي أيضًا مقدرة مكتوبة، وتتناول لجميع الأشياء.

والجواب المحقق: أن اللَّه يكتب للعبد أجلًا في صحف الملائكة،

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/٦)، ومسلم (٨/٧).

فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب، وإن عمل ما يوجب النقص؛ نقص من ذلك المكتوب.

ونظير هذا ما في الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: «**إن آدم لما طلب من اللَّه أن يريه صورة الأنبياء من ذريته، فأراه إياهم، فرأىٰ فيهم رجلًا له بصيص، فقال: من هذا يا رب؟ فقال: ابنك داود، قال: فكم عمره؟ قال: أربعون سنة. قال: وكم عمري؟ قال: ألف سنة، قال: فقد وهبت له من عمري ستين سنة، فكتب عليه كتاب، وشهدت عليه الملائكة، فلما حضرته الوفاة قال: قد بقي من عمري ستون سنة، قالوا: وهبتها لابنك داود؛ فأنكر ذلك، فأخرجوا الكتاب، قال النبي ﷺ: فنسي آدم فنسيت ذريته، وجحد آدم فجحدت ذريته**»(١) وروي أنه كمل لآدم عمره، ولداود عمره.

فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة، ثم جعله ستين(٢)، وهذا معنىٰ ما روي عن عمر أنه قال: اللَّهم إن كنت كتبتني شقيًا فامحني واكتبني سعيدًا؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت.

واللَّه سبحانه عالم بما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف كان يكون؛ فهو يعلم ما كتبه له، وما يزيده إياه بعد ذلك، والملائكة لا علم

---

(١) أخرجه: الترمذي (٣٠٧٦)، (٣٣٦٨)، وأحمد (١/ ٢٥١، ٣٧١)، وأبو يعلىٰ (٢٧١٠، ٦٣٧٧، ٦٥٨٠، ٦٦٥٤)، والطبراني (١٢/ ٢١٤) رقم (١٢٩٢٨)، والبيهقي (١٠/ ١٤٦، ١٤٧)، وابن أبي شيبة (٣٢٩١٧).

(٢) هذا في رواية للترمذي، وفيه رواية عكس ذلك: أن عمره كتب ستين، والذي زاده به آدم عليه السلام أربعين، وهذا الذي في سائر الروايات.

لهم إلا ما علمهم اللَّه، واللَّه يعلم الأشياء قبل كونها، وبعد كونها؛ فلهذا قال العلماء: إن المحو والإثبات في صحف الملائكة، وأما علم اللَّه سبحانه فلا يختلف، ولا يبدو له ما لم يكن عالمًا به، فلا محو فيه ولا إثبات.

وأما اللوح المحفوظ، فهل فيه محو وإثبات؟ علىٰ قولين، واللَّه سبحانه وتعالىٰ أعلم.

* * *

● **ومن «الفتح الرباني» للشوكاني[1]:**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين، وآله وصحبه الأكرمين.

اعلم - وفقك اللَّه وإياي - أنه قد وقع الخلاف بين أهل العلم، وطالت ذيوله، وتشعبت أبحاثه، في التعارض بين ما ورد من أن القضاء الأزلي من اللَّه عز وجل لا يتغير ولا يتبدل، وهو المعبر عنه بـ« أم الكتاب ». بقوله تعالىٰ: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرّعد: ٤١] ، وقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] .

وبين ما ورد من الإرشاد إلىٰ الأدعية، وطلب الخير من اللَّه عز وجل،

(١) «فتاوىٰ الشوكاني» (١/ ٣٩٣-٤٠٦).

وسؤاله أن يدفع الشر، ويرفع الضر، وسائر المطالب التي يطالبها العباد من ربهم سبحانه؛ كقوله ﷺ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيدُ في العمر إلا البر**»[1] أخرجه الترمذي من حديث سلمان وحسنه، وابن حبان، وصححه الحاكم، وصححه الطبراني في «الكبير»، والضياء في «المختارة».

ومثله: حديث ثوبان مرفوعًا بلفظ: «**لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه**»[2]، وكقوله ﷺ: «**لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلىٰ يوم القيامة**»[3] أخرجه الحاكم في «المستدرك»، والبزار، والطبراني في «الأوسط»، والخطيب، قال الحاكم: صحيح الإسناد من حديث عائشة مرفوعًا. وقال في «مجمع الزوائد»[4]. وقد ضعف هذا الحديث بزكريا بن منظور، وكما ذكرته في شرحي «للعدة».

---

(١) أخرجه: الترمذي (٢١٣٩)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٣٠٦٨)، والطبراني في «الدعاء» (٣٠).
وراجع: «السلسلة الصحيحة» (١٥٤).

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٩٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢/ ١٣٣)، وأحمد (٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢)، والطبراني (١٤٤٢)، والحاكم (١/ ٤٩٣).

(٣) أخرجه: البزار، راجع: «كشف الأستار» (٣/ ٢٨)، والطبراني في «الدعاء» (٣٣)، والحاكم (١/ ٤٩٢).

(٤) وقع في الأصل هنا: «رواه أحمد وأبو يعلىٰ بنحوه، والبزار والطبراني في «الأوسط»، ورجال أحمد وأبي يعلىٰ، وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح، غير علي بن =

ومن ذلك: ما أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان وصححه، عن سلمان الفارسي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن ربكم حييٌّ كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا**»[١].

وأخرجه أيضًا الحاكم، وقال: حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح، ثم رواه من حديث أنس مرفوعًا: «**إن اللَّه رحيم حييٌّ كريم، يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه، ثم لا يضعُ فيهما خيرًا**»[٢] وأخرجه الطبراني، وأبو يعلىٰ.

ومن ذلك: قوله ﷺ: «**لا تعجزوا في الدعاء؛ فإنه لن يهلك مع الدعاء أحدٌ**»[٣] أخرجه ابن حبان من حديث أنس، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد، والضياء في «المختارة» وقد رددتُ في «شرحي للعدة» علىٰ من ضعَّفه.

ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة، والحاكم في «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، وأخرجه أيضًا من حديث سلمان وقال: صحيح الإسناد.

= علي الرفاعي، وهو ثقة»، وحذفه المصحح لكونه مقحمًا، وهو كذلك، وليس في «المجمع» ذكر لهذا القول بعقب الحديث (١٠/ ١٤٦)، إنما قال هذا الهيثمي بعقب حديث آخر تجده في «المجمع» (١٠/ ١٤٨-١٤٩) لا تعلق له بحديثنا هذا. لكن مع ذلك أرىٰ أن عبارة المؤلف هنا مشوشة، فلعل شيئًا سقط أو تحريفًا وقع. واللَّه أعلم.

(١) أخرجه: الترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وأبو داود (١٤٨٨)، وابن حبان (٣/ ١٦٠).

(٢) أخرجه: الحاكم (١/ ٦٧٥)، وانظر: «صحيح الجامع» (١٧٦٤).

(٣) أخرجه: ابن حبان (٣/ ١٥٢)، والحاكم (١/ ٤٩٣-٤٩٤).

ومن ذلك ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من حديث أبي هريرة، وقال: صحيح الإسناد، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السماوات والأرض**»(١). وأخرجه أبو يعلىٰ من حديث علي بهذا اللفظ.

وأخرج أبو يعلىٰ من حديث جابر رضي الله عنه(٢) قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ألا أدلكم علىٰ ما ينجيكم من عدوكم، ويدر لكم أرزاقكم؟ تدعون اللَّه في ليلكم ونهاركم؛ فإن الدعاء سلاح المؤمن**»(٣).

وأخرج أحمد في «المسند» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ما من مسلم ينصب وجهه للَّه في مسألة، إلا أعطاه إياها: إما أن يعجلها له، وإما أن يدخرها له**»(٤). قال المنذري في «الترغيب والترهيب»: لا بأس بإسناده، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»، والحاكم.

ويشهد لمعناه: ما أخرجه أحمد، والبزار، وأبو يعلىٰ - قال المنذري: بأسانيد جيدة - من حديث أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ قال: «**ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم، ولا قطيعة رحم إلا أعطاه اللَّه بها إحدىٰ**

---

(١) أخرجه: الحاكم (١/ ٤٩٢) وقال: صحيح وأقره الذهبي.

(٢) زيادة من «تحفة الذاكرين» (ص ٣٨) للمؤلف، وهي توافق ما في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٧).

(٣) أخرجه: أبو يعلىٰ (١٨١٢) وقال الهيثمي في «المجمع»: رواه أبو يعلىٰ وفيه محمد ابن أبي حميد وهو ضعيف.

(٤) أخرجه: أحمد (٢/ ٤٤٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١١).

ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها»[١].

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وأبو داود، والترمذي والنسائي، وابن حبان قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدعاء هو العبادة**»[٢]، ثم تلا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ الآية [غافر: ٦٠]، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم.

وأخرج الترمذي من حديث أنس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدعاء مخ العبادة**»[٣]، وأخرج الترمذي والحاكم في «المستدرك» وصححه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من لم يسأل اللَّه يغضب عليه**»[٤]. وفي لفظ: «**من لم يدعُ اللَّه يغضب عليه**»[٥] أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، والحاكم في «المستدرك» وصححه.

ومن ذلك: استعاذته ﷺ من سوء القضاء كما في «صحيح مسلم» وغيره.

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/ ١٨) «وعبد بن حميد» (٩٣٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٠)، والبزار (٣١٤٤).

(٢) أخرجه: أبو داود (١٤٧٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، والترمذي (٢٩٦٩)، وأحمد (٤/ ٢٦٧، ٢٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٤).

(٣) أخرجه: الترمذي (٣٣٧١).

(٤) أخرجه: ابن ماجه (٣٨٢٧)، والترمذي (٣٣٧٣)، وأحمد (٢/ ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٧٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٨).

(٥) «المصنف» (٦/ ٢٢)، و«المستدرك» (١/ ٤٩١).

ومن ذلك: ما ثبت في قنوت الوتر عنه أنه قال فيه: «**وقني شر ما قضيت**»[(١)] وهو حديث صحيح، وإن لم يخرجه الشيخان.

وفيهما الاستعاذة من القضاء المشتمل علىٰ الشر والسوء.

ومن ذلك: الأحاديث الواردة في صلة الرحم، وأنها تزيد في العمر، وهي أحاديث صحيحة.

ومن ذلك: الأحاديث الواردة في إجابة دعاء المظلوم علىٰ ظالمه، والأحاديث الواردة في دعاء الوالدين لولدهما، والأحاديث الواردة في دعوة الإمام العادل، والأحاديث الواردة في إجابة دعوة من دعا اللَّه باسمه الأعظم، وغير ذلك كثير، وجميع ذلك - علىٰ اختلاف دلالته - متواتر.

فليت شعري؟! كيف ذهب جماعة من أهل العلم إلىٰ مخالفة ذلك كله وقالوا: إن أحكام اللَّه وقضاءه في سابق علمه، لا تتغير أصلًا؟!

فإن استدلوا بمثل قوله تعالىٰ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، وما ورد في اللوح المحفوظ، وما كتب فيه، وأنه قد حق القضاء ونحو ذلك.

فأي فائدة في مثل قوله عز وجل: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، فإن هذا أمر منه لعباده بدعائه.

وأي فائدة في أمر رسوله ﷺ بأن يخبر عباده بأنه قريب يجيب دعوة الداعي إذا دعاه؟

---

(١) أخرجه: أحمد (١/١٩٩، ٢٠٠)، وأبو داود (١٤٢٥، ١٤٢٦)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (٣/٢٤٨)، وابن ماجه (١١٧٨).

وأي فائدة في قوله عز وجل مخبرًا لعباده: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرّعد: ٣٩] .

كيف وقد علّمنا سبحانه كيف ندعو في نحو قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ إلىٰ آخر الآية [البَقَرَة: ٢٨٦] ، وحكىٰ لنا رسول اللَّه ﷺ - كما ثبت في « الصحيح » - أن اللَّه عز وجل قال عن هذه الدعوات: « **قد فعلت** »؟؟

وكذلك سائر ما قصه اللَّه علينا في كتابه من إجابته لدعوة أنبيائه، كما في قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]. وفي مثل: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محَمَّد: ٧] ، وما يشابه ذلك من الآيات.

وما شُوهد من نبينا - عليه الصلاة والسلام - من إجابة دعواته في مواطن يتعسر إحصاؤها، وما شوهد من صالحي هذه الأمة في كل قرن من القرون، من إجابة دعواتهم في الحال، ومن جهل هذا أو بعضه، نظر في مثل « حلية الأولياء »، ومثل « رسالة القشيري »، ومثل « صفوة الصفوة » لابن الجوزي، وغير ذلك مما يكثر تعداده، بل ينظر الدعوات المجابة من الصحابة ﷺ كما دوناه في البحث الذي قبل هذا.

كما وقع مع جماعة كثيرة من السلف رحمهم اللَّه أنهم كانوا يقولون في أدعيتهم: « اللَّهم إن كنت قد كتبتني في ديوان الأشقياء؛ فانقلني إلىٰ ديوان السعداء» بعبارات مختلفة هذه أحدها.

وبالجملة، فالكتاب العزيز، والسنة المتواترة، ترد عليهم ردًا أوضح من شمس النهار.

وطائفة قالت: إن الأقضية علىٰ نوعين: مطلقة ومقيدة، فالمطلقة ما لم تكن مشروطة بشرط، واقعةٌ؛ وإلا فلا.

وهذا القول وإن كان مردودًا مثل الأول، إلا أنه أقل مفسدة منه، وإن كان رأيًا بحتًا ليس عليه دليل، وبالجملة فالبحث يطول، فلنقتصر علىٰ هذا المقدار.

والحمد للَّه أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام علىٰ رسوله وآله، والحمد للَّه[1].

* * *

• ومن «الفتح الرباني» للشوكاني[2]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين، وعلىٰ آله الأطهرين.

اعلم أنه قد طال الكلام من أهل العلم علىٰ ما يظهر في بادئ الرأي من التعارض بين هذه الآيات الشريفة، وهي قوله عز وجل: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾ [المنَافِقون: ١١]، وقوله: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤]، وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً

(١) الرسالة الآتية مكملة لهذه.
(٢) «الفتح الرباني» (١١/٥٣١٩-٥٣٤١).

وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] ، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٥] .

فقد قيل: إنها معارضة لقوله عز وجل: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٣٩] ، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [فَاطِر: ١١] ، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعَام: ٢] .

فذهب الجمهور إلىٰ أن العمر لا يزيد ولا ينقص استدلالًا بالآيات المتقدمة، وبالأحاديث الصحيحة، كحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «**إن أحدكم يجمعُ خلقُه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقةً، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يبعث اللَّه ملكًا، ويؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد**»(١). وهو في «الصحيحين» وغيرهما وما ورد في معناه من الأحاديث الصحيحة.

وأجابوا عن قوله عز وجل: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرّعد: ٣٩] بأن المعنىٰ يمحو ما يشاء من الشرائع والفرائض؛ فينسخه ويبدله، ويُثبت ما يشاء فلا ينسخه؛ وجملة الناسخ والمنسوخ عنده في أم الكتاب.

ولا يخفىٰ أن هذا تخصيص لعموم الآية بغير مخصص.

وأيضًا يقال لهم: إن القلم قد جرىٰ بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، كما

---

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٣٥)، ١٦١)، (٨/ ١٥٢)، (٩/ ١٦٥)، ومسلم (٨/ ٤٤، ٤٥)، وأبو داود (٤٧٠٨)، وابن ماجه (٧٦)، والترمذي (٢١٣٧)، والنسائي (٩٢٢٨).

في الأحاديث الصحيحة، ومن جملة ذلك الشرائع والفرائض فهي مثل العمر، إذا جاز فيها المحو والإثبات؛ جاز في العمر المحو والإثبات.

وقيل: المراد بالآية محو ما في ديوان الحَفَظَة ما ليس بحسنةٍ ولا سيئة؛ لأنهم مأمورون بكتب كل ما ينطق به الإنسان، ويجاب عنه بمثل الجواب الأول.

وقيل: يغفر اللّه ما يشاء من ذنوب عباده، ويترك ما يشاء فلا يغفره.

ويجاب عنه بمثل الجواب السابق.

وقيل: يمحو ما يشاء من القرون كقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [يس: ٣١]، وكقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ [المؤمنون: ٣١] فيمحو قرنًا ويثبت قرنًا.

ويُجاب عنه أيضًا بمثل ما تقدم.

وقيل: هو الذي يعمل بطاعة اللّه، ثم يعمل بمعصية اللّه، ثم يتوب، فيمحوه اللّه من ديوان السيئات، ويثبته في ديوان الحسنات.

وقيل: يمحو ما يشاء - يعني الدنيا -، ويثبت الآخرة.

وقيل: غير ذلك، وكل هذه الأجوبة دعاوىٰ مجردة.

ولا شك أن آية المحو والإثبات عامة لكل ما يشاؤه اللّه سبحانه ، فلا يجوز تخصيصها إلا بمخصص، وإلا كان ذلك من التقول علىٰ اللّه عز وجل بما لم يقل.

وقد توعد اللّه سبحانه علىٰ ذلك، وقرنه بالشرك فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ

رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] .

وأجابوا عن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١] بأن المراد بالمعمر: الطويل العمر، والمراد بالناقص: قصير العمر.

وفي هذا نظر؛ لأن الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ يعود إلىٰ قوله: ﴿مِن مُّعَمَّرٍ﴾، والمعنىٰ علىٰ هذا: وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر ذلك المعمر إلا في كتاب، هذا ظاهر معنىٰ النظم القرآني، وأما التأويل المذكور فإنما يتم علىٰ إرجاع الضمير المذكور إلىٰ غير ما هو المرجع في الآية، وذلك لا وجود له في النظم.

وقيل: إن معنىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ ما يستقبله من عمره، ومعنىٰ: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ ما قد مضىٰ.

وهذا أيضًا خلاف الظاهر؛ لأن هذا ليس ينقص من نفس العمر، والنقص يقابل الزيادة (وما) هنا جعله مقابلًا للبقية من العمر، وليس ذلك بصحيح.

وقيل المعنىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ من بلغ سن الهرم ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ أي من عمر آخر غير هذا الذي بلغ سن الهرم عن عمر هذا الذي بلغ سن الهرم.

ويُجاب عنه بما تقدم.

وقيل: المعمر من يبلغ عمره ستين سنة، والمنقوص من عمره من يموت قبل الستين.

وقيل غير ذلك من التأويلات التي يردها اللفظ ويدفعها.

وأجابوا عن قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام: ٢]، بأن المراد بالأجل الأول: النوم، والثاني: الوفاة.

وقيل: الأول: ما قد انقضىٰ من عمر كل أحد، والثاني: ما بقي من عمر كل أحد.

وقيل: الأول: أجل الموت، والثاني: أجل الحياة في الآخرة.

وقيل: المراد بالأول: ما بين خلق الإنسان إلىٰ موته، والثاني: ما بين موته إلىٰ بعثه، وقيل غير ذلك مما فيه مخالفة للنظم القرآني.

وقال جمع من أهل العلم: إن العمر يزيد وينقص، واستدلوا بالآيات المتقدمة؛ فإن المحو والإثبات عامان يتناولان العمر والرزق والسعادة والشقاوة وغير ذلك.

وقد ثبت عن جماعة من السلف من الصحابة ومن بعدهم أنهم كانوا يقولون في أدعيتهم: «اللَّهم إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيهم، وإن كنت كتبتني في أهل الشقاوة فامحني، وأثبتني من أهل السعادة». ولم يأت القائلون بمنع زيادة العمر ونقصانه ونحو ذلك بما يخصص هذا العموم.

وهكذا يدل علىٰ هذا المعنىٰ الآية الثانية، فإن معناها أنه لا يطول عمرُ إنسان ولا ينقص إلا وهو في كتاب، أي: في اللوح المحفوظ.

وهكذا يدل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام: ٢]، أن للإنسان أجلين يقضي اللَّه سبحانه له بما يشاء منهما من زيادة أو نقص.

ويدل علىٰ ذلك أيضًا ما في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، عن النبي ﷺ أن صلة الرحم تزيد في العمر، وفي لفظ في «الصحيحين»: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره؛ فليصل رحمه**»(١)، وفي لفظ: «**من أحب أن يمد اللَّه في عمره وأجله، ويبسط له في رزقه، فليتق اللَّه وليصل رحمه**»(٢)، وفي لفظ: «**صلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار يعمران الديار، ويزيدان في الأعمار**»(٣).

ومن أعظم الأدلة ما ورد في الكتاب العزيز من الأمر للعباد بالدعاء كقوله عز وجل: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

والأحاديث المشتملة علىٰ الأمر بالدعاء متواترة، وفيها: «**إن الدعاء يدفع البلاء، ويرد القضاء**»، وفيها: «**أن الدعاء مخ العبادة**»(٤)، وفيها الاستعاذة من سوء القضاء، كما ثبت عنه ﷺ في «الصحيح» أنه قال:

---

(١) أخرجه: البخاري (٣/ ٧٣)، ومسلم (٨/ ٨)، وأبو داود (١٦٩٣)، والنسائي في «الكبرىٰ» «تحفة الأشراف» (١٥٥٥).

(٢) أخرجه: عبد اللَّه بن أحمد في «زوائده» (٣/ ١٥٦، ٢٢٩، ٢٦٦).

(٣) أخرجه: أحمد (٦/ ١٥٩).

(٤) أخرجه: الترمذي (٣٣٧١).

«اللَّهم إني أعوذ بك من سوء القضاء، ودرك الشقاء، وجهد البلاء، وشماتة الأعداء»(١).

وثبت في حديث قنوت الوتر أنه ﷺ قال: «**وقني شر ما قضيت**».

فلو كان الدعاء لا يفيد شيئًا، وأنه ليس للإنسان إلا ما قد سبق في القضاء الأزلي، لكان أمره عز وجل بالدعاء لغوًا لا فائدة فيه، وكذلك وعده بالإجابة للعباد الداعين له.

وهكذا يكون ما ثبت في الأحاديث المتواترة المشتملة على الأمر بالدعاء وأنه عبادة لغوًا لا فائدة فيه، وهكذا تكون استعاذته ﷺ من سوء القضاء لغوًا لا فائدة فيه، وهكذا يكون قوله ﷺ: «**وقني شر ما قضيت**» لغوًا لا فائدة فيه، وهكذا يكون أمره ﷺ بالتداوي، وأن اللَّه سبحانه ما أنزل من داء إلا وجعل له دواء لغوًا لا فائدة فيه، مع ثبوت الأمر بالتداوي في الصحيح عنه ﷺ.

فإن قلت: فعلام تحمل ما تقدم من الآيات القاضية بأن الأجل لا يتقدم ولا يتأخر، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١]؟

قلت: قد أجاب عن ذلك بعض السلف وتبعه بعض الخلف، بأن هذه الآية مختصة بالأجل إذا حضر، فإنه لا يتقدم ولا يتأخر عند حضوره،

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/ ٩٣)، ومسلم (٨/ ٧٦)، والنسائي (٨/ ٢٦٩)، وأحمد (٢/ ٢٤٦) والحديث مداره على سفيان بن عيينه، قال سفيان: الحديث ثلاث زدت أنا واحدة لا أدري أيتهن هي.

ويؤيد هذا أنها مقيدة بذلك، فإنه قال: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾ [المنافقون: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُۖ﴾ [نوح: ٤] فقد أمكن الجمع بحمل هذه الآيات على هذا المعنىٰ.

فإذا حضر الأجل لم يتأخر ولا يتقدم، وفي غير هذه الحالة يجوز أن يؤخره اللَّه بالدعاء أو بصلة الرحم، أو بفعل الخير، ويجوز أن يقدمه لمن عمل شرًّا وقطع ما أمر اللَّه به أن يوصل، وانتهك محارم اللَّه سبحانه.

فإن قلت: فعلام يحمل نحو قوله عز وجل: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ﴾ [الحديد: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] وكذلك سائر ما ورد في هذا المعنىٰ؟

قلت: هذه - أولًا - معارضة بمثلها، وذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، ومثل ذلك ما ثبت في الحديث الصحيح القدسي: «**يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد شرًّا، فلا يلومن إلا نفسه**»(١).

وثانيًا: بإمكان الجمع بحمل مثل قوله: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١] علىٰ عدم التسبب من العبد بأسباب الخير من الدعاء، وسائر أفعال الخير، وحمل

(١) أخرجه: مسلم (٨/١٦، ١٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠).

ما ورد فيما يخالف ذلك علىٰ وقوع التسبب بأسباب الخير الموجبة لحسن القضاء، واندفاع شره، وعلىٰ وقوع التسبب بأسباب الشر المقتضية لإصابة المكروه ووقوعه علىٰ العبد.

وهكذا يكون الجمع بين الأحاديث الواردة بسبق القضاء، وأنه فرغ من تقدير الأجل والرزق والسعادة والشقاوة، وبين الأحاديث الواردة في صلة الرحم بأنها تزيد في العمر، وكذلك سائر أعمال الخير، وكذلك الدعاء، فتحمل أحاديث الفراغ من القضاة علىٰ عدم تسبُّب العبد بأسباب الخير أو الشر. وتحمل الأحاديث الأخرىٰ علىٰ أنه قد وقع من العبد التسبُّب بأسباب الخير من الدعاء والعمل الصالح، وصلة الرحم، أو التسبب بأسباب الشر.

فإن قلت: قد تقرر بالأدلة من الكتاب والسنة بأن علمه عز وجل أزلي، وأنه قد سبق في كل شيء، ولا يصح أن يقدر وقوع غير ما قد علمه، وإلا انقلب العلم جهلًا، وذلك لا يجوز إجماعًا.

قلت: علمه عز وجل سابق أزلي، وقد علم ما يكون قبل أن يكون، ولا خلاف بين أهل الحق من هذه الحيثية، ولكنه غلا قوم فأبطلوا فائدة ما ثبت في الكتاب والسنة من الإرشاد إلىٰ الدعاء، وأنه يرد القضاء، وما ورد من الاستعاذة منه ﷺ من سوء القضاء، وما ورد من أنه يصاب العبد بذنبه، ومما كسبت يده، ونحو ذلك مما جاءت به الأدلة الصحيحة، وجعلوه مخالفًا لسبق العلم، ورتَّبوا عليه أنه يلزم انقلاب العلم جهلًا، والأمر أوسع من هذا.

والذي جاءنا بسبق العلم وأزليته هو الذي جاءنا بالأمر بالدعاء، والأمر بالدواء، وعرَّفنا بأن صلة الرحم تزيدُ في العمر، وأن الأعمال الصالحة تزيد فيه أيضًا، وأن أعمال الشر تمحقه، وأن العبد يصاب بذنبه كما يصل إلىٰ الخير، ويندفع عنه الشر بكسب الخير والتلبس بأسبابه.

فإعمال بعض ما ورد في الكتاب والسنة، وإهمال البعض الآخر ليس كما ينبغي، فإن الكل ثابت عن اللَّه عز وجل، وعن رسوله ﷺ والكل شريعة واضحة، وطريقة مستقيمة.

والجمع ممكن بما لا إهمال فيه لشيء من الأدلة، وبيانه أن اللَّه سبحانه كما علم أن العبد يكون له من العمر كذا، أو من الرزق كذا، أو هو من أهل السعادة أو الشقاوة، قد علم أنه إذا وصل رحمه زاد له في الأجل كذا، أو بسط له من الرزق كذا، أو صار من أهل السعادة بعد أن كان من أهل الشقاوة، أو صار من أهل الشقاوة بعد أن كان من أهل السعادة.

وهكذا قد علم ما يقضيه للعبد، كما علم أنه إذا دعاه، واستغاث به، والتجأ إليه؛ صرف عنه الشرَّ، ودفع عنه المكروه، وليس في ذلك خلف ولا مخالفةٌ لسبق العلم، بل فيه تقيُّد المسببات بأسبابها كما قدر الشبع والري بالأكل والشرب، وقدر الولد بالوطء، وقدر حصول الزرع بالبذر.

فهل يقول عاقل بأن ربط هذه المسببات بأسبابها يقتضي خلاف العلم السابق أو ينافيه بوجه من الوجوه؟

فلو قال قائل: أنا لا آكل ولا أشرب بل أنتظر القضاء، فإن قدر اللَّه لي ذلك كان، وإن لم يقدر لم يكن، أو قال: أنا لا أزرع الزرع، ولا أغرس

الشجر، بل أنتظر القضاء، فإن قدر اللّه ذلك كان، وإن لم يقدره لم يكن، أو قال: أنا لا أجامع زوجتي أو أمتي ليحصل لي منهما الذرية، بل إن قدر اللّه ذلك كان، وإن لم يقدره لم يكن؛ لكان هذا مخالفًا لما عليه رسُلُ اللّه، وما جاءت به كتبه، وما كان عليه صلحاء الأمة وعلماؤها، بل يكون مخالفًا لما عليه هذا النوع الإنساني من أبينا آدم إلىٰ الآن، بل مخالفًا لما عليه جميع أنواع الحيوانات في البر والبحر.

فكيف ينكر وصول العبد إلىٰ الخير بدعائه أو بعمله الصالح؟! فإن هذا من الأسباب التي ربط اللّه مسبباتها بها وعلمها قبل أن تكون، فعلمه عن كل تقدير أزلي في المسببات والأسباب، ولا يشك من له إطلاع علىٰ كتاب اللّه عز وجل ما اشتمل عليه من ترتيب حصول المسببات علىٰ حصول أسبابها.

كما في قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وقوله: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا﴾ [نوح: ١٠-١٢]، وقوله: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤].

وكم يعد العاد من أمثال هذه الآيات القرآنية، وما ورد موردها من الأحاديث النبوية! وهل ينكر هؤلاء الغلاة مثل هذا، ويجعلونه مخالفًا لسبق العلم مباينًا لأزليته؟

فإن قالوا: نعم، فقد أنكروا ما في كتاب اللَّه عز وجل من فاتحته إلىٰ خاتمته، وما في السنة المطهرة من أولها إلىٰ آخرها، بل أنكروا أحكام الدنيا والآخرة جميعًا؛ لأنها كلها مسببات مترتبة علىٰ أسبابها، وجزاءات معلقة بشروطها.

ومن بلغ إلىٰ هذا الحد في الغباوة وعدم تعقل الحجة لم يستحق المناظرة، ولا ينبغي معه الكلام فيما يتعلق بالدين، بل ينبغي إلزامه بإهمال أسباب ما فيه صلاح معاشه وأمر دنياه حتىٰ ينتعش من غفلته، ويستيقظ من نومته، ويرجع عن ضلالته، وجهالته، والهداية بيد ذي الحول والقوة لا خير إلا خيره.

ثم يقال لهم: هذه الأدعية الثابتة عن رسول اللَّه ﷺ في دواوين الإسلام وما يلتحق بها من كتب السنة المطهرة، قد علم كل من له علم أنها كثيرة جدًّا بحيث لا يحيط بأكثرها إلا مؤلف بسيط ومصنف حافل، وفيها تارة استجلاب الخير وفي أخرىٰ استدفاع الشر، وتارة متعلقة بأمور الدنيا، وتارة بأمور الآخرة.

ومن ذلك: تعليمه ﷺ لأمته ما يدعون به في صلواتهم وعقب صلواتهم وفي صباحهم ومسائهم، وفي ليلهم ونهارهم، وعند نزول الشدائد بهم، وعند حصول نعم اللَّه إليهم، هل كان هذا كل منه ﷺ لفائدة عائدة عليه، وعلىٰ أمته بالخير خالية لما فيه من مصلحة دافعة لما فيه مفسدة؟

فإن قالوا: نعم، قلنا لهم: فحينئذ لا خلاف بيننا وبينكم، فإن هذا الاعتراف يدفع عنا وعنكم معرَّة الاختلاف، ويريحنا ويُريحكم من التطويل بالكلام علىٰ ما أوردتموه وأوردناه.

وإن قالوا: ليس ذلك لفائدة عائدة عليه وعلىٰ أمته بالخير، جالبة لما فيه مصلحة، دافعة لما فيه مفسدة؛ فهم أجهل من دوابهم، وليس للمُحاجة لهم فائدة، ولا في المناظرة معهم نفعٌ.

يا عجبًا كل العجب! أما بلغهم ما كان عليه أمر رسول اللَّه ﷺ من أول نبوءته إلىٰ أن قبضه اللَّه إليه، من الدعاء لربه، والإلحاح عليه، ورفع يديه عند الدعاء حتىٰ يبدو بياض إبطيه، وحتىٰ يسقط رداؤه كما وقع منه في يوم بدر!

فهل يقول عاقل - فضلًا عن عالم -: إن هذا الدعاء منه فعله رسول اللَّه ﷺ وهو يعلم أنه لا فائدة فيه، وأنه قد سبق العلم بما هو كائن، وأن هذا السبق يرفع فائدة ذلك، ويقتضي عدم النفع به؟ ومعلوم أنه ﷺ أعلم بربه، وبقضائه وقدره، وبأزليته وسبق علمه بما يكون في بريته.

فلو كان الدعاء منه ومن أمته لا يفيد شيئًا، ولا ينفع نفعًا لم يفعله، ولا أرشد الناس إليه وأمرهم به، فإن ذلك نوع من العبث الذي يتنزه عنه كل عاقل فضلًا عن خير البشر وسيد ولد آدم.

ثم يقال لهم: إذا كان القضاء واقعًا لا محالة، وأنه لا يدفعُه شيء من الدعاء والالتجاء والإلحاح والاستغاثة، فكيف لم يتأدب رسول اللَّه ﷺ مع ربه؟! فإنه قد صح عنه أنه استعاذ باللَّه سبحانه من سوء القضاء كما عرفناك، وقال: «**وقني شر ما قضيت**»، فكيف يقول هؤلاء الغلاة في الجواب عن هذا؟! أو علىٰ أي محمل يحملونه؟!

ثم ليت شعري علام يحملون أمره سبحانه وتعالىٰ لعباده بدعائه بقوله:

﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ثم عقب ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] أي: عن دعائي كما صرح بذلك أئمة التفسير.

فكيف يأمر عباده أولًا، ثم يجعل تركه استكبارًا منهم، ثم يرغبهم إلىٰ الدعاء، ويخبرهم أنه قريب من الداعي، مجيب لدعوته بقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البَقَرَة: ١٨٦]، ثم يقول معنونًا لكلامه الكريم بحرف يدل علىٰ الاستفهام الإنكاري والتقريع والتوبيخ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢] ثم يأمرهم بسؤاله من فضله بقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

فإن قالوا: إن هذا الدعاء الذي أمرنا اللَّه به، وأرشدنا إليه، وجعل تركه استكبارًا، وتوعد عليه بدخول النار مع الذل، ورغَّب عباده إلىٰ دعائه، وعرَّفهم أنه قريب وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وأنكر عليهم أن يعتقدوا أن غيره يجيبُ المضطر إذا دعاه، ويكشفُ ما نزل به من السوء، وأمرهم أن يسألوه من فضله، ويطلبوا ما عنده من الخير؛ أن كل ذلك لا فائدة فيه للعبد، وأنه لا ينال إلا ما قد جرىٰ به القضاء وسبق به العلم؛ فقد نسبوا إلىٰ الرب عز وجل ما لا يجوز عليه، ولا يحل نسبته إليه.

فإنه لا يأمر العبد إلا بما فيه فائدة يعتد بها، ولا يرغبه إلا إلىٰ ما يحصل له به الخير، ولا يرهِّبه إلا عما يكون به عليه الضير، ولا يعدُهُ إلا بما هو حقٌّ يترتب عليه فائدة، فهو صادق الوعد لا يخلف الميعاد، ولا يأمرهم

بسؤاله من فضله إلا وهناك فائدة تحصل بالدعاء، ويكون بسببه التفضُّل عليهم، ورفعُ ما هم فيه من الضرِّ، وكشف ما حلَّ بهم من السوء.

هذا معلوم لا يشك فيه إلا من [لا][1] يعقل حجج اللَّه، ولا يفهم كلامه، ولا يدري بخير ولا شر، ولا نفع ولا ضر، ومن بلغ به الجهل إلىٰ هذه الغاية فهو حقيق بألا يخاطب، وقمين بأن لا يناظر.

فإن هذا المسكين المتخبط في جهله، المتقلب في ضلاله، قد وقع فيما هو أعظم خطرًا من هذا، وأكثر ضررًا منه.

وذلك بأن يقال له: إذا كان دعاء الكفار إلىٰ الإسلام، ومقاتلتهم علىٰ الكفر، وغزوهم إلىٰ عقر ديارهم لا يأتي بفائدة، ولا يعود علىٰ القائمين به من الرسل وأتباعهم وسائر المجاهدين من العباد بفائدة، وأنه ليس هناك إلا ما قد سبق من علم اللَّه عز وجل، وأنه سيدخل في الإسلام، ويهتدي إلىٰ الدين من قد علم اللَّه سبحانه منه ذلك، سواء قوتل أو لم يقاتل، وسواء دُعي إلىٰ الحق أو لم يُدع إليه؛ كان هذا القتالُ الصادر من رسل اللَّه وأتباعهم ضائعًا ليس فيه إلا تحصيل الحاصل، وتكوين ما هو كائن فعلوا أو تركوا، وحينئذ يكون الأمر بذلك عبثًا، تعالىٰ اللَّه عز وجل عن ذلك.

وهكذا ما شرعه اللَّه لعباده من الشرائع علىٰ لسان أنبيائه، وأنزل بها كتبه، يقال فيه مثل هذا، فإنه إذا كان ما قد حصل في سابق علمه عز وجل كائنًا، سواء بعث اللَّه إلىٰ عباده رسله وأنزل إليهم كتبه، أو لم يفعل ذلك؛ كان ذلك عبثًا يتعالىٰ الرب سبحانه عنه، ويتنزه عن أن يُنسب إليه.

---

(١) زيادة لا بد منها.

فإن قالوا: إن اللَّه سبحانه قد سبق علمه بكل ذلك، ولكنَّه قيده بقيود، وشرطه بشروط، وعلَّقه بأسباب؛ فعلم مثلًا أن الكافر يسلم ويدخُل في الدين بعد دعائه إلىٰ الإسلام، أو مقاتلته علىٰ ذلك، وأن العباد يعملُ منهم من يعمل بما تعبدهم اللَّه به بعد بعثه رسله إليهم وإنزال كتبه عليهم.

قلنا لهم: فعليكم أن تقولوا هكذا في الدعاء، وفي أعمال الخير، وفي صلة الرحم، ولا نطلب منكم إلا هذا، ولا نريد منكم غيره.

وحينئذ قد دخلتم إلىٰ الوفاق من طريق قريبة، فعلام هذا الجدال الطويل العريض، والحجاج الكثير الكبير؟ فإنا لا نقول إلا أن اللَّه سبحانه قد علم في سابق علمه أن فلانًا يطول عمره إذا وصل رحمه، وأن فلانًا يحصل له من الخير كذا، أو يندفعُ عنه من الشر كذا؛ إذا دعا ربه.

وأن هذه المسببات مترتبة علىٰ حصول أسبابها، وهذه الشروطات مقيدة بحصول شروطها، وحينئذ فارجعوا إلىٰ ما قدمنا ذكره من الجمع بين ما تقدم من الأدلة، واستريحوا من التعب، فإنه لم يبق بيننا وبينكم خلاف من هذه الحيثية.

وقد كان الصحابة - مثل عمر بن الخطاب، وعبد اللَّه بن مسعود، وأبي وائل، وعبد اللَّه بن عمر، الذين كانوا يدعون اللَّه عز وجل بأن يثبتهم في أهل السعادة، إن كانوا قد كتبوا من أهل الشقاوة كما قدمنا - أعلم باللَّه سبحانه وبما يجب له، ويجوز عليه.

وقال كعب الأحبار حين طعن عمر وحضرته الوفاة: «واللَّه لو دعا اللَّه

عمر أن يؤخر أجله لأخره»، فقيل له: إن اللَّه عز وجل يقول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]. فقال: هذا إذا حضر الأجل، فأما قبل ذلك فيجوز أن يزاد، وينقص. وقرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١].

ثم قد علمنا من أهل الإسلام - سابقهم ولاحقهم سيما الصالحين منهم - أنهم يدعون اللَّه عز وجل فيستجيب لهم ويحصل لهم ما طلبوه من المطالب المختلفة بعد أن كانوا فاقدين لها، ومنهم من يدعو لمريض قد أشرف علىٰ الموت بأن يشفيه اللَّه فيعافىٰ في الحال، ومنهم من يدعو علىٰ فاجر بأن يهلكه اللَّه فيهلك في الحال.

ومن شك في شيء من هذا، فليطالع الكتب الصحيحة في أخبار الصالحين كـ«حلية» أبي نعيم، و«صفوة الصفوة» لابن الجوزي، و«رسالة القشيري»، فإنه يجد من هذا القبيل ما ينشرح له صدره، ويثلج به قلبه، بل كل إنسان إذا حقق حال نفسه، ونظر في دعائه لربه عند عروض الشدائد، وإجابته له، وتفريجه عنه، ما يغنيه عن البحث عن حال غيره إذا كان من المعتبرين المفكرين.

وهذا نبي اللَّه المسيح عيسىٰ بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يُحيي الموتىٰ بإذن اللَّه، ويشفي المرضىٰ بدعائه، وهذا معلوم عنه حسبما أخبرنا اللَّه سبحانه عنه به في كتابه الكريم، وفي الإنجيل من القصص المتضمنة لإحياء الموتىٰ منه وشفاء المرض بدعائه ما يعرفه من اطلع عليه.

وبالجملة؛ فهؤلاء الغلاة الذين قالوا: إنه لا يقع من اللَّه عز وجل إلا

ما قد سبق به القلم، وإن ذلك لا يتحول ولا يتبدل، ولا يؤثر فيه دعاءٌ ولا عملٌ صالح؛ فقد خالفوا ما قدمنا من آيات الكتاب العزيز، ومن الأحاديث النبوية الصحيحة من غير ملجئ إلىٰ ذلك، فقد أمكن الجمع بما قدمناه، وهو متعين، وتقديم الجمع علىٰ الترجيح متفق عليه، وهو الحق.

وقد قابل هؤلاء بضد قولهم: القدريةُ، وهم معبد الجهني وأصحابه، فإنهم قالوا: إن الأمر أُنُف، أي: مستأنف، وقالوا: إن اللَّه لا يعلم بالجزئيات إلا عند وقوعها، تعالىٰ اللَّه عن ذلك، وهذا قول باطل يخالف كتاب اللَّه وسنة رسوله وإجماع المسلمين.

وقد تبرأ من مقالة معبد هذه وأصحابِهِ مَنْ أدركهم من الصحابة، منهم ابن عمر كما ثبت ذلك في «الصحيح».

وقد غلط من نسب مقالتهم هذه إلىٰ المعتزلة، فإنه لم يقل بها أحد منهم قط، وكتبهم مصرحة بهذا، ناطقة به، ولا حاجة لنا إلىٰ نقل مقالات الرجال، فقد قدمنا من أدلة الكتاب والسنة والجمع بينهما ما يكفي المنصف ويريُحه من الأبحاث الطويلة العريضة الواقعة في هذه المسألة، ومن الإلزامات التي ألزم بها بعض القائلين البعض الآخر، ودين اللَّه سبحانه بين المفرط والغالي.

وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية، واللَّه ولي التوفيق.

* * *

● ومن «فتاوىٰ المنار»[1]:

الدعاء والقضاء وطول العمر

سؤال: أحمد أفندي متولي بمصر: اطلعت علىٰ حديث في «تفسير الخازن» هذا نصه، عن سلمان أن رسول اللّه ﷺ قال: «لا يردُّ القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر»[2] وهذا مضاد لما نعتقده من أنه لا راد لقضاء اللّه، وأن العمر لا يزيد ولا ينقص؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرَّعد: ٣٨]، وقوله جل ذكره: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فالرجاء إفادتنا عن ذلك.

الجواب:

اتفق النقل مع العقل علىٰ أن كل ما يقع في الوجود فإنما يقع بحسب ما في علم اللّه تعالىٰ؛ لأن وقوع شيء علىٰ خلاف ذلك يستلزم الجهل وهو محال علىٰ اللّه تعالىٰ، فما خالف هذه العقيدة خلافًا حقيقيًا فهو مردود ونقطع بأنه مكذوب علىٰ النبي ﷺ إذا لم يمكن تأويله وإرجاعه إليها.

وقد أوَّل العلماء حديث: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء**»، فقالوا: قد يكون في علم اللّه تعالىٰ أن فلانًا يصاب بكذا أو يكون بصدد أن يصاب به، فيدعو اللّه، فينكشف عنه البلاء الذي كان معلقًا نزوله أو دوامه علىٰ

---

(١) «المنار» (٥١/ ٢٩٠-٢٩٢).

(٢) أخرجه: الترمذي (٢١٣٩)، من حديث سلمان رضي الله عنه.

عدم الدعاء، وانكشافه على الدعاء، ويسمون هذا القضاء المعلق. أما القضاء المبرم وهو ما سبق في علم اللّٰه تعالىٰ أن يكون لا محالة، فهو الذي لا يمكن أن يرد.

وإذا كان هذا التقسيم لأجل الجواب عن هذا الحديث فهناك أحاديث لا يمكن أن يجاب عنها، منها ما أخرجه أبو الشيخ عن أنس مرفوعًا «**أكثر من الدعاء، فإن الدعاء يرد القضاء المبرم**»(١). وما أخرجه ابن عساكر عن نمير بن أوس مرسلًا: «**الدعاء جند من أجناد اللّٰه مجندة، يرد القضاء بعد أن يبرم**»(٢)، والحديثان ضعيفا السند جدًّا.

والحديث الوارد في السؤال؛ رواه الترمذي والحاكم، وقد ذكر المحدثون أن من علامة الحديث الموضوع مخالفته للعقائد القطعية، والأصول الثابتة، ومنها مخالفته للعقل وللوجود.

وأما كون البر يزيد في العمر، فقد ورد بمعناه أحاديث في «الصحيح»، وهو كلام في الأسباب لا في علم اللّٰه تعالىٰ وقضائه في العباد.

قال بعض العلماء في تفسيره: إن أهل البر يكونون أهنأ الناس عيشًا؛ لما بينهم وبين والديهم وأهليهم وسائر الناس من الحب، وحسن

---

(١) وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٠٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٥)، والطبراني في «الدعاء» (١/ ٣٠).
وقال الألباني في «ضعيف الجامع» (١١٠٢): «ضعيف جدًّا».

(٢) «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٥٨). وقال بعده: (هذا مرسل، نمير بن أوس ليست له صحبة، وهو تابعي وكان قاضيًا بالشام).
وقال الألباني في «الضعيفة» (١٨٩٩). موضوع.

المعاملة، وهذه هي الزيادة في العمر، فإن من يعيش بالمناكدة والفجور، وكأنه لم يعش؛ لأن حياته تذهب سدًى.

وفيه وجه آخر وهو أن البر، وحسن الأخلاق، والاعتدال في الأمور من أسباب الصحة واعتدال المزاج، والصحة هي مادة طول الحياة في الغالب، وهذا إنما يأتي بالنسبة لحالة البنية واستعداد الشخص لا بالنسبة لما في علم اللّه تعالىٰ، لأنه لا يتغير، وأكثر الكلام بين الناس يكون في الأسباب لا في أصول العقائد.

* * *

● ومن «فتاوىٰ ابن باز»(١):

السؤال: هل الدعاء والصدقة ترد القضاء والقدر؟

الجواب:

قدر اللّه عز وجل ماضٍ في عباده، كما قال اللّه سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢]، وقال عز وجل: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال لجبريل عليه السلام لما سأله عن الإيمان: **«الإيمان أن تؤمن باللّه، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن**

---

(١) «فتاوىٰ ابن باز» (٦/ ٢٠٤-٢٠٥).

بالقدر خيره وشره»[١]، وقال ﷺ: «**إن اللَّه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**»، قال: «**وعرشه علىٰ الماء**»[٢] رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، وقال - عليه الصلاة والسلام -: «**كل شيء بقدر حتىٰ العجز والكيس**»[٣] رواه مسلم أيضًا، والآيات والأحاديث في هذا المعنىٰ كثيرة.

وقد ثبت عنه ﷺ ما يدل علىٰ أن الحوادث معلقة بأسبابها، كما في قوله ﷺ: «**إن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، وإن البر يزيد في العمر، ولا يرد القدر إلا الدعاء**»[٤]، ومراده ﷺ أن القدر المعلق بالدعاء يرده الدعاء، وهكذا قوله ﷺ: «**من أحب أن يبسط له في رزقه وأن ينسأ له في أجله فليصل رحمه**»[٥].

فالأقدار تردها الأقدار التي جعلها اللَّه سبحانه مانعة لها، والأقدار

---

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٣٦)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، وأحمد (١/ ٢٨)، وغيرهم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: مسلم (٤/ ٢٠٤٤)، والترمذي (٢١٥٦)، وأحمد (٢/ ١٦٩) وغيرهم من حديث عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه: مسلم (٢/ ٨٩٩)، وأحمد (٢/ ١١٠)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه: الترمذي (٢١٣٩)، وابن ماجه (٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٤)، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وغيرهم من حديث ثوبان رضي الله عنه، واللفظ هنا لأحمد.

(٥) أخرجه: البخاري (٣/ ٧٣)، ومسلم (٨/ ٨)، وأبو داود (١٦٩٣)، وأحمد (٣/ ١٥٦)، وغيرهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

المعلقة على وجود أشياء - كالبر والصلة والصدقة - توجد عند وجودها، وكل ذلك داخل في القدر العام المذكور في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله ﷺ: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

ومن هذا قوله ﷺ: «**الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار**»(١).

وروي عنه ﷺ أنه قال: «**إن صدقة السر تطفئ غضب اللّه وتدفع ميتة السوء**».

وجميع الآيات والأحاديث الواردة في هذا الباب تدعو إلىٰ إيمان العبد بأنه لن يصيبه إلا ما كتب اللّه له، وأن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه، كما تدعوه إلىٰ أن يسارع في الخيرات وينافس في الطاعات، ويحرص علىٰ أسباب الخير، ويبتعد عن أسباب الشر، ويسأل ربه التوفيق والإعانة علىٰ كل ما فيه رضا اللّه سبحانه والسلامة من كل سوء.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه ذات يوم: «**ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار**»، فقالوا: يا رسول اللّه، أفلا نتكل علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال لهم ﷺ: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**»، ثم تلىٰ ﷺ قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ

---

(١) أخرجه: الترمذي (٦١٤)، وأحمد (٣/ ٣٩٩)، وابن حبان (١٧٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢)، وغيرهم.

﴿وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[١] [الليل: ٥-١٠]. والله الموفق.

* * *

● ومن «فتاوى اللجنة الدائمة»[٢]:

سؤال: هل الدعاء يرد القضاء؟

الجواب:

شرع الله سبحانه الدعاء وأمر به، فقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فإذا فعل العبد السبب المشروع ودعا فإن ذلك من القضاء، فهو ردَّ القضاءَ بقضاءٍ إذا أراد الله ذلك.

وقد ثبت في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن العبد ليُحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**»[٣].

وبالله التوفيق، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وآله وصحبه وسلم.

* * *

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٦)، وابن ماجه (٧٨)، وأحمد (١/ ٨٢)، وغيرهم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) «فتاوىٰ اللجنة الدائمة» (١/ ١٥٩).

(٣) أخرجه: الترمذي (٢١٣٩)، وابن ماجه (٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٤)، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢).

• ومن «فتاوىٰ الفوزان»[١]:

سؤال: ما المراد بحديث: «لا يرد القدر إلا الدعاء»؟ وما المقصود منه؟

الجواب:

حديث: «**لا يرد القدر إلا الدعاء**»[٢] أخرجه الحاكم وغيره، ومعناه: أن الدعاء سبب في حصول الخير، وأن هناك أشياء مقدرة ومربوطة بأسباب، فإذا تحقق السبب وقع المقدر، وإذا لم يتحقق السبب لم يقع، فإذا دعا المسلم ربه حصل له الخير، وإذا لم يدعُ وقع به الشر، كما جعل اللَّه صلة الرحم سببًا لطول العمر، وقطيعة الرحم سببًا لضده، واللَّه أعلم.

* * *

قول: «لو كان كذا كان كذا»

• ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[٣]:

سُئل: عمن سمع رجلًا يقول: لو كنت فعلت كذا لم يجر عليك شيء من هذا، فقال هل رجل آخر سمعه: هذه الكلمة قد نهىٰ النبي ﷺ عنها، وهي كلمة تؤدي قائلها إلىٰ الكفر.

---

(١) «فتاوىٰ الفوزان» (٢/ ١٠٣).

(٢) أخرجه: النسائي في «الكبرىٰ» (تحفة الأشراف ٢٠٩٣)، وابن ماجه (٩٠، ٤٠٢٢)، وأحمد (٥/ ٢٧٧) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٣) «فتاوىٰ ابن تيمية» (١٨/ ٣٤٧-٣٤٩).

فقال رجل آخر: قال النبي ﷺ في قصة موسىٰ مع الخضر: «يرحم اللَّه موسىٰ، وددنا لو كان صبر حتىٰ يقص اللَّه علينا من أمرهما»(١)**، واستدل الآخر بقوله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلىٰ اللَّه من المؤمن الضعيف» - إلىٰ أن قال - «فإن كلمة لو تفتح عمل الشيطان»**(٢) **فهل هذا ناسخ لهذا أم لا؟**

فأجاب:

الحمد للَّه، جميع ما قاله اللَّه ورسوله حق.

و«لو» تستعمل علىٰ وجهين:

أحدهما: علىٰ وجه الحزن علىٰ الماضي، والجزع من المقدور؛ فهذا هو الذي نهىٰ عنه كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٦].

وهذا هو الذي نهىٰ عنه النبي ﷺ، حيث قال: «**وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر اللَّه وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان**» أي: تفتح عليك الحزن والجزع، وذلك يضر ولا ينفع، بل اعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٥٨)، ومسلم (٧/ ١٠٧)، والترمذي (٣١٤٩)، وأحمد (١/ ٤١١) وغيرهم من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه، وهو عند أهل السنن بنحوه.

(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٥٦)، وأحمد (٢/ ٣٦٦، ٣٧٠)، وابن ماجه (٧٩، ٤١٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ليصيبك، كما قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١] ، قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند اللّٰه فيرضىٰ ويسلم.

والوجه الثاني: أن يقال: «لو» لبيان علم نافع، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، ولبيان محبة الخير وإرادته، كقوله: «**لو أن لي مثل ما لفلان لعملت مثل ما يعمل**»(١) ونحوه جائز.

وقول النبي ﷺ: «**وددت لو أن موسىٰ صبر ليقص اللّٰه علينا من خبرهما**» هو من هذا الباب، كقوله: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، فإن نبينا ﷺ أحب أن يقص اللّٰه خبرهما، فذكرهما لبيان محبته للصبر المترتب عليه، فعرفه ما يكون لما في ذلك من المنفعة، ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما يحب من الصبر علىٰ المقدور.

وقوله: «**وددت لو أن موسىٰ صبر**»، قال النحاة: تقديره: وددت أن موسىٰ صبر، وكذلك قوله: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ [القَلَم: ٩] تقديره: ودوا أن تدهن.

وقال بعضهم: بل هي «لو» شرطية وجوابها محذوف، والمعنىٰ علىٰ التقديرين معلوم، وهو: محبة ذلك الفعل وإرادته، ومحبة الخير وإرادته محمود، والحزن والجزع وترك الصبر مذموم، واللّٰه أعلم.

* * *

(١) أخرجه: الترمذي (٢٣٢٥)، وأحمد (٤/ ٢٣١) من حديث أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه.

• ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[(١)]:

سُئل شيخ الإسلام، مفتي الأنام، بقية السلف: أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه اللَّه تعالىٰ - عن أقوام يحتجون بسابق القدر، ويقولون: إنه قد مضىٰ الأمر والشقي شقي، والسعيد سعيد، محتجين بقول اللَّه سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] قائلين بأن اللَّه قدر الخير والشر، والزنا مكتوب علينا، وما لنا في الأفعال قدرة، وإنما القدرة للَّه، ونحن نتوقىٰ ما كتب لنا، وأن آدم ما عصىٰ، وأن من قال: لا إله إلا اللَّه دخل الجنة، محتجين بقوله ﷺ: «من قال: لا إله إلا اللَّه دخل الجنة، وإن زنىٰ وإن سرق»[(٢)]، فبينوا لنا فساد قول هذه الطائفة بالبراهين القاطعة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ:

الحمد للَّه رب العالمين: هؤلاء القوم إذا أصروا علىٰ هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارىٰ؛ فإن اليهود والنصارىٰ يؤمنون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ

---

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٨/ ٢٦٢-٢٧١).

(٢) أخرجه: البخاري (٩/ ١٧٤)، مسلم (١/ ٦٦).

وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥٢].

فإذا كان من آمن ببعض، وكفر ببعض فهو كافر حقًا، فكيف بمن كفر بالجميع؟ ولم يقر بأمر اللّه ونهيه ووعده ووعيده؛ بل ترك ذلك محتجًّا بالقدر، فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض.

وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه:

أحدها: أن الواحد من هؤلاء إما أن يرىٰ القدر حجة للعبد، وإما أن لا يراه حجة للعبد، فإن كان القدر حجة للعبد، فهو حجة لجميع الناس، فإنهم كلهم مشتركون في القدر، وحينئذ فيلزم أن لا ينكر علىٰ من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله، ويفسد حريمه، ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل.

وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا، ويبغض هذا، ويخالف هذا، حتىٰ إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه، فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات، وترك الواجبات، لزمهم أن لا يذموا أحدًا، ولا يبغضوا أحدًا، ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم، ولو فعل ما فعل.

ومعلوم أن هذا لا يمكن أحدًا فعله، ولو فعل الناس هذا لهلك العالم، فتبين أن قولهم فاسد في العقل، كما أنه كفر في الشرع، وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد.

الوجه الثاني: أن هذا يلزم منه أن يكون إبليس، وفرعون، وقوم نوح،

وعاد، وكل من أهلكه اللَّه بذنوبه معذورًا، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

الوجه الثالث: أن هذا يلزم منه أن لا يفرق بين أولياء اللَّه وأعداء اللَّه، ولا بين المؤمنين والكفار، ولا أهل الجنة وأهل النار.

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

وذلك أن هؤلاء جميعهم سبقت لهم عند اللَّه السوابق، وكتب اللَّه مقاديرهم قبل أن يخلقهم، وهم مع هذا قد انقسموا إلىٰ سعيد بالإيمان والعمل الصالح، وإلىٰ شقي بالكفر والفسق والعصيان، فعلم بذلك أن القضاء والقدر ليس بحجة لأحد علىٰ معاصي اللَّه.

الوجه الرابع: أن القدر نؤمن به ولا نحتج به، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول، ولو كان الاحتجاج مقبولًا لقبل من إبليس وغيره من العصاة، ولو كان القدر حجة للعباد لم يعذب أحد من الخلق، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولو كان القدر حجة لم تقطع يد سارق، ولا قتل قاتل، ولا أقيم حد علىٰ ذي جريمة، ولا جوهد في سبيل اللَّه، ولا أمر بالمعروف، ولا نهي عن المنكر.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ سُئل عن هذا فإنه قال: «**ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة، ومقعده من النار**»، فقيل: يا رسول اللَّه: أفلا ندع العمل ونتكل علىٰ الكتاب؟ قال: «**لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»(١) رواه البخاري ومسلم.

وفي حديث آخر في الصحيح: أنه قيل: يا رسول اللَّه، أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون، أفيما جفت به الأقلام، وطويت به الصحف؟ أم فيما يستأنفون مما جاءهم به؟ -أو كما قيل- فقال: «**بل فيما جفت به الأقلام، وطويت به الصحف**»، فقيل: ففيم العمل؟ فقال: «**اعملوا؛ فكل ميسر لما خلق له**»(٢).

الوجه السادس: أن يقال: إن اللَّه علم الأمور وكتبها علىٰ ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلانًا يؤمن ويعمل صالحًا فيدخل الجنة، وفلانًا يعصي ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلانًا يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد، وأن فلانًا يأكل ويشرب فيشبع ويروىٰ، وأن فلانًا يبذر البذر فينبت الزرع.

فمن قال: إن كنتُ من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح؛ كان قوله قولًا باطلًا متناقضًا؛ لأنه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح، فلو دخلها بلا عمل كان هذا مناقضًا لما علمه اللَّه وقدره.

ومثال ذلك من يقول: أنا لا أطأ امرأة، فإن كان قد قضىٰ اللَّه لي بولد

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٢٠)، ومسلم (٨/ ٤٦-٤٧).
(٢) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٨).

فهو يولد: فهذا جاهل، فإن اللَّه إذا قضىٰ بالولد قضىٰ أن أباه يطأ امرأة فتحبل فتلد، وأما الولد بلا حبل ولا وطئ فإن اللَّه لم يقدره، ولم يكتبه.

كذلك الجنة إنما أعدها اللَّه للمؤمنين، فمن ظن أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلًا، وإذا اعتقد أن الأعمال التي أمر اللَّه بها لا يحتاج إليها، ولا فرق بين أن يعملها أو لا يعملها، كان كافرًا، واللَّه قد حرم الجنة علىٰ الكافرين، فهذا الاعتقاد يناقض الإيمان الذي لا يدخل صاحبه النار.

فَصل

وأما قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] فمن سبقت له من اللَّه الحسنىٰ: فلا بد أن يصير مؤمنًا تقيًا، فمن لم يكن من المؤمنين لم يسبق له من اللَّه حسنىٰ.

ولكن إذا سبقت للعبد من اللَّه سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به إلىٰ تلك السابقة، كمن سبق له من اللَّه أن يولد له ولد، فلا بد أن يطأ امرأة يحبلها، فإن اللَّه سبحانه قدر الأسباب والمسببات، فسبق منه هذا وهذا؛ فمن ظن أن أحدًا سبق له من اللَّه حسنىٰ بلا سبب فقد ضل، بل هو سبحانه ميسر الأسباب والمسببات، وهو قد قدر فيما مضىٰ هذا وهذا.

فَصل

وأما قول القائل: ما لنا في جميع أفعالنا قدرة؛ فقد كذب، فإن اللَّه سبحانه فرق بين المستطيع القادر، وغير المستطيع، فقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ

مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: ٩٧] ، وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الرُّوم: ٥٤] .

واللّٰه قد أثبت للعبد مشيئة وفعلًا، كما قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقال: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]؛ لكن اللّٰه سبحانه خالقه، وخالق كل ما فيه من قدرة ومشيئة وعمل، فإنه لا رب غيره، ولا إله سواه، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه.

فَصل

وأما قول القائل: الزنا وغيره من المعاصي مكتوب علينا؛ فهو كلام صحيح، لكن هذا لا ينفعه الاحتجاج به؛ فإن اللّٰه كتب أفعال العباد خيرها وشرها، وكتب ما يصيرون إليه من الشقاوة والسعادة.

وجعل الأعمال سببًا للثواب والعقاب، وكتب ذلك، كما كتب الأمراض وجعلها سببًا للموت، وكما كتب أكل السم وجعله سببًا للمرض والموت، فمن أكل السم فإنه يمرض أو يموت، واللّٰه قدر وكتب هذا وهذا.

وكذلك من فعل ما نهي عنه من الكفر والفسق والعصيان فإنه يعمل ما كتب عليه، وهو مستحق لما كتبه اللّٰه من الجزاء لمن عمل ذلك.

وحجة هؤلاء بالقدر علىٰ المعاصي من جنس حجة المشركين، الذين

قال اللّه عنهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ﴾ قال اللّه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩].

فصل

ومن قال: إن آدم ما عصىٰ؛ فهو مكذب للقرآن، ويستتاب فإن تاب وإلا قتل؛ فإن اللّه قال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] والمعصية: هي مخالفة الأمر الشرعي، فمن خالف أمر اللّه الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه فقد عصىٰ، وإن كان داخلًا فيما قدره اللّه وقضاه.

وهؤلاء ظنوا أن المعصية هي الخروج عن قدر اللّه، وهذا لا يمكن، فإن أحدًا من المخلوقات لا يخرج عن قدر اللّه، فإن لم تكن المعصية إلا هذا فلا يكون إبليس، وفرعون، وقوم نوح، وعاد، وثمود، وجميع الكفار عصاة أيضًا؛ لأنهم داخلون في قدر اللّه.

ثم قائل هذا يضرب ويهان، وإذا تظلم ممن فعل هذا به قيل له: هذا الذي فعل هذا ليس بعاص فإنه داخل في قدر اللّه كسائر الخلق، وقائل هذا القول متناقض لا يثبت علىٰ حال.

فصل

وأما قول القائل: من قال: لا إله إلا اللَّه دخل الجنة؟ واحتجاجه بالحديث المذكور.

فيقال له: لا ريب أن الكتاب والسنة فيهما وعد ووعيد، وقد قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

وقال اللَّه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ٢٩-٣٠].

ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، والعبد عليه أن يصدق بهذا وبهذا، لا يؤمن ببعض ويكفر ببعض، فهؤلاء المشركون أرادوا أن يصدقوا بالوعد، ويكذبوا بالوعيد، «والحرورية والمعتزلة»: أرادوا أن يصدقوا بالوعيد دون الوعد، وكلاهما أخطأ.

والذي عليه أهل السنة والجماعة: الإيمان بالوعد والوعيد، فكما أن ما توعد اللَّه به العبد من العقاب قد بين سبحانه أنه بشروط: بأن لا يتوب، فإن تاب تاب اللَّه عليه، وبأن لا يكون له حسنات تمحو ذنوبه؛ فـ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ [هود: ١١٤] وبأن لا يشاء اللَّه أن يغفر له،

فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فهكذا الوعد له تفسير وبيان، فمن قال بلسانه: لا إله إلا اللَّه، وكذب الرسول فهو كافر باتفاق المسلمين، وكذلك إن جحد شيئًا مما أنزل اللَّه.

فلا بد من الإيمان بكل ما جاء به الرسول، ثم إن كان من أهل الكبائر فأمره إلىٰ اللَّه إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له؛ فإن ارتد عن الإسلام ومات مرتدًّا كان في النار، فالسيئات تحبطها التوبة، والحسنات تحبطها الردة.

ومن كان له حسنات وسيئات؛ فإن اللَّه لا يظلمه، بل من ﴿يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة :٧-٨]، واللَّه تعالىٰ قد يتفضل عليه، ويحسن إليه بمغفرته ورحمته.

ومن مات علىٰ الإيمان؛ فإنه لا يخلد في النار، فالزاني والسارق لا يخلد في النار، بل لا بد أن يدخل الجنة، فإن النار يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

وهؤلاء المسئول عنهم يسمون: القدرية المباحية المشركين، وقد جاء في ذمهم من الآثار ما يضيق عنه هذا المكان.

واللَّه سبحانه وتعالىٰ أعلم، وصلىٰ اللَّه علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل.

* * *

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[١]:

قال شيخ الإسلام - قدس اللَّه روحه:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

فصل

في قوله ﷺ: «فحج آدم موسىٰ» لما احتج عليه بالقدر

وبيان: أن ذلك في المصائب لا في الذنوب، وأن اللَّه أمر بالصبر والتقوىٰ، فهذا في الصبر لا في التقوىٰ، وقال: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] فأمر بالصبر علىٰ المصائب والاستغفار من المعائب.

وذلك أن بني آدم اضطربوا في هذا المقام؛ مقام تعارض الأمر والقدر وقد بسطنا الكلام علىٰ ذلك في مواضع.

والمقصود هنا: أنه قد ثبت في «الصحيحين» حديث أبي هريرة عن

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٨/ ٣٠٣-٣٧٠).

النبي ﷺ قال: «**احتج آدم وموسىٰ: فقال موسىٰ: يا آدم: أنت أبو البشر الذي خلقك اللَّه بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال: له آدم: أنت موسىٰ الذي كلمك اللَّه تكليمًا، وكتب لك التوراة، فبكم تجد فيها مكتوبًا:** ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] **قبل أن أخلق؟ قال: بأربعين سنة**»، قال: «**فحج آدم وموسىٰ**»(١).

وهو مروي أيضًا من طريق عمر بن الخطاب بإسناد حسن(٢).

وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق علىٰ نفي الملام علىٰ الذنب، ثم صاروا لأجل هذا الظن ثلاثة أحزاب:

فريق: كذبوا بهذا الحديث: كأبي علي الجبائي وغيره؛ لأنه من المعلوم بالاضطرار أن هذا خلاف ما جاءت به الرسل، ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث، ويجب تنزيه النبي ﷺ، بل وجميع الأنبياء وأتباع الأنبياء، أن يجعلوا القدر حجة لمن عصىٰ اللَّه ورسوله.

وفريق: تأولوه بتأويلات معلومة الفساد: كقول بعضهم: إنما حجه؛ لأنه كان أباه، والابن لا يلوم أباه! وقول بعضهم: لأن الذنب كان في شريعة، والملام في أخرىٰ! وقول بعضهم: لأن الملام كان بعد التوبة، وقول بعضهم: لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة!

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٧)، ومسلم (٨/ ٤٩-٥٠).

(٢) أخرجه: أبو يعلىٰ (٢٤٣)، والبزار (١٧١)، وابن أبي عاصم (١٣٧)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٧٠٢).

وفريق ثالث: جعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر اللَّه ورسوله، ثم لم يمكنهم طرد ذلك، فلا بد في نفس معاشهم في الدنيا أن يلام من فعل ما يضر نفسه وغيره؛ لكن منهم من صار يحتج بهذا عند أهوائه وأغراضه، لا عند أهواء غيره، كما قيل في مثل هؤلاء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أيّ مذهب وافق هواك تمذهبت به.

فالواحد من هؤلاء إذا أذنب أخذ يحتج بالقدر، ولو أذنب غيره أو ظلمه لم يعذره، وهؤلاء ظالمون معتدون.

ومنهم من يقول: هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفنوا عما سوىٰ اللَّه، فيرون أن لا فاعل إلا اللَّه، فهؤلاء لا يستحسنون حسنة ولا يستقبحون سيئة، فإنهم لا يرون لمخلوق فعلًا؛ بل لا يرون فاعلًا إلا اللَّه؛ بخلاف من شهد لنفسه فعلًا فإنه يذم ويعاقب، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق، وغاية العرفان والتوحيد، وهذا قول طائفة من أهل العلم.

قال أبو المظفر السمعاني: وأما الكلام فيما جرىٰ بين آدم وموسىٰ من المحاجة في هذا الشأن، فإنما ساغ لهما الحجاج في ذلك؛ لأنهما نبيان جليلان خصًا بعلم الحقائق، وأذن لهما في استكشاف السرائر، وليس سبيل الخلق الذين أمروا بالوقوف عند ما حُدَّ لهم والسكوت عما طوي عنهم سبيلها، وليس قوله: «**فحج آدم موسىٰ**» إبطال حكم الطاعة، ولا إسقاط العمل الواجب، ولكن معناه ترجيح أحد الأمرين، وتقديم رتبة العلة علىٰ السبب، فقد تقع الحكمة بترجيح معنىٰ أحد الأمرين، فسبيل

قوله: « **فحج آدم موسىٰ** »، هذا السبيل، وقد ظهر هذا في قضية آدم، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البَقَرَة: ٣٠] .

إلىٰ أن قال: فجاء من هذا أن آدم لم يتهيأ له أن يستديم سكنىٰ الجنة إلا بأن لا يقرب الشجرة؛ لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها، وبهذا صال علىٰ موسىٰ عند المحاجة، وبهذا المعنىٰ قضي له علىٰ موسىٰ فقال: « **فحج آدم موسىٰ** ».

قلت: ولهذا يقول الشيخ عبد القادر - قدس اللَّه روحه -: كثير من الرجال إذا وصلوا إلىٰ القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل من يكون منازعًا للقدر لا موافقًا له، وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يعظم الأمر والنهي، ويوصي باتباع ذلك، وينهىٰ عن الاحتجاج بالقدر، وكذلك شيخه حماد الدباس، وذلك لما رأوه في كثير من السالكين من الوقوف عند القدر المعارض للأمر والنهي، والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل اللَّه، ويدفع ما قدر من المعاصي بما يقدر من الطاعة، فهو منازع للمقدور المحظور بالمقدور المأمور للَّه تعالىٰ، وهذا هو دين اللَّه الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل صلوات اللَّه عليهم أجمعين.

وممن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة: كقول ابن سينا بأن يشهد سر القدر، والرازي يقرر ذلك؛ لأنه كان جبريًا محضًا.

وفي الجملة؛ فهذا المعنىٰ دائر في نفوس كثير من الخاصة من أهل العلم والعبادة، فضلًا عن العامة، وهو مناقض لدين الإسلام.

ومن هؤلاء من يقول: الخضر إنما سقط عنه الملام؛ لأنه كان مشاهدًا لحقيقة القدر، ومن شيوخ هؤلاء من كان يقول: لو قتلت سبعين نبيًا لما كنت مخطئًا.

ومنهم من يقول: بطرد قوله بحسب الإمكان، فيقول: كل من قدر علىٰ فعل شيء وفعله فلا ملام عليه، فإن قدر أنه خالف غرض غيره فذلك ينازعه، والأقوىٰ منهما يقمر الآخر، فأيهما أعانه القدر فهو المصيب، باعتبار أنه غالب وإلا فما ثم خطأ.

ومن هؤلاء «الاتحادية» الذين يقولون: الوجود واحد، ثم يقولون: بعضه أفضل من بعض، والأفضل يستحق أن يكون ربًا للمفضول، ويقولون: إن فرعون كان صادقًا في قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: ٢٤]، وهذا قول طائفة من ملاحدة المتصوفة المتفلسفة الاتحادية: كالتلمساني.

والقول بالاتحاد العام المسمىٰ «وحدة الوجود»، هو قول ابن عربي الطائي وصاحبه القونوي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم؛ لكن لهم في المعاد والجزاء نزاع، كما أن لهم نزاعًا في أن الوجود هل هو شيء غير الذوات أم لا، وهؤلاء ضلوا من وجوه منها جهة عدم الفرق بين الوجود الخالق والمخلوق.

وأما شهود القدر، فيقال: لا ريب أن اللّٰه تعالىٰ خالق كل شيء ومليكه، والقدر هو قدرة اللّٰه - كما قال الإمام أحمد - وهو المقدر لكل ما هو كائن، لكن هذا لا ينفي حقيقة الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأن

من الأفعال ما ينفع صاحبه، فيحصل له به نعيم، ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب.

فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور، لكن نثبت فرقًا آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور، فإن العاقبة للتقوىٰ؛ لا لغير المتقين، وقد قال تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥].

وإن كان كذلك فحقيقة الفرق: أن من الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له، فيحصل له به اللذة. ومنها ما هو مضاد له ضار له يحصل به الألم، فرجع الفرق إلىٰ الفرق بين اللذة والألم، وأسباب هذا وهذا.

وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل والشرع، مجمع عليه بين الأولين والآخرين؛ بل هو معلوم عند البهائم، بل هذا موجود في جميع المخلوقات، وإذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات، وهو الفرق بين الحسن والقبيح، فالفرق يرجع إلىٰ هذا.

والعقلاء متفقون علىٰ أن كون بعض الأفعال ملائمًا للإنسان، وبعضها منافيًا له، إذا قيل: هذا حسن، وهذا قبيح. فهذا الحسن والقبح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء.

وتنازعوا في الحسن والقبح بمعنىٰ كون الفعل سببًا للذم والعقاب، هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع، وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول، وليس هذا خارجًا عنه، فليس في الوجود حسن

إلا بمعنىٰ الملائم، ولا قبيح إلا بمعنىٰ المنافي، والمدح والثواب ملائم، والذم والعقاب مناف، فهذا نوع من الملائم والمنافي.

يبقىٰ الكلام في بعض أنواع الحسن والقبيح لا في جميعه، ولا ريب أن من أنواعه ما لا يعلم إلا بالشرع، ولكن النزاع فيما قبحه معلوم لعموم الخلق، كالظلم والكذب ونحو ذلك.

والنزاع في أمور:

منها: هل للفعل صفة صار بها حسنًا وقبيحًا، وأن الحسن العقلي هو كونه موافقًا لمصلحة العالم، والقبح العقلي بخلافه، فهل في الشرع زيادة علىٰ ذلك؟ وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم بمجرد العقل؟ وبسط هذا له موضع آخر.

ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثًا للحسن والقبح، وادعىٰ الاتفاق عليه: وهو كون الفعل صفة كمال أو صفة نقص، وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة؛ ولكن ذكره بعض المتأخرين: كالرازي، وأخذه عن الفلاسفة.

والتحقيق أن هذا القسم لا يخالف الأول؛ فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلىٰ الموافقة والمخالفة، وهو اللذة أو الألم؛ فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص، فيعود الكمال والنقص إلىٰ الملائم والمنافي، وهذا مبسوط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم أمر حسي يعرفه جميع الحيوان،

فمن قال من المدعين للحقيقة القدرية، والفناء في توحيد الربوبية، والاصطلام: إنه يبقىٰ في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم أو ما يلذ، كان هذا مما يعلم كذبه فيه، إن كان يفهم ما يقول، وإلا كان ضالًّا يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب علىٰ من يتكلم في هذا.

فإن القوم قد يحصل لأحدهم هذا المشهد «مشهد الفناء في توحيد الربوبية» فلا يشهد فرقًا ما دام في هذا المشهد، وقد يغيب عنه الإحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفناء مقامًا محمودًا ويجعله إما غاية، وإما لازمًا للسالكين.

وهذا غلط؛ فإن عدم الفرق بين ما ينعم ويعذب أحيانًا هو مثل عدم الفرق بين النوم والنسيان، والغفلة والاشتغال بشيء عن آخر، وهو لا يزيل الفرق الثابت في نفس الأمر، ولا يزيل الإحساس به إذا وجد سببه.

والواحد من هؤلاء لا بد أن يجوع أو يعطش فلا يسوي بين الخبز والشراب، وبين الملح الأجاج والعذب الفرات، بل لا بد أن يفرق بينهما ويقول: هذا طيب وهذا ليس بطيب، وهذا هو الفرق بين كل ما أمر اللَّه ورسوله به ونهىٰ عنه؛ فإنه أمر بالطيب من القول والعمل، ونهىٰ عن الخبيث.

وإذا عُرف أن المراد بالفرق هو: أن من الأمور ما ينفع، ويوجب اللذة والنعيم، ومنها ما يضر، ويوجب الألم والعذاب، فبعض هذه الأمور تدرك بالحس، وبعضها يدركه الناس بعقولهم لأمور الدنيا، فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة.

وهذا من العقل الذي ميز به الإنسان؛ فإنه يدرك من عواقب الأفعال ما لا يدركه الحس، ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة وما يدفع به المضرة.

واللَّه تعالىٰ بعث الرسل بتكميل الفطرة، فدلوهم علىٰ ما ينالون به النعيم في الآخرة، وينجون من عذاب الآخرة.

فالفرق بين المأمور والمحظور هو كالفرق بين الجنة والنار، واللذة والألم، والنعيم والعذاب، ومن لم يدرك هذا الفرق فإن كان لسبب أزال عقله هو به معذور، وإلا كان مطالبًا بما فعله من الشر وتركه من الخير.

ولا ريب أن في الناس من قد يزول عقله في بعض الأحوال، ومن الناس من يتعاطىٰ ما يزيل العقل: كالخمر وكسماع الأصوات المطربة؛ فإن ذلك قد يقوى حتىٰ يسكر أصحابها، ويقترن بهم شياطين؛ فيقتل بعضهم بعضًا في السماع المسكر، كما يقتل شراب الخمر بعضهم بعضًا إذا سكروا. وهذا مما يعرفه كثير من أهل الأحوال؛ لكن منهم من يقول المقتول شهيد.

والتحقيق: أن المقتول يشبه المقتول في شرب الخمر؛ فإنهم سكروا سكرًا غير مشروع؛ لكن غالبهم يظن أن هذا من أحوال أولياء اللَّه المتقين، فيبقىٰ القتيل فيهم كالقتيل في الفتنة، وليس هو كالذي تعمد قتله، ولا هو كالمقتول ظلمًا من كل وجه.

فإن قيل: فهل هذا الفناء يزول به التكليف؟

قيل: إن حصل للإنسان سبب يعذر فيه، زال به عقله الذي يميز به،

فكان بمنزلة النائم والمغمىٰ عليه، والسكران سكرًا لا يأثم به، كمن سكر قبل التحريم، أو أوجر الخمر، أو أكره علىٰ شربها عند الجمهور، وأما إن كان السكر لسبب محرم، فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء.

والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفي الفرق، ويعذرونه في ذلك، يقولون: إنه غاب عقله حتىٰ قال: أنا الحق وسبحاني، وما في الجبة إلا اللَّه.

ويقولون: إن الحب إذا قوي علىٰ صاحبه، وكان قلبه ضعيفًا يغيب بمحبوبه عن حبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذكره، حتىٰ يفنىٰ من لم يكن، ويبقىٰ من لم يزل.

ويحكون أن شخصًا ألقىٰ بنفسه في الماء؛ فألقىٰ محبه نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت، فلم وقعت أنت؟ فقال: غبت بك عني؛ فظننت أنك أني.

فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور ليست علمًا ولا حقًّا؛ بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يعذر، لا أن يكون قوله تحقيقًا.

وطائفة من الصوفية المدعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقًا وتوحيدًا، كما فعله صاحب «منازل السائرين»، وابن العريف وغيرها؛ كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقًا وتوحيدًا: كابن عربي الطائي.

وقد ظن طائفة أن الحلاج كان من هؤلاء ثم صاروا حزبين:

حزب يقول: وقع في ذلك الفناء فكان معذورًا في الباطن، ولكن قتله

واجب في الظاهر. ويقولون: القاتل مجاهد، والمقتول شهيد، ويحكون عن بعض الشيوخ أنه قال: عثر عثرة، لو كنت في زمنه لأخذت بيده. ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء.

وحزب ثان: وهم الذين يصوبون حال أهل الفناء في توحيد الربوبية، ويقولون: هو الغاية. يقولون: بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد.

ثم هؤلاء في قتله فريقان:

فريق يقول: قُتل مظلومًا وما كان يجوز قتله، ويعادون الشرع وأهل الشرع لقتلهم الحلاج، ومنهم من يعادي جنس الفقهاء وأهل العلم، ويقولون: هم قتلوا الحلاج، وهؤلاء من جنس الذين يقولون: لنا شريعة، ولنا حقيقة تخالف الشريعة.

والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ «الشريعة» في كلام اللَّه ورسوله، وكلام سائر الناس، ولا المراد بلفظ الحقيقة، أو الحق، أو الذوق، أو الوجد، أو التوحيد في كلام اللَّه ورسوله، وكلام سائر الناس؛ بل فيهم من يظن «الشرع» عبارة عما يحكم به القاضي.

ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل، والقاضي الجاهل، والقاضي الظالم، بل ما حكم به حاكم سماه «شريعة»، ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الأمر التي يحبها اللَّه ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم كما قال النبي ﷺ: «**إنكم تختصمون إليَّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي علىٰ نحوِ مما أسمع، فمن قضيت له من حق**

أخيه شيئًا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار»[١]، فالحاكم يحكم بما يسمعه من البينة والإقرار، وقد يكون للآخر حجج لم يبينها، وأمثال هذا.

فالشريعة في نفس الأمر هي الأمر الباطن، وما قضىٰ به القاضي ينفذ ظاهرًا، وكثير من الأمور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس.

ومن هذا قصة موسىٰ والخضر: فإنه كان الذي فعله مصلحة، وهو شريعة أمره اللَّه بها، ولم يكن مخالفًا لشرع اللَّه، لكن لما لم يعرف موسىٰ الباطن؛ كان في الظاهر عنده أن هذا لا يجوز، فلما بين له الخضر الأمور وافقه، فلم يكن ذلك مخالفًا للشرع.

وهذا الباب يقال فيه: قد يكون الأمر في الباطن بخلاف ما يظهر، وهذا صحيح، لكن تسمية الباطن حقيقة، والظاهر شريعة؛ أمر اصطلاحي.

ومن الناس من يجعل الحقيقة هي الأمر الباطن مطلقًا، والشريعة الأمور الظاهرة.

وهذا كما أن لفظ «الإسلام» إذا قرن بـ «الإيمان» أُريد به الأعمال الظاهرة، ولفظ «الإيمان» يراد به الإيمان الذي في القلب كما في حديث جبريل، فإذا جمع بينهما فقيل: شرائع الإسلام وحقائق الإيمان، كان هذا كلامًا صحيحًا؛ لكن متىٰ أفرد أحدهما تناول الآخر، فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنة، فليس صاحبها من المؤمنين حقًّا. وكل حقيقة لا توافق

---

(١) أخرجه: البخاري (٣/ ١٧١)، ومسلم (٥/ ١٢٨)، وأبو داود (٣٥٨٣)، والترمذي (١٣٣٩)، والنسائي (٨/ ٢٣٣)، وابن ماجه (٢٣١٧)، وأحمد (٦/ ٢٠٣)، وغيرهم من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الشريعة التي بعث اللّه بها محمدًا ﷺ فصاحبها ليس بمسلم، فضلًا عن أن يكون من أولياء اللّه المتقين.

وقد يراد بلفظ «الشريعة» ما يقوله فقهاء الشريعة باجتهادهم، وبـ«الحقيقة» ما يذوقه ويجده الصوفية بقلوبهم، ولا ريب أن كلًّا من هؤلاء مجتهدون: تارة مصيبون، وتارة مخطئون، وليس لواحد منهما تعمد مخالفة الرسول ﷺ، ثم إن اتفق اجتهاد الطائفتين، وإلا فليس علىٰ واحدة أن تقلد الأخرىٰ إلا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها.

فمن الناس من يظهر أن الحلاج قتل باجتهاد فقهي يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء، وهذا ظن كثير من الناس؛ وليس كذلك، بل الذي قتل عليه إنما هو الكفر، وقتل باتفاق الطائفتين، مثل دعواه أنه يقدر أن يعارض القرآن بخير منه، ودعواه أنه من فاته الحج أنه يبني بيتًا يطوف به، ويتصدق بشيء قدره، وذلك يسقط الحج عنه؛ إلىٰ أمور أخرىٰ توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمدًا رسول اللّه: علماؤهم وعبادهم وفقهاؤهم، وفقراؤهم وصوفيتهم.

وفريق يقولون: قتل لأنه باح بسر التوحيد والتحقيق، الذي ما كان ينبغي أن يبوح به؛ فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس، وهي ما تطوىٰ ولا تروىٰ، وينشدون:

من باح بالسر كان القتل شيمته ... من الرجال ولم يأخذ له ثار
باحوا بالسر تباح دماؤهم ... وكذا دماء البائحين تباح[1]

---

(١) كذا بالأصل.

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل: إن ما قاله النصارىٰ في المسيح حق، وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء؛ لكن ما يمكن التصريح به؛ لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك، وكلام صاحب « منازل السائرين » وأمثاله يشير إلىٰ هذا، وتوحيده الذي قال فيه:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد
توحيد من يخبر عن نعته ... عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد

فإن حقيقة قول هؤلاء أن المُوَحِّد هو المُوَحَّد، وأن الناطق بالتوحيد علىٰ لسان العبد هو الحق، وأنه لا يوحده إلا نفسه، فلا يكون المُوَحِّد إلا المُوَحَّد، ويفرقون بين قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: ٢٤]، وبين قول الحلاج: « أنا الحق، وسبحاني »؛ فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه، فقال عن نفسه، وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم، وكان الناطق علىٰ لسانهم غيرهم.

وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرين، ولهذا رد الجنيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ هؤلاء لما سُئل عن التوحيد، فقال: هو الفرق بين القديم والمحدث، فبين الجنيد - سيد الطائفة - أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم والعبد المحدث؛ لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا.

وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد، وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق، فأولئك هم الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان،

أو أنه وجود المخلوقات، وقد بسط الكلام علىٰ هؤلاء في غير هذا الموضع[1].

والمقصود هنا: أن الحلاج لم يكن مقيدًا بصنف من هذه الأصناف؛ بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل - باتفاق طوائف المسلمين - ما قد ذكر في غير هذا الموضع، وكذلك أنكره أكثر المشايخ، وذموه: كالجنيد، وعمر بن عثمان المكي، وأبي يعقوب النهرجوري.

ومن التبس عليه حاله منهم فلم يعرف حقيقة ما قاله؛ إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقًا أو معينًا، فإنه يظن أن هذا كان قول الحلاج وينصر ذلك.

ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم الحلاج؛ وعند جماهير المشايخ الصوفية، وأهل العلم أن الحلاج لم يكن من المشايخ الصالحين؛ بل كان زنديقًا، وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها، ولم يكن من أهل الفناء في «توحيد الربوبية»؛ بل كان قد تعلم السحر، وكان له شياطين تخدمه، إلىٰ أمور أخرىٰ مبسوطة في غير هذا الموضع.

وبكل حال؛ آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة: لم يكن زائل العقل، ولا فانيًا في شهود القدر العام، ولا احتج علىٰ موسىٰ بذلك؛ بل قال: «**لِمَ تلومني علىٰ أمر كتبه الله علي قبل أن أخلق؟**» فاحتج بالقدر السابق لا بعدم تمييزه بين المأمور والمحظور.

---

(١) في المطبوع: «الموضوع».

فَصل

إذا عرف هذا، فنقول: الصواب في قصة آدم وموسىٰ، أن موسىٰ لم يَلُمْ آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاص، ولهذا قال: «**لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟**» لم يقل: لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟

والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير افعالهم بالتسليم للقدر، وشهود الربوبية، كما قال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١] قال ابن مسعود أو غيره: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند اللَّه، فيرضىٰ ويسلم.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن باللَّه ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر اللَّه وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان**»(١).

فأمره بالحرص علىٰ ما ينفع، وهو طاعة اللَّه ورسوله، فليس للعباد أنفع من طاعة اللَّه ورسوله، وأمره إذا أصابته مصيبة مقدرة أن لا ينظر إلىٰ القدر ولا يتحسر بتقدير لا يفيد، ويقول: قدر اللَّه وما شاء فعل، ولا يقول: لو أني فعلت لكان كذا، فيقدر ما لم يقع؛ يتمنىٰ أن لو كان وقع؛

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ٤٦).

فإن ذلك إنما يورث حسرة وحزنًا لا يفيد، والتسليم للقدر هو الذي ينفعه، كما قال بعضهم: الأمر أمران: أمر فيه حيلة؛ فلا تعجز عنه، وأمر لا حيلة فيه، فلا تجزع منه.

وما زال أئمة الهدىٰ من الشيوخ وغيرهم يوصون الإنسان بأن يفعل المأمور ويترك المحظور، ويصبر علىٰ المقدور، وإن كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي.

فلو أن رجلًا أنفق ماله في المعاصي حتىٰ مات، ولم يخلف لولده مالًا، أو ظلم الناس بظلم صاروا لأجله يبغضون أولاده، ويحرمونهم ما يعطونه لأمثالهم؛ لكان هذا مصيبة في حق الأولاد حصلت بسبب فعل الأب.

فإذا قال أحدهم لأبيه: أنت فعلت بنا هذا؟ قيل للابن: هذا كان مقدورًا عليكم، وأنتم مأمورون بالصبر علىٰ ما يصيبكم، والأب عاص للَّه فيما فعله من الظلم والتبذير، ملوم علىٰ ذلك، لا يرتفع عنه ذم اللَّه وعقابه بالقدر السابق.

فإن كان الأب قد تاب توبة نصوحًا؛ تاب اللَّه عليه وغفر له، لم يجز ذمه ولا لومه بحال، لا من جهة حق اللَّه - فإن اللَّه قد غفر له - ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره بفعله؛ إذ لم يكن هو ظالمًا لأولئك؛ فإن تلك كانت مقدرة عليهم.

وهذا مثال «قصة آدم»: فإن آدم لم يظلم أولاده؛ بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء، ولم يكن معهما ولد حتىٰ يقال:

إن ذنبهما تعدىٰ إلىٰ ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلىٰ الأرض جاءت الأولاد؛ فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلمًا يستحقون به ملامه.

وكونهم صاروا في الدنيا دون الجنة أمر كان مقدرًا عليهم، لا يستحقون به لوم آدم، وذنب آدم كان قد تاب منه، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١-١٢٢]، وقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: ٣٧] فلم يبق مستحقًّا لذم ولا عقاب.

وموسىٰ كان أعلم من أن يلومه لحق اللَّه علىٰ ذنب قد علم أنه تاب منه، فموسىٰ أيضًا قد تاب من ذنب عمله، وقد قال موسىٰ: ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وآدم أعلم من أن يحتج بالقدر علىٰ أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس لعنه اللَّه بسبب ذنبه؛ وهو أيضًا كان مقدرًا عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر؟! فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعًا له عند ربه لاحتج، ولم يتب ويستغفر.

وقد روي في الإسرائيليات أنه احتج به، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملًا، فكيف إذا خالف أصول الإسلام، بل أصول الشرع والعقل؟

نعم، إن كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن؛ لكن ليس فيما أخبر اللَّه به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات، إلا ما ثبت نقله بكتاب اللَّه أو سنة رسوله؛ فإن النبي ﷺ قد قال: «**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم**»[1].

---

(١) أخرجه: البخاري (٦/ ٢٥).

وأيضًا فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعًا له فلماذا أُخرج من الجنة وأُهبط إلىٰ الأرض؟

فإن قيل: وهو قد تاب فلماذا بعد التوبة أهبط إلىٰ الأرض؟

قيل: التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح يعمله؛ فيبتلىٰ بعد التوبة لينظر دوام طاعته، قال اللَّه تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩] في التائب من الردة.

وقال في كاتم العلم: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠]، وقال: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقال في القذف: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [آل عِمرَان: ٨٩]، وقال: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٧٠﴾ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابٗا﴾ [الفرقان: ٧٠-٧١]، وقال: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

ولما تاب كعب بن مالك وصاحباه أمر رسول اللَّه ﷺ المسلمين بهجرهم - حتىٰ نسائهم - ثمانين ليلة[1]، وقال النبي ﷺ في الغامدية لما رجمها: «**لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها للَّه**»[2].

(١) أخرجه: البخاري (٦/ ٣-٩)، ومسلم (٨/ ١٠٥-١١٢).
(٢) أخرجه: مسلم (٧/ ١١٩-١٢٠).

وقد أخبر اللَّه عن توبته علىٰ بني إسرائيل حيث قال لهم موسىٰ: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

وإذا كان اللَّه تعالىٰ قد يبتلي العبد من الحسنات والسيئات، والسراء والضراء بما يحصل معه شكره وصبره، أم كفره وجزعه، وطاعته أم معصيته؛ فالتائب أحق بالابتلاء، فآدم أهبط إلىٰ الأرض ابتلاءً له، ووفقه اللَّه في هبوطه لطاعته؛ فكان حاله بعد الهبوط خيرًا من حاله قبل الهبوط.

وهذا بخلاف ما لو كان الاحتجاج بالقدر نافعًا له؛ فإنه لا يكون عليه ملام ألبتة؛ ولا هناك توبة تقتضي أن يبتلىٰ صاحبها ببلاء.

وأيضًا: فإن اللَّه قد أخبر في كتابه بعقوبات الكفار: مثل قوم نوح وهود وصالح وقوم لوط، وأصحاب مدين، وفرعون وقومه، ما يعرف بكل واحدة من هذه الوقائع أن لا حجة لأحد في القدر.

وأيضًا: فقد شرع اللَّه من عقوبة المحاربين من الكفار، وأهل القبلة، وقتل المرتد، وعقوبة الزاني والسارق والشارب؛ ما يبين ذلك.

فَصل

فقد تبين أن آدم حج موسىٰ لما قصد موسىٰ أن يلوم من كان سببًا في مصيبتهم، وبهذا جاء الكتاب والسنة قال اللَّه تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١]، وقال تعالىٰ:

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] .

سواء في ذلك المصائب السمائية، والمصائب التي تحصل بأفعال الآدميين، قال تعالىٰ: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمّل: ١٠] ، ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤].

وقال في سورة الطور - بعد قوله: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝٢٩ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۝٣٠ قُلْ تَرَبَّصُواْ فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ۝٤٠ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ -: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطُّور: ٤٨] .

وقال تعالىٰ في سورة (ن): ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ۝٤٦ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ۝٤٧ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٦-٤٨].

وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك، وقيل: اصبر علىٰ أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت، والأول أصح.

وحكم اللَّه نوعان: خلق، وأمر: فالأول: ما يقدره من المصائب. والثاني: ما يأمر به وينهىٰ عنه.

والعبد مأمور بالصبر علىٰ هذا وعلىٰ هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به، ولما نهي عنه، فيفعل المأمور، ويترك المحظور، وعليه أن يصبر لما قدره اللَّه عليه.

وبعض المفسرين يقول: هذه الآية منسوخة بآية السيف، وهذا يتوجه إن كان في الآية النهي عن القتال، فيكون هذا النهي منسوخًا، ليس جميع أنواع الصبر منسوخة، كيف والآية لم تتعرض لذلك هنا لا بنفي ولا إثبات؟ بل الصبر واجب لحكم اللّه ما زال واجبًا.

وإذا أمر بالجهاد فعليه أيضًا: أن يصبر لحكم اللّه، فإنه يبتلىٰ من قتالهم بما هو أعظم من كلامهم، كما ابتلي به يوم أُحد والخندق، وعليه حينئذ أن يصبر، ويفعل ما أمر به من الجهاد.

والمقصود هنا قوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطُّور: ٤٨]، فإن ما فعلوه من الأذىٰ هو مما حكم به عليك قدرًا؛ فاصبر لحكمه وإن كانوا ظالمين في ذلك.

وهذا الصبر أعظم من الصبر علىٰ ما جرىٰ وفعل بالأنبياء، وقوله: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القَلَم: ٤٨]، وقال: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وسواء كان مغاضبًا لقومه أو لربه، فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه، وبصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه، وإن كان إنما تأذىٰ من تكذيب الناس له.

وقالت الرسل لقومهم: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢].

وقال موسىٰ لقومه - لما قال فرعون: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ

نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ - ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٧-١٢٨].

وقال: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤١-٤٢]، فهؤلاء ظلموا فصبروا علىٰ ظلم الظالم لهم، وسبب نزولها المهاجرون إلىٰ رسول اللَّه ﷺ، هي عامة في كل من اتصف بهذه الصفة.

وأصل «المهاجر» من هجر ما نهىٰ اللَّه عنه، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ(١)، فكل من هجر السوء فظلمه الناس علىٰ ترك الكفر والفسوق والعصيان حتىٰ أخرجوه - لا هجر بعض أمور في الدنيا - فصبر علىٰ ظلمهم؛ فإن اللَّه يبوئه في الدنيا حسنة، ولأجر الآخرة أكبر، كيوسف الصديق؛ فإنه هجر الفاحشة حتىٰ ألجأه ذلك هجر منزله، واللبث في السجن بعد ما ظلم، فمكنه اللَّه حتىٰ تبوأ من الأرض حيث يشاء.

وقال الذين لقوا الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، وقال: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥- ٦٦]، وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٩).

﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩]، فهذا كله صبر علىٰ ما قدر من أفعال الخلق، واللَّه سبحانه مدح في كتابه الصبار الشكور، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥] في غير موضع.

فالصبر والشكر علىٰ ما يقدره الرب علىٰ عبده من السراء والضراء، من النعم والمصائب، من الحسنات التي يبلوه بها والسيئات، فعليه أن يتلقىٰ المصائب بالصبر، والنعم بالشكر.

ومن النعم ما ييسره له من أفعال الخير. ومنها ما هي خارجة عن أفعاله، فيشهد القدر عند فعله للطاعات وعند إنعام اللَّه عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر، وأما عند ذنوبه فيكون مستغفرًا تائبًا كما قال: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنوبه، وشهد فعله عند الحسنات؛ فهو من أعظم المجرمين، ومن شهد فعله فيهما فهو قدري، ومن شهد القدر فيهما، ولم يعترف بالذنب، ويستغفره فهو من جنس المشركين.

وأما المؤمن فيقول: «أبوء لك بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي؛ فاغفر لي»، كما في الحديث الصحيح الإلهي: «**يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد اللَّه، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»[1].

وكان نبينا ﷺ متبعًا ما أمر به من الصبر علىٰ أذىٰ الخلق، ففي

---

(١) أخرجه: مسلم (٨/ ١٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

« الصحيحين » عن عائشة قالت: « ما ضرب رسول اللَّه ﷺ بيده خادمًا له، ولا دابة، ولا شيئًا قط؛ إلا أن يجاهد في سبيل اللَّه، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه، إلا أن تنتهك محارم اللَّه، فإذا انتهكت محارم اللَّه لم يقم لغضبه شيء حتىٰ ينتقم للَّه »[(١)].

وقال أنس: خدمت رسول اللَّه ﷺ عشر سنين، فما قال لشيء فعلته: لِمَ فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لِمَ لا فعلته؟ وكان بعض أهله إذا عتبني علىٰ شيء يقول: « **دعوه دعوه، فلو قضي شيء لكان** »[(٢)].

وفي السنن عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه ذكر للنبي ﷺ قول بعض من آذاه، فقال: « **دعنا منك فقد أوذي موسىٰ بأكثر من هذا فصبر** »[(٣)]، فكان يصبر علىٰ أذىٰ الناس له من الكفار والمنافقين، وأذىٰ بعض المؤمنين، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وكان يذكر أن هذا مقدر.

والمؤمن مأمور بأن يصبر علىٰ المقدور، ولذلك قال: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] فالتقوىٰ فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر علىٰ أذاهم.

ثم إنه حيث أباح المعاقبة قال: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٦-١٢٧].

---

(١) أخرجه: مسلم (٧/ ٨٠).
(٢) أخرجه: مسلم (٧/ ٧٣).
(٣) أخرجه: مسلم (٣/ ١٠٩).

فأخبر أن صبره باللَّه، فاللَّه هو الذي يعينه عليه؛ فإن الصبر علىٰ المكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل علىٰ الأنفس، لكن صبره باللَّه كما أمره أن يكون للَّه في قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ﴾ [المدَّثر: ٧] ، لكن هناك ذكره في الجملة الطلبية الأمرية؛ لأنه مأمور أن يصبر للَّه لا لغيره، وهنا ذكره في الخبرية فقال: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [النّحل: ١٢٧] ، فإن الصبر وسائر الحوادث لا تقع إلا باللَّه، ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون فما لا يكون باللَّه لا يكون، وما لا يكون للَّه لا ينفع ولا يدوم، ولا يقال: واصبر باللَّه؛ فإن الصبر لا يكون إلا باللَّه، لكن يقال: استعينوا باللَّه واصبروا؛ فنستعين باللَّه علىٰ الصبر.

وكما أن الإنسان مأمور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب، فهو مأمور بذلك عند ما ينعم اللَّه عليه من فعل الطاعات، فيشهد قبل فعلها حاجته وفقره إلىٰ إعانة اللَّه له، وتحقق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥] .

ويدعو بالأدعية التي فيها طلب إعانة اللَّه له علىٰ فعل الطاعات، كقوله: «**اللَّهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[1]، وقوله: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك، ويا مصرف القلوب اصرف قلبي إلىٰ طاعتك وطاعة رسولك**»[2].

---

(١) أخرجه: أبو داود، والنسائي (٣/ ٥٣)، وابن خزيمة (٧٥١).

(٢) أخرجه: أحمد (٣/ ١١٢، ٢٥٧) (٤/ ١٨٢) (٦/ ٩١، ٢٥٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣١٥)، والترمذي (٢١٤٠) (٣٥٢٢)، وابن ماجه (٣٨٣٤).

وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عِمران: ٨] ، وقوله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، ومثل قوله: «**اللَّهم ألهمني رشدي، واكفني شر نفسي**»(١).

ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق؛ فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة.

وكذلك الدعاء بـ«التوبة»؛ فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة.

وكذلك دعاء «الاستخارة»(٢)؛ فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه، وتيسيره له.

وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعو به إذا قام من الليل، وهو في «الصحيح»: «**اللَّهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم**»(٣).

وكذلك الدعاء الذي فيه: «**اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين**

---

(١) أخرجه: الترمذي (٣٤٨٣)، والطبراني (١٨/ ١٧٤) رقم (٣٩٦).
(٢) أخرجه: البخاري (٢/ ٧١).
(٣) أخرجه: مسلم (٢/ ١٨٥).

معصيتك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا»[(١)].

وكذلك الدعاء باليقين والعافية، كما في حديث أبي بكر، وكذلك قوله: «**اللَّهم أصلح لي قلبي ونيتي**»، ومثل قول الخليل وإسماعيل: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلىٰ اللَّه في أن يعطيه الإيمان، والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة باللَّه قبل حصول المطلوب، فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء، شهد إنعام اللَّه فيه، وكان في مقام الشكر والعبودية للَّه، وأن هذا حصل بفضله وإحسانه، لا بحول العبد وقوته.

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد، وغيبته عن ذلك من أضر الأمور به، فإنه يكون قدريًا منكرًا لنعمة اللَّه عليه بالإيمان والعمل الصالح، وإن لم يكن قدري الاعتقاد كان قدري الحال، وذلك يورث العجب والكبر، ودعوىٰ القوة والمنة بعمله، واعتقاد استحقاق الجزاء علىٰ اللَّه به؛ فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بها - لا مع الاحتجاج بالقدر - عليها خيرًا من هذا الذي يشهد الطاعة منه - لا من إحسان اللَّه إليه - ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان.

وأما من أذنب وشهد أن لا ذنب له أصلًا؛ لكون اللَّه هو الفاعل، وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل؛ فهذا شر الخلق. وأما الذي يشهد نفسه فاعلًا

---

(١) أخرجه: الترمذي (٣٥٠٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٠١).

للأمرين، والذي يشهد ربه فاعلًا للأمرين، ولا يرىٰ له ذنبًا فهو أسوء عاقبة من القدري، والقدري أسوء بداية منه، كما هو مبسوط في موضع آخر.

والناس في هذا المقام أربعة أقسام: من يغضب لربه لا لنفسه، وعكسه، ومن يغضب لهما، ومن لا يغضب لهما.

كما أنهم في شهود القدر أربعة أقسام: من يشهد الحسنة من فعل اللّٰه والسيئة من فعل نفسه، وعكسه، ومن يشهد الثنتين من فعل ربه، ومن يشهد الثنتين من فعل نفسه.

فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية، نظير تلك الأقسام الأربعة في شهود الإلهية، فهذا تقسيم العباد فيما للّٰه ولهم، وذاك تقسيمهم فيما هو باللّٰه وبهم. والقسم المحض: أن يعمل للّٰه باللّٰه؛ فلا يعمل لنفسه، ولا بنفسه.

والمقصود هنا: تقسيمهم فيما للّٰه، فأعلاهم حال النبي ﷺ ومن اتبعه: أن يصبروا علىٰ أذىٰ الناس لهم باليد واللسان، ويجاهدون في سبيل اللّٰه؛ فيعاقبون، ويغضبون، وينتقمون للّٰه لا لنفوسهم يعاقبون؛ لأن اللّٰه يأمر بعقوبة ذلك الشخص، ويحب الانتقام منه، كما في جهاد الكفار وإقامة الحدود.

وأدناهم عكس هؤلاء: يغضبون، وينتقمون، ويعاقبون لنفوسهم، لا لربهم؛ فإذا أوذي أحدهم أو خولف هواه: غضب وانتقم وعاقب، ولو انتهكت محارم اللّٰه أو ضيعت حقوقه لم يهمه ذلك، وهذا حال الكفار والمنافقين.

وبين هذين وهذين قسمان، قسم: يغضبون لربهم ولنفوسهم. وقسم: يميلون إلىٰ العفو في حق اللَّه وحقوقهم.

فموسىٰ في غضبه علىٰ قومه لما عبدوا العجل كان غضبه للَّه، وقد مثل النبي ﷺ في حقوق اللَّه أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسىٰ ونوح وموسىٰ، فقال: «**إن اللَّه يلين قلوب رجال فيه حتىٰ تكون ألين من اللَّبِن، ويشدد قلوب رجال فيه حتىٰ تكون أشد من الحجر، ومثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسىٰ، ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسىٰ**»[(١)].

وأما عفو الإنسان عن حقوقه، فهذا أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزًا، وكذلك غضبه لنفسه تركه أفضل، وإن كان الاقتصاص جائزًا.

وأما ما كان من باب المصائب الحاصلة بقدر اللَّه، ولم يبق فيها مذنب يعاقب؛ فليس فيها إلا الصبر والتسليم بالقدر.

وقصة آدم وموسىٰ كانت من هذا الباب؛ فإن موسىٰ لامه لأجل ما أصابه والذرية، وآدم كان قد تاب من الذنب وغفر له، والمصيبة كانت مقدرة؛ فحج آدم موسىٰ.

وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين تابوا، مثل كافر يقتل مسلمًا ثم يسلم، ويتوب اللَّه عليه، أو يكون متأولًا لبدعة ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهدًا، أو مقلدًا مخطئًا.

فهؤلاء إذا أصاب العبد أذًى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي.

---

(١) أخرجه: أحمد (١/ ٣٨٣)، والبيهقي (٦/ ٣٢١).

ومن هذا الباب القتال في الفتنة، قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول اللّٰه ﷺ متوافرون؛ فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر.

وكذلك قتال البغاة المتأولين؛ حيث أمر اللّٰه بقتالهم، إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوسًا وأموالًا، لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء: كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه، وهذا ظاهر مذهب أحمد.

وكذلك المرتدون إذا صار لهم شوكة فقتلوا المسلمين، وأصابوا من دمائهم وأموالهم، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة؛ أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلفوه من النفوس والأموال؛ فإنهم كانوا متأولين، وإن كان تأويلهم باطلًا.

كما أن سنة رسول اللّٰه ﷺ المتواترة عنه مضت بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم، ثم أسلموا، لم يضمنوا ما أصابوه من النفوس والأموال، وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون، قد اشترىٰ اللّٰه منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة، فعوض ما أخذ منهم علىٰ اللّٰه لا علىٰ أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون.

وإذا كان هذا في الدماء والأموال فهو في الأعراض أولىٰ، فمن كان مجاهدًا في سبيل اللّٰه باللسان: بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان الدين، وتبليغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير؛ وبيان الأقوال المخالفة لذلك، والرد علىٰ من خالف الكتاب والسنة، أو باليد

كقتال الكفار؛ فإذا أوذي علىٰ جهاده بيد غيره أو لسانه؛ فأجره في ذلك علىٰ اللَّه، لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه؛ فالتوبة تجب ما قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وإن لم يتب بل أصر علىٰ مخالفة الكتاب والسنة؛ فهو مخالف للَّه ورسوله.

والحق في ذنوبه للَّه ولرسوله، وإن كان أيضًا للمؤمنين حق تبعًا لحق اللَّه، وهذا إذا عوقب عوقب لحق اللَّه؛ ولتكون كلمة اللَّه هي العليا، ويكون الدين كله للَّه، لا لأجل القصاص فقط.

والكفار إذا اعتدوا علىٰ المسلمين مثل أن يمثّلوا بهم؛ فللمسلمين أن يمثّلوا بهم كما مثّلوا، والصبر أفضل، وإذا مثّلوا كان ذلك من تمام الجهاد.

والدعاء علىٰ جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين، والدعاء علىٰ الكافرين.

وأما الدعاء علىٰ معينين كما كان النبي ﷺ يلعن فلانًا وفلانًا فهذا قد روي أنه منسوخ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٢٨]، كما قد بسط الكلام علىٰ ذلك في غير هذا الموضع، فيما كتبته في قلعة مصر.

وذلك؛ لأن المعين لا يعلم أن رضي اللَّه عنه أن يهلك؛ بل قد يكون ممن يتوب اللَّه عليه، بخلاف الجنس؛ فإنه إذا دعي عليهم بما فيه عز الدين، وذل عدوه وقمعهم، كان هذا دعاءً بما يحبه اللَّه ويرضاه؛ فإن اللَّه يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار، فهذا دعاء بما يحب اللَّه.

وأما الدعاء علىٰ المعين بما لا يعلم أن اللَّه يرضاه فغير مأمور به، وقد كان يفعل ثم نُهي عنه؛ لأن اللَّه قد يتوب عليه أو يعذبه.

ودعاء نوح علىٰ أهل الأرض بالهلاك، كان بعد أن أعلمه اللَّه ﴿لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في «الصحيح» أنه يقول: «**إني دعوت علىٰ أهل الأرض دعوة لم أومر بها**»(١).

فإنه وإن لم ينه عنها فلم يؤمر بها، فكان الأولىٰ أن لا يدعو إلا بدعاء مأمور به، واجب أو مستحب؛ فإن الدعاء من العبادات؛ فلا يعبد اللَّه إلا بمأمور به واجب أو مستحب، وهذا لو كان مأمورًا به لكان شرعًا لنوح، ثم ننظر في شرعنا: هل نسخه أم لا؟

وكذلك دعاء موسىٰ بقوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨] إذا كان دعاءً مأمورًا به، بقي النظر في موافقة شرعنا له.

والقاعدة الكلية في شرعنا: أن الدعاء إن كان واجبًا أو مستحبًّا فهو حسن يثاب عليه الداعي، وإن كان محرمًا كالعدوان في الدماء؛ فهو ذنب ومعصية، وإن كان مكروهًا؛ فهو ينقص مرتبة صاحبه، وإن كان مباحًا مستوي الطرفين؛ فلا له ولا عليه، فهذا هذا، واللَّه سبحانه أعلم.

---

(١) أخرجه: الترمذي (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨).

فَصل

وكلا الطائفتين: الذين يسلكون إلىٰ اللَّه محض الإرادة والمحبة، والدنو والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزلين من عند اللَّه، الذين ينتهون إلىٰ الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية، ولا يصلون إلىٰ الفرق الثاني. ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة، ويجعلون هذا غاية السلوك.

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه، ويحبونه ويكرهونه، ويؤمرون به وينهون عنه، لكن بإرادتهم ومحبتهم وهواهم؛ لا بالكتاب المنزل من عند اللَّه؛ كلا الطائفتين متبع لهواه بغير هدًى من اللَّه، وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا إله إلا اللَّه، وشهادة أن محمدًا رسول اللَّه.

فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحب إلا للَّه، ولا يبغض إلا للَّه، ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر اللَّه به، وينهىٰ عما نهىٰ اللَّه عنه، وأنك لا ترجو إلا اللَّه، ولا تخاف إلا اللَّه، ولا تسأل إلا اللَّه، وهذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث اللَّه به جميع المرسلين.

والفناء في هذا هو الفناء المأمور به، الذي جاءت به الرسل، وهو أن يفنىٰ بعبادة اللَّه عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل علىٰ ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه، فيكون مع الحق بلا خلق، كما قال الشيخ عبد القاهر: كن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس.

وتحقيق الشهادة بأن محمدًا رسول اللَّه، يوجب أن تكون طاعته طاعة اللَّه، وإرضاؤه إرضاء اللَّه، ودين اللَّه ما أمر به؛ فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه.

ولهذا طالب اللَّه المدعين لمحبته بمتابعته، فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١] وضمن لمن اتبعه أن اللَّه يحبه بقوله: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١].

وصاحب هذه المتابعة لا يبقىٰ مريدًا إلا ما أحبه اللَّه ورسوله، ولا كارهًا إلا ما كرهه اللَّه ورسوله، وهذا هو الذي يحبه الحق، كما قال: «**ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتىٰ أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن؛ يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه**»(١).

فهذا محبوب الحق، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق، وهو المتقرب إلىٰ اللَّه بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل، ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة اللَّه ورسوله، ويبغض معصية اللَّه ورسوله؛ فإن الفرائض والنوافل كلها من العبادات التي يحبها اللَّه ورسوله، ليس فيها كفر ولا فسوق.

---

(١) أخرجه: البخاري (٨/ ١٣١).

والرب تعالىٰ أحبه لما قام بمحبوب الحق، فإن الجزاء من جنس العمل، فلما لم يزل متقربًا إلىٰ الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض أحبه الحق؛ فإنه استفرغ وسعه في محبوب الحق؛ فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب إلىٰ الحق بمحبوباته، حتىٰ صار يعلم بالحق ويعمل بالحق، فصار به يسمع، وبه يبصر، وبه يبطش، وبه يمشي.

وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة؛ فهذا لم تبق عنده الأمور نوعان: محبوب للحق ومكروه؛ بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد؛ فإن هؤلاء أصل قولهم هو قول جهم بن صفوان من القدرية، فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهمية نفاة الصفات.

كحال أبي إسماعيل الأنصاري صاحب «منازل السائرين»، و«ذم الكلام»، و«الفاروق»، و«تكفير الجهمية» وغير ذلك، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية، وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، ومن أهل الحديث والصوفية.

فإن هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلف وجمهور الأئمة، وهم مصيبون في ذلك، وخالفوا «القدرية» من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر، ولكن سلكوا في ذلك مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه، فزعموا: أن الأمور

كلها لم تصدر إلا من إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب. وقالوا: الإرادة والمحبة والرضا سواء؛ فوافقوا في ذلك القدرية؛ فإن الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح؛ وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم قالت القدرية: وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن اللّٰه يحب الإيمان والعمل الصالح؛ ولا يحب الفساد، ولا يرضىٰ لعباده الكفر؛ ويكره الكفر والفسوق والعصيان. قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعًا بدون مشيئته وإرادته، كما هو واقع علىٰ خلاف أمره، وخلاف محبته ورضاه. وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنىٰ أمره بها؛ فكذلك إرادته لها بمعنىٰ أمره بها؛ فلا يكون قط عندهم مريدًا لغير ما أُمر به، وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث، ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة.

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن اللّٰه خالق كل شيء وربه ومليكه؛ ولا يكون خالقًا إلا بقدرته ومشيئته؛ فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته، وهو خالقه؛ سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها، ثم قالوا: وإذا كان مريدًا لكل حادث - والإرادة هي المحبة والرضا -؛ فهو محب راض لكل حادث، وقالوا: كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن اللّٰه راض به محب له؛ كما هو مريد له.

فقيل لهم: فقد قال تعالىٰ: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٥]،

﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: ٧] ، فقالوا: هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد؛ ولا يريد لعباده الكفر؛ وهذا يصح علىٰ وجهين:

إما أن يكون خاصًا بمن لم يقع منه الكفر والفساد، ولا ريب أن اللَّه لا يريد، ولا يحب ما لم يقع عندهم، فقالوا: معناه لا يحب الفساد لعبادة المؤمنين ولا يرضاه لهم.

وحقيقة قولهم: أن اللَّه أيضًا لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار، فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم، متعلقة بما وقع دون ما لم يقع؛ سواء كان مأمورًا به أو منهيًا عنه؛ وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم؛ وعندهم أن اللَّه يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان؛ ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة؛ كما أراد هذا دون هذا.

والوجه الثاني: قالوا: لا يحب الفساد دينًا؛ ولا يرضاه دينًا؛ وحقيقة هذا القول أنه لا يريده دينًا؛ فإنه إذا أراد وقوع الشيء علىٰ صفة، لم يكن مريدًا له علىٰ خلاف تلك الصفة.

وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده؛ فإنه إذا أراد أن يخلق زيدًا من عمرو ولم يرد أن يخلقه من غيره، وإذا أراد أن ينزل مطرًا فتنبت الأرض به؛ فإنه أراد إنزاله علىٰ تلك الصفة، وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم؛ ويسلم بعضهم؛ ويربح بعضهم؛ فإنما أراده علىٰ تلك الصفة؛ فكذلك الإيمان والكفر؛ قرن بالإيمان نعيم أصحابه، وبالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا، ولا خلق شيء لحكمة؛ لكن جعل هذا مع هذا.

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان؛ لأنه كما يقولون: إنه خلق الشبع عند الأكل، لا به؛ فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراده؛ لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه؛ فلم يحبه دينًا، كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينًا.

وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية؛ فإنهم رأوا الرب تعالىٰ خلق كل شيء بإرادته وعلم أن سيكون ما أراد، ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة؛ بل كل الحوادث تحدث بالإرادة.

ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادةً قائمةً بذاته؛ بل إما أن ينفوها، وإما أن يجعلوها بمعنىٰ الخلق والأمر؛ وإما أن يقولوا: أحدث إرادةً لا في محل.

وأما مثبتة الصفات - كابن كلاب والأشعري وغيرهما، ممن يثبت الصفات، ولا يثبت إلا واحدًا معينًا - فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث، وسمعًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مسموع، وبصرًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مرئي، وكلامًا واحدًا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام، كما قد عرف من مذهب هؤلاء.

فهؤلاء يقولون: جميع الحادثات صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضا وغير ذلك.

وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في

الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان، ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسنًا عنده، وما خالف ذلك كان قبيحًا عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها اللَّه ولا سيئة يكرهها، إلا بمعنىٰ أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه، ولا إلىٰ الأفعال أصلًا.

ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسنًا ولا قبيحًا، لا بمعنىٰ الملائم للطبع والمنافي له، والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه علىٰ أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له.

ولهذا يجوز عندهم أن يأمر اللَّه بكل شيء حتىٰ الكفر والفسوق والعصيان، وينهىٰ عن كل شيء حتىٰ عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهىٰ عنه، ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح، إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا، كما يقال: «مصائب قوم عند قوم فوائد».

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذين يعتقدونه ويشهدونه؛ صاروا حزبين:

حزبًا من أهل الكلام والرأي: أقروا بالفرق الطبيعي، وقالوا: ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى اللَّه بأنه يحب هذا ويبغض هذا.

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامةً للعدل، كما يقول ذلك من

يقوله من المتفلسفة؛ فلا يبقىٰ عنده فرق بين فعل وفعل إلا ما يحبه هو ويبغضه، فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه.

وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي الذين يرون رأي جهم والأشعري ونحوهما في القدر، تجدهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والموالاة والمعاداة، إلا إلىٰ محض أهوائهم وإرادتهم، وهو الفرق الطبيعي.

ومن كان منهم مؤمنًا بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات، ويترك المحرمات؛ لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ونكاح، وهؤلاء ينكرون محبة اللَّه، والتلذذ بالنظر إليه، وعندهم إذا قيل: إن العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به، لا أن نفس النظر إلىٰ اللَّه يوجب لذة.

وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في «الرسالة النظامية»، وجعل هذا من أسرار التوحيد، وهو من إشراك التوحيد، الذي يسميه هؤلاء النفاة توحيدًا، لا من أسرار التوحيد الذي بعث اللَّه به الرسل، وأنزل به الكتب.

فإن المحبة لا تكون إلا لمعنًى في المحبوب يحبه المحب، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنًى يريده، وهو مريد لكل الحوادث، ولا في الرب عندهم معنًى يحبه العبد، وإنما يحب العبد

ما يشتهيه، وإنما يشتهي الأمور الطبيعية الموافقة لطبعه، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية كالأكل والشرب والنكاح.

والحزب الثاني: من الصوفية الذي كان هذا المشهد هو منتهىٰ سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا علىٰ ترك هذا الفرق الطبيعي، وأنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها؛ لا يريدون شيئًا لأنفسهم؛ وعندهم أن من طلب شيئًا للأكل والشرب في الجنة، فإنما طلب هواه وحظه؛ وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية؛ وهو بقاء مع النفس وحظوظها.

والمقامات كلها عندهم - التوكل والمحبة؛ وغير ذلك - إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلىٰ عين الحقيقة؛ فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عللًا في الحقيقة؛ إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذب عن النفس وطلب حظوظها؛ فإنه من شهد أن كل ما في الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده فإنه قطعًا يرىٰ أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته، وشهوده أن اللّٰه رب كل شيء، ومريد لكل شيء، ومحب - علىٰ قولهم - لكل شيء، وإنما لفرق يرجع إلىٰ حظه وهواه، فيكون طالبًا لحظه ذابًا عن نفسه؛ وهذا علة وعيب عندهم.

فصار عندهم كل من فرق: إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة، وكلاهما علة؛ بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية؛

فإنه يشهد كل ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء؛ فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب «منازل السائرين».

ولهذا في الكلام المنقول عن الدبيلي وأبي يزيد أنه قال: إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يعذبون في النار، فوقع في قلبك فرق؛ خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال: عن التوحيد الذي هو أصل التوكل.

ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائمًا، بل لا بد له منه، يميل إلىٰ ما لا بد له منه من أكل وشرب، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقًا في ذلك المشهد، ولكن لا بد أن يميل إلىٰ أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمور تضره فيكرهها، وهذا فرق طبيعي لا يخلو منه بشر.

لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها من طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة بما لا بد منه من طعام ولباس، ويرون هذا الزهد هو الغاية، فيزهدون في كل شيء بمعنىٰ أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه، ولا يحبونه ولا يبغضونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات.

ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلدًا يبدأ بالبغايا في الحانات ويقول: كيف أنتم في قدر الله؟ فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد، والكنائس، والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن.

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود «الإلهية والنبوة» شهادة أن لا إله إلا اللّه وأن محمدًا رسول اللّه، وما تضمنه من الفرق يرجع إلىٰ نقص العلم والشهود، والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتًا من نعوت الرب، وغابوا عن آخر؛ وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل، ويقولون: شهود الأفعال، ثم شهود الصفات، ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول: للنفس، والثاني: للقلب، والثالث: للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية؛ فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات، حيث أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات، وقالوا: هذا هو الكمال.

لكن أولئك يقولون بانتفائها في الخارج، فيقولون: إنهم يشهدون أنها منتفية، وهؤلاء يثبتونها في الخارج علمًا واعتقادًا، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها؛ لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

أما أولًا: فلأنهم شهدوا الأمر علىٰ خلاف ما هو عليه؛ فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج.

وأما الثاني: فهو مطلوب الشيطان من التجهم، ونفي الصفات؛ فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لانتفائها، ومن قال: أعتقد أن محمدًا ليس برسول، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته فأنا أفنىٰ عنها فلا أذكرها ولا أشهدها. فهذا كافر كالأول، فالكفر عدم تصديق

الرسول، سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا؛ بل وعدم الإقرار بما جاء به والمحبة له، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات اللَّه كما يعرف ذاته، وألزم قلبه أن يشهد ذاتًا مجردة عن الصفات، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات، وهذا من أعظم الضلال.

وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة، وقال: أنا أشهد أن اللَّه هو الذي أطعمني فلا يضرني؛ وهذا جهل عظيم.

فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظم مما تضره السموم، وشهوده أن اللَّه فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعًا لضررها؛ لكان أنبياء اللَّه وأولياؤه المتقون أقدر علىٰ هذا الشهود، الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب.

ومن هؤلاء من يظن أن الحق إذا وهبه حالًا يتصرف به وكشفًا، لم يحاسبه علىٰ تصرفه به، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكًا لم يحاسبه علىٰ تصرفه فيه.

وقد قال النبي ﷺ: «**اللَّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»[1]، فبين أنه مع أنه المعطي المانع، فلا ينفع المجدود جده، إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح.

فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير، حتىٰ آل الأمر بكثير من

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٢١٤) (٨/ ٩٠، ١٢٤، ١٥٧) (٩/ ١١٧)، ومسلم (٢/ ٩٥).

هؤلاء إلىٰ أن جعلوا أولياء اللَّه المتقين يقاتلون أنبياءه، ويعاونون أعداءه وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدري.

ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء اللَّه، كما للمسلمين خفراء من أولياء اللَّه، ويظن كثير منهم أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي فقال: «**يا أصحابي! تخلوني وتذهبون عني**»؟! فقالوا: نحن مع اللَّه، من كان مع اللَّه كنا معه.

ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام: لو قتلت سبعين نبيًّا ما كنت مخطئًا، فإنه ليس في مشهدهم للَّه محبوب مرضي مراد إلا ما وقع، فما وقع فاللَّه يحبه ويرضاه، وما لم يقع فاللَّه لا يحبه ولا يرضاه، والواقع هو تبع القدر لمشيئة اللَّه وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدر معه، والمقدور عندهم هو محبوب الحق؛ فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصورًا كانوا معه، وإذا غلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم.

وهؤلاء الذين يصلون إلىٰ هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة؛ فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاونًا للكفار مواليًا لهم علىٰ ما يوجب وعيد الآخرة؛ لكن قد يقولون بسقوطه مطلقًا، وقد يقولون بسقوطه عمن شهد توحيد الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدرية؛ وهذا يقوله طائفة من شيوخهم كالشيخ المذكور وغيره.

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض، وليس عندهم غيره إلا ما هو قدر أيضًا - من نعيم أهل الطاعة، وعقوبة أهل المعصية - لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل اللَّه؛ بل ولا يدعون اللَّه بنصر المؤمنين علىٰ الكفار.

بل إذا رأىٰ أحدهم من يدعو قال الفقير، أو المحقق أو العارف: ما له! يفعل اللَّه ما يشاء، وينصر من يريد؛ فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلىٰ اللَّه، وبالنسبة إليه أيضًا؛ فإنه ليس له غرض في نصر إحدىٰ الطائفتين لا من جهة ربه؛ فإنه لا فرق - علىٰ رأيه - عند اللَّه تعالىٰ بينهما، ولا من جهة نفسه؛ فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار؛ بل كثير منهم تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظم.

وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب، فإن لهم حظوظًا ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين، وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة، وتغريهم بطلبهم، وتخاطبهم الشياطين بأمر ونهي وكشف يظنونه من جهة اللَّه، وأن اللَّه هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة ما حصل لأولياء اللَّه المتقين، ويكون ذلك كله من الشياطين.

وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية والشيطانية؛ لأن الفرق مبني علىٰ شهود الفرق من جهة الرب تعالىٰ، وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة اللَّه تعالىٰ، إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولًا واحدًا؛ فلا يحب شيئًا ولا يبغض شيئًا.

ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير ما في النفوس من الحب والوجد والذوق؛ فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه.

وأهواؤهم متفرقة؛ فإنهم لم يجتمعوا علىٰ محبة ما يحبه اللَّه ورسوله؛ إذ كان محبوب الحق - علىٰ أصل قولهم - هو ما قدره فوقع، وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضًا بشياطينه؛ لأنها أقوىٰ من شياطين ذاك، وقد يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم؛ فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك فيضعف أمره؛ ويسلب حاله؛ كمن كان ملكًا له أعوان فأخذت أعوانه؛ فيبقىٰ ذليلًا لا مُلك له.

فكثير من هؤلاء كالملوك الظلمة الذين يعادي بعضهم بعضًا: إما مقتول؛ وإما مأسور؛ وإما مهزوم؛ فإن منهم من يأسر غيره فيبقىٰ تحت تصرفه؛ ومنهم من يسلبه غيره فيبقىٰ لا حال له؛ كالملك المهزوم؛ فهذا كله من تفريع أصل الجهمية الغلاة في الجبر في القدر.

وإنما يخلص من هذا كله من أثبت للَّه محبته لبعض الأمور وبغضه لبعضها؛ وغضبًا من بعضها؛ وفرحًا ببعضها، وسخطًا لبعضها، كما أخبرت به الرسل، ونطقت به الكتب، وهذا هو الذي يشهد: أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، ويعلم أن التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد اللَّه وحده لا شريك له؛ فيعبد اللَّه دون ما سواه.

وعبادته تجمع كمال محبته وكمال الذل له، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٥٤] فينيب قلبه إلىٰ اللَّه ويسلم له، ويتبع

ملة إبراهيم حنيفًا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ويعلم أن ما أمر اللّه ورسوله به فإن اللّه يحبه ويرضاه، وما نهىٰ عنه فإنه يبغضه وينهىٰ عنه ويمقت عليه ويسخط علىٰ فاعله، فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالىٰ.

ويعلم أن اللّه تعالىٰ يحب أن يُعبد وحده لا شريك له، ويبغض من يجعل له أندادًا يحبونهم كحب اللّه، وإن كانوا مقرين بتوحيد الربوبية كمشركي العرب وغيرهم، وأن هؤلاء القدرية الجبرية الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ﴾، قال اللّه تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩].

فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعثت به الرسل من الأمر والنهي، وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة اللّه وحده لا شريك له، وهم يقرون بتوحيد الربوبية، وأن اللّه خالق كل شيء، ما بقي عندهم من فرق من جهة اللّه تعالىٰ بين مأمور ومحظور، فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وهذا حق؛ فإن اللّه لو شاء أن لا يكون هذا لم يكن؛ لكن أي فائدة لهم في هذا، هذا غايته أن هذا الشرك والتحريم بقدر، ولا يلزم إذا كان

مقدورًا أن يكون محبوبًا مرضيًا للّه، ولا علم عندهم بأن اللّه أمر به ولا أحبه ولا رضيه، بل ليسوا في ذلك إلا علىٰ ظن وخرص.

فإن احتجوا بالقدر، فالقدر عام لا يختص بحالهم.

وإن قالوا: نحن نحب هذا ونسخط هذا، فنحن نفرق الفرق الطبيعي لانتفاء الفرق من جهة الحق تعالىٰ، قال: لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة اللّه تعالىٰ، والجهمية المثبتة للشرع تقول: بأن الفرق الثابت هو أن التوحيد قرن به النعيم، والشرك قرن به العذاب، وهو الفرق الذي جاء به الرسول ﷺ، وهو عندهم يرجع إلىٰ علم اللّه بما سيكون وإخباره؛ بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم إلىٰ محبة منه لهذا وبغض لهذا.

وهؤلاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لا في كله، كما أن القدرية من الأمة - الذين هم مجوس الأمة - يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لا في كله، وإلا فالرسول قد دعاهم إلىٰ عبادة اللّه وحده لا شريك له، وإلىٰ محبة اللّه دون ما سواه، وإلىٰ أن يكون اللّه ورسوله أحب إليه مما سواهما، والمحبة تتبع الحقيقة، فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقًّا أن يحب؛ لم يجز الأمر بمحبته، فضلًا عن أن يكون أحب إلينا من كل ما سواه.

وإذا قيل «محبته» محبة عبادته وطاعته، قيل: محبة العبادة والطاعة فرع علىٰ محبة المعبود المطاع، وكل من لم يحب في نفسه، لم تُحب عبادته وطاعته. ولهذا كان الناس يبغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه، ولا يمكنهم مع بغضه محبة طاعته، إلا لغرض آخر محبوب، مثل عوض

يعطيهم علىٰ طاعته؛ فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض؛ فلا يكون اللَّه ورسوله أحب إليهم مما سواهما، إلا بمعنىٰ أن العوض الذي يحصل من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء. ومحبة ذلك العوض مشروط بالشعور به فما لا يشعر به تمتنع محبته.

فإذا قيل: هم قد وعدوا علىٰ محبة اللَّه ورسوله بأن يعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة. قيل: لا معنىٰ لمحبة اللَّه ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض، والعوض غير مشعور به حتىٰ يحب.

وإذا قيل: بل إذا قال من قال: لا يحب غيره إلا لذاته؛ المعنىٰ: أنك إذا أطعتني أعطيتك أعظم ما تحبه، صار محبًّا لذلك الآمر له. قيل: ليس الأمر كذلك؛ بل يكون قلبه فارغًا من محبة ذلك الآمر، وإنما هو معلق بما وعده من العوض علىٰ عمله، كالفعلة الذين يعملون من البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم، فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه.

وهذا أصل قول الجهمية القدرية والمعتزلة الذين ينكرون محبة اللَّه تعالىٰ، ولهذا قالت المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة: إن معرفة اللَّه وجبت لكونها لطفًا في أداء الواجبات العقلية؛ فجعلوا أعظم المعارف تبعًا لما ظنوه واجبًا للعقل، وهم ينكرون محبة اللَّه والنظر إليه فضلًا عن لذة النظر.

وابن عقيل لما كان في كثير من كلامه طائفة من كلام المعتزلة سمع

رجلًا يقول: اللَّهم إني أسألك لذة النظر إلىٰ وجهك. فقال: يا هذا! هب أن له وجهًا أفتتلذذ بالنظر إليه؟!

وهذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه النسائي وغيره، عن عمار، عن النبي ﷺ أنه قال في الدعاء: «**اللَّهم بعلمك الغيب، وقدرتك علىٰ الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، اللَّهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الفقر والغنىٰ، وأسألك نعيمًا لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلىٰ وجهك الكريم، والشوق إلىٰ لقائك، من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة، اللَّهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين**»[1].

وقد روي هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي ﷺ - أظنه من رواية زيد ابن ثابت - ومعناه في «الصحيح» من حديث صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة نادىٰ مناد: يا أهل الجنة! إن لكم عند اللَّه موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب؛ فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة**» يعني قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦][2].

---

(١) أخرجه: النسائي (٣/ ٥٤، ٥٥)، وأحمد (٤/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه: مسلم (١/ ١١٢)، وأحمد (٤/ ٣٣٢) (٦/ ١٥).

فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب إليهم من النظر، وإذا كان النظر إليه أحب الأشياء إليهم علم أنه نفسه أحب الأشياء إليهم، وإلا لم يكن النظر أحب أنواع النعيم إليهم؛ فإن محبة الرؤية تتبع محبة المرئي، وما لا يحب ولا يبغض في نفسه لا تكون رؤيته أحب إلىٰ الإنسان من جميع أنواع النعيم.

وفي الجملة: فإنكار الرؤية والمحبة والكلام أيضًا معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم علىٰ نفي المحبة، ويخالفونهم في إثبات الرؤية، ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عُرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن اللَّه يتكلم، وأن اللَّه يحب عباده: «الجعد بن درهم»؛ ولهذا أنكر أن يكون اتخذ اللَّه إبراهيم خليلًا، أو كلم موسىٰ تكليمًا، فضحىٰ به خالد بن عبد اللَّه القسري، وقال: ضحوا أيها الناس! تقبل اللَّه ضحاياكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن اللَّه لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، تعالىٰ اللَّه عما يقوله الجعد علوًّا كبيرًا، ثم نزل فذبحه.

وأما الصوفية: فهم يثبتون المحبة؛ بل هذا أظهر عندهم في جميع الأمور، وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة اللَّه مشهور في كلام أوليهم وآخريهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنة واتفاق السلف.

والمحبة جنس تحته أنواع كثيرة؛ فكل عابد محب لمعبوده؛ فالمشركون

يحبون آلهتهم كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥]، وفيه قولان:

أحدهما: يحبونهم كحب المؤمنين للَّه. والثاني: يحبونهم كما يحبون اللَّه؛ لأنه قد قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥] فلم يمكن أن يقال: إن المشركين يعبدون آلهتهم كما يعبد الموحدون اللَّه، بل كما يحبون - هم - اللَّه؛ فإنهم يعدلون آلهتهم برب العالمين. كما قال: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعَام: ١]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨].

وقد قال بعض من نصر القول الأول في الجواب عن حجة القول الثاني، قال المفسرون: قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥] أي: أشد حبًّا للَّه من المشركين لآلهتهم، فيقال له: ما قاله هؤلاء المفسرون مناقض لقولك؛ فإنك تقول: إنهم يحبون الأنداد كحب المؤمنين للَّه، وهذا يناقض أن يكون المؤمنون أشد حبًّا للَّه من المشركين لأربابهم، فتبين ضعف هذا القول، وثبت أن المؤمنين يحبون اللَّه أكثر من محبة المشركين للَّه ولآلهتهم؛ لأن أولئك أشركوا في المحبة، والمؤمنون أخلصوها كلها للَّه.

وأيضًا فقوله: ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥] أضيف فيه المصدر إلىٰ المحبوب المفعول، وحذف فاعل الحب، فإما أن يراد كما يحب اللَّه - من غير تعيين فاعل - فيبقي عامًّا في حق الطائفتين، وهذا يناقض قوله:

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥] ، وإما أن يراد: كحبهم للَّه، ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم للَّه، إذ ليس في الكلام ما يدل علىٰ هذا، بخلاف حبهم، فإنه قد دل عليه قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥] فأضاف الحب المشبه إليهم فكذلك الحب المشبه لهم؛ إذ كان سياق الكلام يدل عليه، إذا قال: يحب زيدًا كحب عمرو، أو يحب عليًا كحب أبي بكر، أو يحب الصالحين من غير أهله كحب الصالحين من أهله، أو قيل: يحب الباطل كحب الحق، أو يحب سماع المُكَاء والتَّصْدِيَة كحب سماع القرآن، وأمثال ذلك؛ لم يكن المفهوم إلا أنه هو المحب للمشبه والمشبه به، وأنه يحب هذا كما يحب هذا، لا يفهم منه أنه يحب هذا كما يحب غيره هذا؛ إذ ليس في الكلام ما يدل علىٰ محبة غيره أصلًا.

والمقصود؛ أن المحبة تكون لما يتخذ إلهًا من دون اللَّه، وقد قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجَاثِيَة: ٢٣] فمن كان يعبد ما يهواه فقد اتخذ إلهه هواه، فما هويه هويه إلهه، فهو لا يتأله من يستحق التأله، بل يتأله ما يهواه.

وهذا المتخذ إلهه هواه له محبة كمحبة المشركين لآلهتهم، ومحبة عُبَّاد العجل له، وهذه محبة مع اللَّه لا محبة للَّه، وهذه محبة أهل الشرك.

والنفوس قد تدعي محبة اللَّه، وتكون في نفس الأمر محبة شرك تحب ما تهواه، وقد أشركته في الحب مع اللَّه، وقد يخفىٰ الهوىٰ علىٰ النفس؛ فإن حبك الشيء يعمي ويصم.

وهكذا الأعمال التي يظن الإنسان أنه يعملها للَّه وفي نفسه شرك قد خفي عليه، وهو يعمله: إما لحب رياسة، وإما لحب مال، وإما لحب صورة.

ولهذا قالوا: يا رسول اللَّه، الرجل يقاتل شجاعة، وحمية، ورياء، فأي ذلك في سبيل اللَّه؟ فقال: «**من قاتل لتكون كلمة اللَّه هي العليا فهو في سبيل اللَّه**»(١).

فلما صار كثير من الصوفية النُّسَّاك المتأخرين يدعون المحبة، ولم يزنوها بميزان العلم والكتاب والسنة، دخل فيها نوع من الشرك واتباع الأهواء، واللَّه تعالىٰ قد جعل محبته موجبة لاتباع رسوله؛ فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٣١] .

وهذا؛ لأن الرسول هو الذي يدعو إلىٰ ما يحبه اللَّه، وليس شيء يحبه اللَّه إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول إلا واللَّه يحبه، فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين؛ بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوعت الصفات.

فكل من ادعىٰ أنه يحب اللَّه ولم يتبع الرسول فقد كذب، ليست محبته للَّه وحده، بل إن كان يحبه فهي محبة شرك، فإنما يتبع ما يهواه كدعوىٰ اليهود والنصارىٰ محبة اللَّه؛ فإنهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا إلا ما أحب، فكانوا يتبعون الرسول، فلما أحبوا ما أبغض اللَّه - مع دعواهم حبه - كانت محبتهم من جنس محبة المشركين.

---

(١) أخرجه: البخاري (١/ ٤٢)، ومسلم (٦/ ٤٦).

وهكذا أهل البدع؛ فمن قال إنه من المريدين للَّه المحبين له، وهو لا يقصد اتباع الرسول، والعمل بما أمر به، وترك ما نهىٰ عنه، فمحبته فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارىٰ، بحسب ما فيه من البدعة، فإن البدع التي ليست مشروعة، وليست مما دعا إليه الرسول، لا يحبها اللَّه؛ فإن الرسول دعا إلىٰ كل ما يحبه اللَّه، فأمر بكل معروف، ونهى عن كل منكر.

وأيضًا فمن تمام محبة اللَّه ورسوله بغض من حَادَّ اللَّه ورسوله، والجهاد في سبيله؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠-٨١]

وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه حيث أبدوا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتىٰ يؤمنوا باللَّه وحده، فأين هذا من حال من لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة؟!

وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة مجملًا من غير اعتصام بالكتاب والسنة، كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث من غير اعتصام بالكتاب والسنة، فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات.

كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ﴾ [يونس: ١٠٨]، ومثل هذا كثير في القرآن.

وقد بسط الكلام علىٰ هذا الأصل في غير هذا الموضع.

فإن قيل: صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء، وقد يكون ممن يثبت الحكمة فيقول: إنما خلق المخلوقات لحكمة، وهو يحب تلك الحكمة ويرضاها، وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه. والذين فرقوا بين المحبة والإرادة قالوا: المريض يريد الدواء ولا يحبه، وإنما يحب ما يحصل به - وهو العافية وزوال المرض - فالرب تعالىٰ خلق الأشياء كلها بمشيئته فهو مريد لكل ما خلق ولما أحبه من الحكمة؛ وإن كان لا يحب بعض المخلوقات من الأعيان والأفعال؛

لكنه يحب الحكمة التي خلق لأجلها. فالعارف إذا شهد هذا أحب أيضًا أن يخلق لتلك الحكمة، وتكون الأشياء مرادة محبوبة له كما هي للحق، فهو وإن كره الكفر والفسوق والعصيان لكن ما خلقه اللَّه منه خلقه لحكمة وإرادة، فهو مراد محبوب باعتبار غايته لا باعتباره في نفسه.

قيل: من شهد هذا المشهد فهو يستحسن ما حسنه اللَّه وأحبه ورضيه؛ ويستقبح ما كرهه اللَّه وسخطه، ولكن إذا كان اللَّه خلق هذا المكروه لحكمة يحبها؛ فالعارف هو أيضًا يكرهه ويبغضه كما كرهه اللَّه؛ ولٰكن يحب الحكمة التي خلق لأجلها، فيكون حبه وعلمه موافقًا لعلم اللَّه وحبه لا مخالفًا.

واللَّه عليم حكيم؛ فهو يعلم الأشياء علىٰ ما هي عليه وهو حكيم فيما يحبه ويريده ويتكلم به وما يأمر به ويفعله. فإن كان يعلم أن الفعل الفلاني والشيء الفلاني متصف بما هو مذموم لأجله مستحق للبغض والكراهة؛ كان من حكمته أن يبغضه ويكرهه؛ وإذا كان يعلم أن في وجوده حصول حكمة محبوبة محمودة كان من حكمته أنه يخلقه ويريده؛ لأجل تلك الحكمة المحبوبة، التي هي وسيلة إلىٰ حصوله.

وإذا قيل: إن هذا «الوسط» يحب باعتبار أنه وسيلة إلىٰ محبوب لذاته، ويبغض باعتبار ما اتصف به من الصفات المذمومة؛ كان هذا حسنًا، كما تقول: إن الإنسان قد يبغض الدواء من وجه، ويحبه من وجه، وكذلك أمور كثيرة تحب من وجه، وتبغض من وجه.

وأيضًا يجب الفرق بين أن يكون مضرًا بالشخص مكروهًا له بكل اعتبار، وبين أن يكون اللَّه خلقه لحكمة في ذلك.

وإذا كان اللَّه خلق كل شيء لحكمة له في ذلك، فإذا شهد العبد أن له حكمة، ورأىٰ هذا مع الجمع الذي يشترك فيه المخلوقات؛ فلا يمنعه ذلك أن يشهد ما بينهما من الفرق، الذي فرق اللَّه به بين أهل الجنة وأهل النار؛ بل لا بد من شهود هذا الفرق في ذلك الجمع، وهذا الشهود مطابق لعلم اللَّه وحكمته، واللَّه أعلم.

وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

فأخبر أن من كانت محبوباته أحب إليه من اللَّه ورسوله والجهاد في سبيله، فهو من أهل الوعيد، وقال في الذين يحبهم ويحبونه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

فلا بد لمحب اللَّه من متابعة الرسول، والمجاهدة في سبيل اللَّه؛ بل هذا لازم لكل مؤمن، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] فهذا حب المؤمن للَّه.

وأما «المحبة الشركية» فليس فيها متابعة للرسول، ولا بغض لعدوه ومجاهدة له، كما يوجد في اليهود والنصارىٰ والمشركين، يدعون محبة اللَّه ولا يتابعون الرسول، ولا يجاهدون عدوه.

وكذلك «أهل البدع» المدعون للمحبة، لهم من الإعراض عن اتباع الرسول بحسب بدعتهم، وهذا من حبهم لغير اللَّه، وتجدهم من أبعد الناس عن موالاة أولياء الرسول، ومعاداة أعدائه، والجهاد في سبيله؛ لما فيهم من البدع التي هي شعبة من الشرك.

والذين ادعوا المحبة من «الصوفية»، وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجبرة، هم في آخر الأمر لا يشهدون للرب محبوبًا إلا ما وقع وقدر، وكل ما وقع من كفر وفسوق وعصيان، فهو محبوبه عندهم، فلا يبقىٰ في هذا الشهود فرق بين موسىٰ وفرعون، ولا بين محمد وأبي جهل، ولا بين أولياء اللَّه وأعدائه، ولا بين عبادة اللَّه وحده وعبادة الأوثان.

بل هذا كله عند الفاني في توحيد الربوبية سواء؛ ولا يفرق بين حادث وحادث إلا من جهة ما يهواه ويحبه؛ وهذا هو الذي اتخذ إلهه هواه، إنما يأله ويحب ما يهواه وهو وإن كان عنده محبة للَّه فقد اتخذ من دون اللَّه أندادًا يحبهم كحب اللَّه، وهم من يهواه؛ هذا ما دام فيه محبة للَّه؛ وقد ينسلخ منها حتىٰ يصير إلىٰ التعطيل، كفرعون وأمثاله الذي هو أسوء حالًا من مشركي العرب ونحوهم.

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم، ويبغضون بلا علم، والعلم ما جاء به الرسول كما قال: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عِمرَان: ٦١]، وهو الشرع المنزل.

ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيرًا ما يوصون المريدين باتباع العلم

والشرع، كما قد ذكرنا قطعةً من كلامهم في غير هذا الموضع؛ لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغير علم وشرع كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم، فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية، والفقراء الزاهدون العابدون، الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة؛ إن لم يتبعوا الشرع المنزل، والعلم الموروث عن النبي ﷺ، فيحبون ما أحب اللَّه ورسوله؛ ويبغضون ما أبغض اللَّه ورسوله، وإلا أفضىٰ بهم الأمر إلىٰ شعب من شعب الكفر والنفاق.

ولا يتم الإيمان والمحبة للَّه إلا بتصديق الرسول فيما أخبر، وطاعته فيما أمر.

ومن الإيمان بما أخبر: الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفىٰ الصفات فقد كذب خبره.

ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض السيئات، ولزوم هذا الفرق إلىٰ الممات، فمن لم يستحسن الحسن المأمور به، ولم يستقبح السيئ المنهي عنه؛ لم يكن معه من الإيمان شيء، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**من رأىٰ منكم منكرًا فليغيره بيده؛ فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[(١)].

وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد اللَّه بن مسعود أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ما من نبي بعثه اللَّه في أمته قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب؛ يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف**

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٥٠).

يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[١] رواه مسلم.

فأضعف الإيمان الإنكار بالقلب، فمن لم يكن في قلبه بغض المنكر الذي يبغضه اللَّه ورسوله لم يكن معه من الإيمان شيء؛ ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة المجملة المشتركة التي تضاهي محبة المشركين، يكرهون من ينكر عليهم شيئًا من أحوالهم، ويقولون: فلان ينكر وفلان ينكر.

وقد يبتلون كثيرًا بمن ينكر ما معهم من حق وباطل، فيصير هذا يشبه النصراني الذي يصدق بالحق والباطل، ويحب الحق والباطل، كالمشرك الذي يحب اللَّه ويحب الأنداد، وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل، ويبغض الحق والباطل، فلا يحب اللَّه ولا يحب الأنداد؛ بل يستكبر عن عبادة اللَّه، كما استكبر فرعون وأمثاله.

وهذا موجود كثيرًا في أهل البدع من أهل الإرادة، والبدع من أهل الكلام، هؤلاء يقرون بالحق والباطل مضاهاةً للنصارىٰ، وهؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود.

وإنما دين الإسلام، وطريق أهل القرآن والإيمان: إنكار ما يبغضه اللَّه ورسوله، ومحبة ما يحبه اللَّه ورسوله، والتصديق بالحق، والتكذيب بالباطل.

---

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٥٠، ٥١).

فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون: يصدقون بالحق ويكذبون بالباطل، ويحبون الحق ويبغضون الباطل؛ يصدقون بالحق الموجود، ويكذبون بالباطل المفقود، ويحبون الحق الذي يحبه اللَّه ورسوله، وهو المعروف الذي أمر اللَّه ورسوله به، ويبغضون المنكر الذي نهىٰ اللَّه ورسوله عنه.

وهذا هو الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم اللَّه عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق؛ فلا يصدقون به ولا يحبونه، ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون ما لم ينزل اللَّه به سلطانًا.

والمقصود هنا: أن المحبة الشركية البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في أن آل أمرهم إلىٰ أن لا يستحسنوا حسنة، ولا يستقبحوا سيئة؛ لظنهم أن اللَّه لا يحب مأمورًا ولا يبغض محظورًا، فصاروا في هذا من جنس من أنكر أن اللَّه يحب شيئًا ويبغض شيئًا، كما هو قول الجهمية نفاة الصفات.

وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتًا لمحبة اللَّه ورضاه، وفي أصل اعتقاده إثبات الصفات، لكن إذا جاء إلىٰ القدر لم يثبت شيئًا غير الإرادة الشاملة، وهذا وقع فيه طوائف من مثبتة الصفات، تكلموا في القدر بما يوافق رأىٰ جهم والأشعرية؛ فصاروا مناقضين لما أثبتوه من الصفات، كحال صاحب «منازل السائرين» وغيره.

وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء: مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس

لزومًا للأمر والنهي، وتوصيةً باتباع ذلك، وتحذيرًا من المشي مع القدر، كما مشىٰ أصحابهم أولئك.

وهذا هو «الفرق الثاني» الذي تكلم فيه الجنيد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور علىٰ اتباع المأمور، وترك المحظور، والصبر علىٰ المقدور، ولا يثبت طريقًا تخالف ذلك أصلًا، لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين، ويحذر عن ملاحظة القدر المحض بدون اتباع الأمر والنهي، كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية، وغابوا عن الفرق الإلهي الديني الشرعي المحمدي، الذي يفرق بين محبوب الحق ومكروهه، ويثبت أنه لا إله إلا هو.

وهذا من أعظم ما تجب رعايته علىٰ أهل الإرادة والسلوك؛ فإن كثيرًا من المتأخرين زاغ عنه فضل سواء السبيل، وإنما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الأمور، وصار يشهد الربوبية العامة والقيومية الشاملة، فإن لم يكن معه نور الإيمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان، حتىٰ يشهد الإلهية التي تميز بين أهل التوحيد والشرك، وبين ما يحبه اللَّه وما يبغضه، وبين ما أمر به الرسول وبين ما نهىٰ عنه، والإخراج عن دين الإسلام بحسب خروجه عن هذا، فإن الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٦].

وإنما يصير الرجل مسلمًا حنيفًا موحدًا إذا شهد: أن لا إله إلا اللَّه؛ فعبد اللَّه وحده بحيث لا يشرك معه أحدًا في تألهه، ومحبته له وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له، والتوكل عليه، وموالاته فيه؛

ومعادلته فيه؛ ومحبته ما يحب؛ وبغضه ما يبغض، ويفنىٰ بحق التوحيد عن باطل الشرك.

وهذا فناء يقارنه البقاء، فيفنىٰ عن تأله ما سوىٰ اللَّه بتأله اللَّه تحقيقًا لقوله: لا إله إلا اللَّه، فينفى ويفنىٰ من قلبه تأله ما سواه؛ ويثبت ويُبقي في قلبه تأله اللَّه وحده.

وقد قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح -: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا اللَّه دخل الجنة**»(١)، وفي الحديث الآخر: «**من كان آخر كلامه: لا إله إلا اللَّه دخل الجنة**»(٢)، وقال في «الصحيح»: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا اللَّه؛ فإنها حقيقة دين الإسلام، فمن مات عليها مات مسلمًا**»(٣).

واللَّه تعالىٰ قد أمرنا ألا نموت إلا علىٰ الإسلام في غير موضع، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢]، وقال الصديق: ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يُوسُف: ١٠١].

والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ولم يتمنه، وإنما سأل أنه إذا مات يموت علىٰ الإسلام؛ فسأل الصفة لا الموصوف كما أمر اللَّه بذلك؛ وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل؛ وهكذا قال غير واحد من العلماء؛ منهم ابن عقيل وغيره. واللَّه تعالىٰ أعلم.

* * *

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٤١)، وأحمد (١/ ٦٥، ٦٩).
(٢) أخرجه: أحمد (٥/ ٢٣٣، ٢٤٧)، وأبو داود (٣١١٦).
(٣) أخرجه: مسلم (٣/ ٣٧)، وأحمد (٣/ ٣)، والترمذي (٩٧٦)، والنسائي (٤/ ٥)، وابن ماجه (١٤٤٥).

● ومن «الدرر السنية»[١]:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد اللَّه بن عبد الرحمن أبا بطين، إلىٰ الإخوان: محمد آل عمر، وصالح آل عثمان، ومحمد آل إبراهيم، ثبتهم اللَّه علىٰ الإسلام، ووفقهم للتمسك بسنة سيد الأنام، سلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته.

وبعد: فموجب الخط إبلاغ السلام، والوصية بالتمسك بما منّ اللَّه به عليكم، من معرفة التوحيد، الذي هو حق اللَّه علىٰ العبيد، فاعرفوا حق هذه النعمة، وتواصوا بالصبر، نسأل اللَّه أنِ يجعلنا وإياكم ممن إذا أنعم عليه شكر، وإذا ابتلي صبر، وإذا أذنب استغفر.

وما سألتم عنه من معنىٰ قوله ﷺ: «**إن للَّه تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة**»[٢] فقد ذكر ابن القيم رحمه الله، ما معناه: إن الإحصاء يتناول ثلاثة أمور:

الأول: حفظها.

الثاني: معرفة معانيها.

الثالث: اعتقاد ما دلَّت عليه، والعمل بمقتضاه.

---

(١) «الدرر السنية» (٣/ ٢٧٤-٢٧٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٣/ ٢٥٩)، ومسلم (٨/ ٦٣)، والترمذي (٣٥٠٨)، وأحمد (٢/ ٢٥٨) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وفي بعض طرقه زيادة أحرف.

وأما معنىٰ «محاجة آدم موسىٰ عليهما السلام، ولوم موسىٰ لآدم»، فذكر شيخ الإسلام، وغيره: أن لوم موسىٰ لآدم، إنما هو علىٰ المصيبة، التي لحقت الذرية بسبب الذنب؛ وآدم إنما احتج بالقدر علىٰ المصيبة، لا علىٰ الذنب.

يوضح ذلك: أنه لو جاز الاحتجاج بالقدر علىٰ الذنب، وأنه حجة صحيحة؛ لكان حجة لإبليس وجميع العصاة، وهذا باطل، بدلائل الكتاب والسنة، وإجماع أهل الحق من الأمة، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

• ومن «فتاوىٰ العثيمين»[1]:

سُئل فضيلة الشيخ: هل في محاجة آدم وموسىٰ إقرار للاحتجاج بالقدر؟ وذلك أن آدم احتج هو وموسىٰ، فقال له موسىٰ: «أنت أبونا، خيبتنا، أخرجتنا ونفسك من الجنة»، فقال له آدم: «أتلومني علىٰ شيء قد كتبه اللَّه عليَّ قبل أن يخلقني؟» فقال النبي ﷺ: «فحج آدم موسىٰ، فحج آدم موسىٰ»[2]. أي غلبه بالحجة، وآدم احتج بقضاء اللَّه وقدره؟

فأجاب بقوله:

هذا ليس احتجاجًا بالقضاء والقدر علىٰ فعل العبد ومعصية العبد، لكنه

---

(١) «فتاوىٰ ابن عثيمين» (٢/ ١٠٦-١٠٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٧)، ومسلم (٨/ ٤٩)، وأبو داود (٤٧٠١)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن ماجه (٨٠)، وأحمد (٢/ ٢٤٨) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي بعض طرقه زيادة أحرف، وقد رُوي من طريق غيره.

احتجاج بالقدر علىٰ المصيبة الناتجة من فعله؛ فهو من باب الاحتجاج بالقدر علىٰ المصائب لا علىٰ المعائب.

ولهذا قال: «**خيبتنا وأخرجتنا، ونفسك من الجنة**»، ولم يقل: عصيت ربك فأُخرجت من الجنة، فاحتج آدم بالقدر علىٰ الخروج من الجنة الذي يعتبره مصيبة، والاحتجاج بالقدر علىٰ المصائب لا بأس به.

أرأيت لو أنك سافرت سفرًا وحصل لك حادث، وقال لك إنسان: لماذا تسافر؛ لو أنك بقيت في بيتك ما حصل لك شيء، فستجيبه بأن هذا قضاء اللَّه وقدره، أنا ما خرجت لأجل أن أصاب بالحادث؛ وإنما خرجت لمصلحة، فأصبت بالحادث.

كذلك آدم - عليه الصلاة والسلام -، هل عصىٰ اللَّه لأجل أن يخرجه من الجنة؟ لا. فالمصيبة إذن التي حصلت له مجرد قضاء وقدر، وحينئذ يكون احتجاجه بالقدر علىٰ المصيبة الحاصلة احتجاجًا صحيحًا.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**حج آدم موسىٰ، حج آدم موسىٰ**». وفي رواية للإمام أحمد: «**فحجه آدم**»، يعني غلبه في الحجة.

مثال آخر: رجل أصاب ذنبًا، وندم علىٰ هذا الذنب، وتاب منه، وجاء رجل من إخوانه يقول له: يا فلان كيف يقع منك هذا الشيء؟ فقال: هذا قضاء اللَّه وقدره. فهل يصح احتجاجه هذا أم لا؟

نعم يصح؛ لأنه تاب، فهو لم يحتج بالقدر ليمضي في معصيته، لكنه نادم ومتأسف.

ونظير ذلك أن النبي ﷺ دخل ليلةً علىٰ عليٍّ بن أبي طالب وفاطمة

رضي الله عنهما، فقال: «**ألا تصليان؟**» فقال علي رضي الله عنه: يا رسول اللَّه إن أنفسنا بيد اللَّه؛ فإن شاء اللَّه أن يبعثنا بعثنا. فانصرف النبي ﷺ، يضرب علىٰ فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾(١) [الكهف: ٥٤].

فالرسول ﷺ لم يقبل حجته، وبين أن هذا من الجدل؛ لأن الرسول ﷺ يعلم أن الأنفس بيد اللَّه، لكن يريد أن يكون الإنسان حازمًا فيحرص علىٰ أن يقوم ويصلي.

علىٰ كل حال؛ تبين لنا أن الاحتجاج بالقدر علىٰ المصائب جائز، وكذلك الاحتجاج بالقدر على المعصية بعد التوبة منها جائز، وأما الاحتجاج بالقدر علىٰ المعصية؛ تبريرًا لموقف الإنسان واستمرارًا فيها فغير جائز.

* * *

• ومن «فتاوىٰ عبد الرزاق عفيفي»(٢):

سُئل الشيخ: ما معنىٰ حديث احتجاج آدم وموسىٰ؟

فقال الشيخ رحمه الله:

معناه: رفع اللوم عن العصاة إذا تابوا، وهذا ما ذكره ابن قتيبة وابن تيمية - رحمهما اللَّه.

* * *

---

(١) أخرجه: البخاري (٩/ ١٦٨)، ومسلم (٢/ ١٨٧).
(٢) «فتاوىٰ عبد الرزاق عفيفي» (١/ ١٦٨).

● ومن «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية[(١)]:

وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حديث علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المُخرَّج في الصحيح لما طرقه النبي ﷺ وفاطمة - وهما نائمان -، فقال: «ألا تصليان»، فقال علي: يا رسول اللَّه، إنما أنفسنا بيد اللَّه: إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها؛ فولىٰ النبي ﷺ وهو يضرب بيده علىٰ فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] [(٢)].

هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر؛ فإن قوله: «إنما أنفسنا بيد اللَّه» إلىٰ آخره. استناد إلىٰ القدر في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر؛ بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم الذي قال اللَّه فيه: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤].

وهؤلاء أحد أقسام «القدرية»، وقد وصفهم اللَّه في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة.

* * *

● ومن «الفتاوىٰ الفقهية» للهيتمي[(٣)]:

وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عما يقال: ما لي إلا اللَّه سبحانه وتعالىٰ وأنت، هل له أصل؟

---

(١) «فتاوىٰ ابن تيمية» (٨/ ٢٤٤)، (١٥/ ٢٢٩).

(٢) أخرجه: البخاري (٩/ ١٦٨)، ومسلم (٢/ ١٨٧).

(٣) «فتاوىٰ ابن حجر الهيتمي» (٤/ ٢٤٨).

فأجاب نفعنا اللَّه سبحانه وتعالىٰ بعلومه بقوله.

استدل له بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] بناء علىٰ أن العطف علىٰ الجلالة، لكن الأرجح أنه علىٰ الكاف، واعترض هذا الاستدلال أيضًا بأن ذلك من اللَّه سبحانه وتعالىٰ؛ فلا يقاس به ما من المخلوق.

ومن ثَمَّ كره الشافعي - رضي اللَّه تبارك وتعالى عنه - أن يقال: قال الرسول مع قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١]؛ لأن للَّه عز وجل أن يخاطب خلقه بما شاء، وليس ذلك لبعضهم مع بعض، وأقسم سبحانه وتعالىٰ بكثير من مخلوقاته إعلامًا بشرفهم، ويكره لنا ذلك.

وذكر ابن عبد السلام في قوله ﷺ: «**أن يكون اللَّه ورسوله أحب إليه مما سواهما**» أن التشريك في الضمير من خصوصياته ﷺ، ونهيه عنه إنما هو بالنسبة لغيره.

ويدل علىٰ عدم الاستدلال بالآية: ما ورد أن رجلًا قال للنبي ﷺ: ما شاء اللَّه ما شئت، قال: «**جعلتني للَّه عز وجل عِدلًا؟! ما شاء اللَّه وحده**».

* * *

- **ومن «فتاوىٰ العثيمين»[1]:**

سُئل فضيلة الشيخ: كيف نجمع بين قول الصحابة: «اللَّه

(١) «فتاوىٰ ابن عثيمين» (٣/ ٧٦-٧٧).

ورسوله أعلم» بالعطف بالواو، وإقرارهم علىٰ ذلك، وإنكاره ﷺ علىٰ من قال: «ما شاء اللَّه وشئت»؟

فأجاب بقوله:

قوله: «اللَّه ورسوله أعلم» جائز، وذلك؛ لأن علم الرسول من علم اللَّه؛ فاللَّه تعالىٰ هو الذي يعلمه ما لا يدركه البشر، ولهذا أتىٰ بالواو.

وكذلك في المسائل الشرعية يقال: «اللَّه ورسوله أعلم»؛ لأنه ﷺ أعلم الخلق بشريعة اللَّه، وعلمه بها من علم اللَّه الذي علَّمه، كما قال اللَّه تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النِّساء: ١١٣].

وليس هذا كقوله: «ما شاء اللَّه وشئت»؛ لأن هذا في باب القدرة والمشيئة، ولا يمكن أن يجعل الرسول ﷺ مشاركًا للَّه فيها.

ففي الأمور الشرعية يقال: «اللَّه ورسوله أعلم»، وفي الأمور الكونية لا يقال ذلك.

ومن هنا نعرف خطأ وجهل من يكتب الآن علىٰ بعض الأعمال: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]؛ لأن رسول اللَّه ﷺ لا يرىٰ العمل بعد موته.

* * *

• **ومن «الأجوبة المرضية» للسخاوي**[(١)]:

وسئلت: هل صح عنه ﷺ أنه قال: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين»، «وكنت نبيًا ولا آدم ولا طين».

وهل يعتمد كلام ابن تيمية في الكراسة التي له أنه موضوع، أم لا؟

فأجبت:

بأنني لا أعلم وروده بهذا اللفظ فضلًا عن صحته، وقد أخرج الحاكم في «مستدركه»، والترمذي في «جامعه» - وقال: حسن غريب - من حديث أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول اللَّه، متىٰ وجبت لك النبوة؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**»[(٢)].

وهو عند تمام في «فوائده» بلفظ آخر: أنهم قالوا: يا رسول اللَّه، متىٰ كنت نبيًا؟ قال: «**وآدم منجدل في طينته**»[(٣)].

وأخرجه الحاكم أيضًا، وأحمد في «مسنده» والبخاري في

---

(١) «الأجوبة المرضية» (١/١٦٦-١٦٩).

(٢) أخرجه: الترمذي (٣٦٠٩)، والحاكم (٢/٦٠٩).
وسئل عنه الإمام أحمد فقال: (هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي يخطئ كثيرًا علىٰ يحيىٰ بن أبي كثير).
وقال الترمذي في «العلل الكبير»: سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فلم يعرفه.
وراجع كتاب «المنتخب من العلل للخلال» ص١٧٣ بتحقيقنا.

(٣) أخرجه: تمام في «الفوائد» (٥٨٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٦)، ولفظه «متىٰ كتبت نبيًا؟».

« تاريخه »، والبغوي، وابن السكن وغيرهم في « الصحابة »، وأبو نعيم في «الحلية» من حديث ميسرة الفجر - ويقال: إنه لقبه، وأن اسمه عبد اللَّه بن أبي الجدعاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قلت: يا رسول اللَّه، متىٰ كنت نبيًّا؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**»[١]، وفي لفظ أبي نعيم: قلت: يا رسول اللَّه، متىٰ كنت نبيًّا؟ فقال الناس: مه، فقال النبي ﷺ: «**دعوه، كنت نبيًّا وآدم بين الروح والجسد**»[٢].

وسنده قوي إلا أنه اختلف فيه علىٰ أحد رواته.

وأخرجه الحاكم، وأحمد، وأبو نعيم أيضًا، وابن حبان في « صحيحه »، والدارمي في «مسنده» وغيرهم من حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إني عند اللَّه في أم الكتاب لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته**»[٣].

وأخرج الطبراني في أحد « معاجمه »، والبزار في « مسنده » كلاهما بسند ضعيف من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قيل: يا رسول اللَّه، متىٰ كنت نبيًّا؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**»[٤].

---

(١) أخرجه: أحمد (٥/ ٥٩)، وابن أبي عاصم (٤١٠)، والحاكم (٢/ ٦٠٨)، والطبراني (٢٠/ ٨٣٤)، ولفظ أحمد وابن أبي عاصم: «متىٰ كتبت نبيًّا؟». وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٨٥٦)، و«منتخب العلل للخلال» (ص١٧٥ - بتحقيقي).

(٢) أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٢٢) بلفظ: «كتبت»، (٩/ ٥٣) بلفظ: «متىٰ كنت؟».

(٣) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢٨)، والحاكم (٢/ ٦٠٠)، وأبو نعيم (٦/ ٨٩-٩٠)، وابن حبان (٦٤٠٤).

(٤) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٤١٧٥)، والبزار (٢٣٦٤ - كشف).

وحينئذ؛ فيعتمد مقالة الشيخ تقي الدين ابن تيمية حيث حكم على اللفظ المسئول عنه بالوضع، وناهيك به إطلاعًا وحفظًا، أقرَّ له بذلك المخالف والموافق.

وكيف لا يعتمد كلامه في سبيل هذا، وقد قال عنه الحافظ شمس الدين الذهبي: ما رأيت أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، وكأن السنة نصب عينيه، وعلىٰ طرف لسانه بعبارة رشقة، وعين مفتوحة. انتهىٰ.

ووصفه الإمام فتح الدين ابن سيد الناس مصنف «السيرة النبوية» المشهورة وغيرها، فقال: وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا - إلىٰ أن قال - أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته. انتهىٰ.

نعم، قد نسبت إليه مسائل أُنكرت عليه مقررة عند أهل العلم، والسعيد من عدت غلطاته، رحمه اللَّه وإيانا.

* * *

• ومن «فتاوىٰ العثيمين»[1]:

وسئل فضيلة الشيخ: عن هذه العبارة: «المكتوب علىٰ الجبين لا بد أن تراه العين»؟

فأجاب بقوله:

هذا وردت فيه آثار أنه يكتب علىٰ الجبين ما يكون علىٰ الإنسان، لكن الآثار هذه ليست إلىٰ ذاك في الصحة، بحيث يعتقد الإنسان مدلولها؛

---

(١) «فتاوىٰ ابن عثيمين» (٢/ ١٣٦).

فالأحاديث الصحيحة أن الإنسان يكتب عليه في بطن أمّه أجله، وعمله، ورزقه، وشقي أم سعيد.

* * *

● ومن «فتاوى النووي»[(١)]:

مسألة : ما معنىٰ هذا الحديث : «ما منْ نفسٍ منفوسةٍ يأتي عليها مائةُ سنةٍ وهي حيةٌ يومئذٍ»[(٢)].

أجاب رضي الله عنه :

معناه الإخبار بأن كُلَّ نفسٍ منفوسةٍ موجودةٌ تلك الليلة لا تبقىٰ مائة سنةٌ بل تموت قبل ذلك ، والمقصود انخرامُ ذلك القرنِ ووجود آخرين وفيه تقصيرُ الأمل ، وليس معناه أنه لايعيش أحد بعد ذلك أكثر من مائة سنةٍ ، واللَّه أعلم .

* * *

● ومن «فتاوى المنار»[(٣)]:

الملكان ومسائل عبد اللَّه بن سلام

سؤال : أ . ز . ع بالسويس : سأل عبد اللَّه بن سلام النبي

---

(١) «فتاوىٰ النووي» (ص ١٦٢) .
(٢) أخرجه : مسلم (٧/ ١٨٧) ، وأحمد (٣/ ٣٠٥، ٣٧٩) من حديث جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه .
(٣) «المنار» (٥/ ٩٤٥) .

ﷺ قبل إسلامه ، وكان اسمه أشماويل ، ألفًا وأربعمائة مسألة وأربع مسائل من غوامض التوراة ، أذكر منها سؤالًا نصه : «أخبرني أين مقعد الملكين من العبد وما قلمهما وما لوحهما وما مدادهما؟ فقال ﷺ : «مقعدهما بين كتفيه ، وقلمهما لسانه ، ودواتهما ريقه ، ولوجهما فؤاده ، يكتبان أعماله إلىٰ مماته» : فقال : صدقت يا محمد إلخ . وقرأت حديثًا في «مجلة مكارم الأخلاق الإسلامية» أتىٰ به السؤال عنوانه «القضاء والقدر» وهذا معناه : «كل يوم ينزل علىٰ العبد ملكان مع كل منهما صحيفتان إحداهما بيضاء والأخرىٰ مكتوب فيها أعمال العبد من حسنات وسيئات ، فيكتبان في الصحيفتين البيضاوين ما عمله طول يومه حتىٰ إذا انتهىٰ . أو طالع الملكان الصحيفتين اللتين كتباهما علىٰ الأخريين فيجدا أنهما مثل بعضهما حرفًا بحرف» إلخ .

فهذان الحديثان ينافي أحدهما الآخر ، ففي الأول إن لوحهما فؤاد العبد ، وفي الثاني أنه صحيفتان ينزلان بهما ، فالرجاء الإفادة هديتم للهدىٰ .

الجواب :

كل من الحديثين غير صحيح ، ولا يجوز لكم أن تأخذوا بحديث ترونه في كتاب أو مجلة أو جريدة إلا إذا كان موصولًا بذكر من خرجه من أئمة الحديث ؛ حتىٰ تسهل مراجعته ومعرفة صحته من عدمها إن لم يذكر مخرجه ذلك ، ولم يكن في «الصحيحين» .

وهذه القصة المؤلفة في مسائل عبد اللَّه بن سلام المذكورة في «خريدة

العجائب»[1]، جعبة الكذب، قصة موضوعة، والذي في «صحيح البخاري»[2] أن عبد اللّه بن سلام سأل النبي ﷺ، عن ثلاث: عن أول الساعة وعن أول طعام أهل الجنة وعن الولد ينزع إلىٰ أبيه، وأمه، والرواية هكذا في غير البخاري من كتب الحديث وفي كتب السير، قالوا: وكان اسم ابن سلام الحصين، فلما أسلم سماه رسول اللّه ﷺ عبد اللّه.

* * *

(١) هو كتاب «خريدة العجائب وفريدة الغرائب» لعمر بن المظفر الوردي، المتوفىٰ (سنة ٧٤٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٠).

فهرس

* * *